





9A

1500

وإذا دخلت الجنة
فإن أول ما يلقاك
هو نساء عذراء
معدودات
كل واحدة
تسبغ على وجهك
ماء من طيب
لحماء
ثم تلبسك
بثياب من
حرير
ثم تزينك
بأجودى
الزينة
ثم تخرجك
إلى قصر
معدود
فإن أول ما
يحدث لك
هو أن
تدخل
إلى قصر
معدود
فإن أول ما
يحدث لك
هو أن
تدخل
إلى قصر
معدود

غشم يازه غرد - دانه يازه غرد
كشك ولدي دنيايه طديكه وقتي برقران
كسوب دريسي ايله بتون قينه دود صكه
جود ياني اوقيم وقرماني كنه دعا بورد
اللهم هب عني غيبت لبي فمها بوميه
وعظمها بعظمه وكمها بالكمه وشجها
بشجه وشرها بشره وجلدها
بجلده اللهم اجعلها اذاء لابني
هذا دعا
عقيقت

له ثلثون حصلة نوحش النفس ترك الصلوة والاكل في حال الجنابة
ونظر الرجل إلى حور والبول في الماء الزاكر والقاء التمل في التراب
والمشي بين السراير والسويس والكل الخوض والكل المالح والكل الكبرية
وسور الفارة والبول على الطريق والبول تحت الشجرة المتربة وقراءة
المنكوبة على المقابر والفحك بين المقابر والكذب والنفسول والسحر
والغيبة ووضع اليد تحت الرأس اذا نام والكل الخوض الحارة
والقاء البراق في المسجد والخياط والكل القضا والدم والسم والسم
مع ذكره حتى يخرج منه الماء وخراب الماء الرقيق وكثرة اكل
والشرب والجماع عيون السكار
الفضلاء السكار

صدر السرخية

٨٤٠
٢٧٢
١٧٢

بو كنياب طويجي ذان ملا ايراييچ دن

مسألة ما الحكمة في الولد اذا خرج من بطن امه
 يسبح الله فله مع عباده الجواب انه لم يزل ذلك
 بل كان يسبح الله في الرحم في الاخبار انه يقول
 اربعة اشهر لا اله الا الله واربعة اشهر يقول الحمد
 رسول الله واربعة اشهر يقول الحمد

عن انس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سبعة للعبودية بعد موت من علم علم او اجري
 نهر او خفر بئر او بنى مسجدا او اودع مصحفا
 او ترك ولدا صالحا يدعوه او صدق جارية
 بخير له بعد موته روض التبيان

قال النبي راحة افضل الاعمال موالاة اولياء الله ومعداة
 اعداء الله فانه روى ان موسى عليه السلام اذا تاجرت به
 الحظا يا موسى هل علمت ان عملا فقط قال الذي صليت لك وتصدقت
 لك ونحت لك وحدت لك وقراءت كتابك وذكرتك قال الله تعالى
 يا موسى اما الصلوة فلك بها من فوات الصوم فلك الجنة واما
 الصدقة فلك ظل واما التسبيح فلك اشجار واما قراءة كتابي حور
 وقصوري واما ذكر كرمك فلك نور فلهذا كله لك يا موسى فاني عملت
 لي قال موسى الذي روى عنك قال يا موسى هل واليت لي وليا فقط
 وهل عادت لي عدا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 والبعض في الله

قال موسى وم يا رب اني خفت من الفقر
 ومن غداك القبر ومن سكرات الموت
 ومن احوال القيمة قال الله تعالى يا موسى
 ان خفت من الفقر فعليك بصلوة
 وان خفت من غداك القبر فعليك
 ركعتان بعد المغرب والمساء وان
 خفت من سكرات الموت فعليك بالمعام
 المساكين وان خفت من احوال القيمة
 فعليك بقيام الليل

سئل عن بعض العلماء ان بعض الناس
 يسمعون الوعظ والنصيحة من اهل العلم
 ولم ينتفعوا بها اجابوا بحكمة فقال
 اولها ان الله تعالى انعم عليهم بانواع نعم
 فلم يشكروا والثاني انهم اذا ذنبوا لم يتوبوا
 والثالث انهم اذا علموا شيئا من العلم والحكمة
 لم يعملوا بموجبه والرابع انهم اذا حججوا
 الا حيار لم يقيدوا بهم والي اس اذا ذنبوا
 الميت لم يعقبوا

وذكر في الرحمة والخيطة وادان قضي العرف
 في فضل بختة فيه وهو لا يعلم بذلك
 اختلف الشيخ فيه قال بعضهم
 تنفذ قضاءه كذا في اصول الشريعة
 يجوز الشهادة بالتساع في نواضع
 كالنوح والموت والحدود والنسب والعقضاء
 كذا في الشريعة

فهرست کتاب

کتاب الطهارة کتاب الصلوة کتاب الزکوة کتاب الصوم کتاب الحج
 کتاب النکاح کتاب الرضا کتاب الطلاق کتاب العتاق کتاب الزیارة
 کتاب الحدود کتاب الرقة کتاب الجهاد کتاب التیمم کتاب التلطع
 کتاب الوفق کتاب المنقود کتاب الشریعة کتاب الوقف کتاب البیع
 کتاب الصرف کتاب الکفالة کتاب الحوالت کتاب القضاء کتاب الشهادة
 کتاب الوکالة کتاب الدعوی کتاب الزقرار کتاب الضلع کتاب المضاربة
 کتاب الإیماء کتاب العیارة کتاب الهبة کتاب الإحسان کتاب المعاکرة
 کتاب الملاء کتاب الأثرار کتاب الحجر کتاب المأذون کتاب الغصب
 کتاب الشفعة کتاب الشیعة کتاب المزارعة کتاب المساقاة کتاب الربا
 کتاب الاضحية کتاب الکراهة کتاب احوال المرأة کتاب الميراث کتاب الصيد
 کتاب الزهر کتاب الجنایة کتاب النبیة کتاب العاقد کتاب العیال کتاب الحنفیة

اذما کتابتہ وفي بطنها ولد مسلم لا یصل علیها بالاجماع
 واختلفوا فی دفنها قال بعضهم الاصح انما دفنت فی مقابر
 المسلمین لان فی بطنها ولد مسلم لان الولد تتبع غیر الابویں
 دیناً وکيفية دفنها ان یحفر قبرها کقبر المسلمین فاذا وضعت
 تجعل رأسها الی المشرق ورجلها الی المغرب ووجهها الی الشمال حتی یصل
 رأس الولد بالمغرب ورجلها المشرق ووجهها بقبلة رسول الله کثر الشیخ
 الخ

واعلم ان علم الشارح عبيد الله
وعلم جده واما مؤلف الوقاية
محمّد ولقبه تاج الشريعة وعلم جده
عبيد الله ولقبه صدر الشريعة واما
مؤلف الهداية وان علم ولد الشارح موافق
لعلم جده وان الشارح قبل شروا الف محضرا
ماخوذا من الوقاية ان سببا ليوصلنا الشرح
لمباعدة ولده فان ولده توفي قبل تمام نظم الدين

وقف هذا الكتاب السيد حافظ محمد افندي عن نيه بولي
المعوم بمدره سنه ١٢٤٨ في كتاب خانه كبرى داه

وقف

وقف



وتمت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
في مدينة القاهرة
بخطه الشريف

۵۳

وعنه محمد بن الوليد في غير رواية الاصول انه في لانه لا يملك في النجاسة فاذا كان السائل في
فغيره السائل يكون كذلك ولنا قوله بوقوله لا يملك في النجاسة او في النجاسة او في النجاسة او في النجاسة
المسحوق لا يكون محملا لا يكون نجسا والدم اذا لم يسجد به من اجله دم غير مسحوق فلا يكون نجسا
فان قيل هذا فيما يوطأه اما فيما لا يوطأه كالدم في غير المسحوق حرام ايضا فلا يكون نجسا لانه
خارج عما طهرته فقلت لا حكم بجرمة المسحوق بقية غير المسحوق على اصله وهو الحرام ويلزم منه الطهارة
سواء كان فيها يوطأه او لا لاطلاق النجاسة ثم حرمه غير المسحوق في الآدمي بناء على حرمه طه
لا يوجب نجاسة اذ هذه الحزمة تلك الحزمة لا النجاسة في غير المسحوق في الآدمي يكون على طهرته الاصلية
مع كونه محرما والفرق بين المسحوق وغيره مبنى على حكمه غامضة وهي ان غير المسحوق دم
لما استقر عن العروق وانقصه عن النجاسة وحصل له حكم آخر في الاحتواء وحيا رمت فيه ان يجر
عضوا فافاض طبيعة العضو فاعطاه الشرع حكمه في دم العروق فاذا سأل عن ركنه
علم انه دم استقر عن العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس اما اذا لم يسجد علم انه دم العضو
منه الدم واما في النجاسة فالقيد منه ملوالة ان كان في اعلى المعدة وعلى ليست محل النجاسة
في حكم الربو ويوم مضطرب ومتكلى ومستند الى شئ لو ازيل سقط لا غير ان لا ينقض الوضوء
ان لم يجره ما ذكر وهو الوضوء فاعدا وقاما وركعا وساجدا والاعادة في النجاسة على اي طهارة وبغيره
في الاعادة السكينة وقد بينا ان يجره من شئ من النجاسة وكذا في النجاسة لو طهره سكران
يعتبر هذا الحد في طهارة مصلح بالخير يركب ويسجد حتى لا ينقض الوضوء فافاض الطبيعة والصحة وشرطه
ان يكون في صلوة ذات ركوع وسجود حتى لو طهره في صلوة الجنان او سجدة التوبة ولا ينقض
الوضوء بغيره ما فهمه فيه وانا شرط ما ذكره لان انتفاء الوضوء باثبات باطريشه علم فلا
القبول فيعتبر على مورد دم النجاسة انما ينقض اذا كان يقظان حتى لو نام في الصلوة على اي طهارة
كانت فافاض الطبيعة لا ينقض الوضوء وعندنا حتى لا ينقض الوضوء بالهزيمة وحده ان يكون
مسموعا بغيره وانما لا يكون مسموعا بالغير انه ويوجب طهارة الصلوة لا الوضوء والبيتم ان
لا يكون مسموعا اصلا ويوجب طهارة النجاسة والمباشرة الغاشية الا عند محمد وعلى ياتس بدنه
ببرن المرأة بحد زنا والبيتم الله ونامس الوضوء لا يوجب طهارة النجاسة والبيتم الله ونامس الوضوء
من النجاسة قليلة واما في ركنه من البرق ففقد لان خروج العليل منه ناقص ومنه الاصل لا
لانه خارج من جرح ومنه قبله في اختلاف الشافعي في سقوطه الى من جرح من
المرأة والذكر خلا فالت في قوله وفيه من الغد المصنوع والكشف في طهارة استئذان عند
الشافعي لولا ان الغد اظهره وجهه خارج من جرح عند انطوائه فيم والفتاح ومكانه

كذلك في الغدير (أخي) الصوة ام لا فدا ابوبن الحجة في

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, with some ink bleed-through from the reverse side.

۱۷

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

کذا اخرج في نسخة
 ركبها الى اقصاه
 كذا في نسخة
 فورا لا عاود
 ركبها الى اقصاه
 كذا في نسخة

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the title "Tahqiq al-Haqiqah" (Investigation of the Truth) mentioned in the header. The text is written on aged, yellowed paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the image.

ولتوفى بغير حزن ورضاً من بابي مستغلاً
 السلام على المولى المكنون
 ما تفتي عطفك على من
 صراع بينه وبينه
 السلام على المولى المكنون
 ما تفتي عطفك على من
 صراع بينه وبينه

مفتوحه من اسماء الافندية بغير
الخطوط النسبية الى ما قبلها ثم
الكتاب والبراب

والله اعلم
بما فيه
الغيب

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

یوسف ده

مستند است که در این کتاب
در باب اول از کلیات و اصول
در باب دوم از احوال و سیرت
در باب سوم از احکام و قوانین
در باب چهارم از اخلاق و عادات
در باب پنجم از ادب و آداب
در باب ششم از تاریخ و حوادث
در باب هفتم از جغرافیا و معادن
در باب هشتم از صنایع و تجارت
در باب نهم از طب و دارو
در باب دهم از فقه و حقوق
در باب یازدهم از فلسفه و منطق
در باب بیستم از شعر و ادبیات
در باب سی و یکم از نجوم و ریاضیات
در باب سی و دوم از کیمیا و پزشکی
در باب سی و سوم از هنر و صنعت
در باب سی و چهارم از سیاست و حکومت
در باب سی و پنجم از اقتصاد و مالیه
در باب سی و ششم از فرهنگ و تعلیم
در باب سی و هفتم از ورزش و تفریح
در باب سی و هشتم از خانواده و اجتماع
در باب سی و نهم از دولت و ملت
در باب سی و دهم از تمدن و پیشرفت

۱۴
شماره اول
مجله علمی و ادبی
تیرماه ۱۳۰۲

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من الوقت لحيته وان كانت لاقل منها فان كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع الغسل والتيمم وجبت والا فمستحب
الغسل تنب بشأن من من الحيف والعيادة اذا حاضت في النهار فان آخر بطل صومها فيجب صومه ان كان
صوما واجبا وان كان تقلا لا بخلاف صلوة النفل اذا حاضت في ظهرا ولم تظهر في النهار ولم يطل شيئا الاخر
صوم هذا اليوم لكن يجب عليها الاسك وان ظهرت في الليل عشرة ايام فهو صوم هذا اليوم وان كان الباقى من الليل
لحيته وان حضرت لاقل من عشرة يوم الصوم لان الباقي من الليل مقدار ما يسع الغسل فان لم تقبل في الليل
لا يطل صومها ودون السجدة والطواف واستمعا ما كانت الا اذا كان كالمسح والتيمم ويجل القبله ومكة
ما فوق الانار وعن محمد بن يحيى شاما لم يدم ان موضع الفجر فقط ولا تقراء بهي جنة ونفسا سواد كان آية
او مائة وزا عند الكرى وملاو الخمار وعند الطحاوي كل ما دون الآية هذا اذا قصد القراءة فان لم يقصدها
فكان يقول تكبر الله ثم الله ثم رب العالمين فلا بأس به ويجوز لها التيمم بالقراءة والمعلمة اذا حاضت فعند الكرى
تعليم كلمة كلمة وتقطع بين الكلمات وعند الطحاوي تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم النصف الآخر واما عاء الفتوت
فعند بعض المشايخ في كبره وفي الحيط لا يكبر وسابرا لادعية والاذكار لا بأس بها وكبره قراءة السورة والآية
بخلاف الحديث متعلق بتدبره ولا تقراء ولا يستموله ان كان في الغيب والجنب والنفث والحرج مصحفا الا
بغلاف متجاف وكبره بالكم ان منفصل منه واما كتابة الصحن اذا كان موضوعا على الورق حيث لا يست
مكتوبه فعند الجيسر يجوز وعند محمد لا ولا درهما فيه سورة البقرة اراو درهما عليه ان من القرآن
وانما قال سورة لان العادة كتابة سورة الا خلاصه ونحو على الدرهم وحل وحل من قطع دما
لاكثر الحيف او النحاس قبل الغسل دون وطى من قطع لاقل منه ان لاقل من الاكثر وسواء يقطع
الحيف لاقل من عشرة والنحاس لاقل من اربعين الا اذا حاض وقت يسع الغسل والتيمم فينبذ على وجهه
وان لم تقبل اقامة الوقت الذي يتمكن فيه من الاغتسال مقام حقيقة الاغتسال في حق حل الوطى
واعلم انه اذا انقطع الدم لاقل من عشرة ايام بعد ما حاضت ثلثة ايام او اكثر فان كان الانقطاع فيها
دون العادة جاز في ترك الغسل في آخر وقت الصلوة فاذا حاضت الفت اغتسلت وحلت المراءاة
الوقت السجود وقت الكرامة وان كان الانقطاع على راس عادت او اكثر او كانت مبتدأة فحاضر
الاغتسال بطريق الاحتياط وان انقطع لاقل من ثلثة ايام اخر الصلوة الى آخر الوقت فاذا حاضت الفت
توضأت ومكثت ثم في الصور المذكورة اذا عادت الدم في العشرة بطل حكمها ولا مبتدأة كانت او عادت
واذا انقطع عشرة او اكثر فبعض العشرة حكمها بطلانها وجب عليها الاغتسال وقد ذكرنا المعتادة التي
عادت ان تره يومادما ويوما طرأ سكند الى عشرة ايام واذا رأت الدم ترك الصلوة والصوم فاذا طهرت

من عونه من المتورى اجماعا وان كان ثلثة ايام او اكثر فعند الجيسر وهو قول ابي حنيفة آخر
لا يفعل وان اكثر من عشرة ايام فيجوز بداية الحيف وتتميمه بالظهر على هذا القول فقط وذكرنا
الفتوى على هذا تسمية مع الحيف والمتخفف وفي رواية محمد بن عيسى انه لا يفصل ان احاط الدم بطافية
في عشرة اوقاف وفي رواية ابن المبارك حيف يشترط مع ذلك كون الدم من نساء وعنه حديث
مع هذا ان يظن ما والدم من اقل ثم اذا صار ما حاض فان وجبه في عشرة ايام في طهر آخر
يناسب الدم من الحيطان به لكن يصح فلو ان حدة ذلك الدم اكلت ما فانه بعد ما حاضت فحلت
الطهر الا في حيف الا في قول ابي سهل ولا فرق بين كون الطهر الاخر مقدما على ذلك الطهر او
مؤخرا وعنه حسن بن زياد الطهر الذي يكون ثلثة او اكثر يفصل مطلقا ومن ستة اوقاف
وقد ذكرنا ان كثيرا من المتقدمين والمتأخرين اختلفوا بقول محمد بن يحيى ونحوه في الاقوال
مبتدأة رات يوما وما واربعه عشرة طهر اثم يوما وثمانية ثم يوما وسبعة ثم يوما وثلثة ثم
يوما وثلثة ثم يوما ويومين ثم يوما دائما فثمة واربعين يوما ففي رواية ابي يوسف العشرة
الاولى والعشرة الرابعة حيف وفي رواية محمد بن العشرة بعد طهر يوم اربعة عشرة وفي رواية ابن
المبارك العشرة بعد طهر يوم ثمانية وعند محمد بن العشرة بعد طهر يوم سبعة وعشرة ايام
سهميل الستة الاولى منها وعند الحسن الاربعة الاخيرة وما سئل ذلك استأخذ
ففي كل صورة يكون الطهر الناقصا فاصلا في هذه الاقوال سوى قول ابي يوسف
فان كان احدا لم يميز نساء بالان حيف وان كان كل منها نساء بالاول حيف وان لم يكن شيئا
منها نساء بالاول حيف وانما استثنى قول ابي يوسف لان هذا لا يتناقض على قوله واعلم
ان الوان الحيف على الحرة والسواد فيهما حيف اما عاكز الصفة الشبعة في الحرة والخمر
والصفة الضعيفة والكدرية والترابية عندنا وقرق ما بينهما ان الكدرية ما يظن بالبياض
والترابية الى السواد وانما قد تم مسئلة الطهر المختل على الوان الحيف لانها متعلقة بالحيض
الحيف فالحيض بها ثم ذكر الوان ثم بعد ذلك شرع في اقسام الحيف فقال في بيع الصلوة والصوم
ويقضي يوم لا يجي الى يقضي الصوم الا الصلوة بناء على ان الحيف ليس وجوب الصلوة
وصحة اداها لكن لا ينع وجوب الصوم ففقد وجوب ثابته بل ينع صحة اداها فيجب
العقائد اذا طهرت ثم اعتبر عشرين ايام الوقت فاذا حاضت في آخر الوقت سقطت وان
طهرت في آخر الوقت وجبت فاذا كانت طهرتها عشرة وجبت الصلوة وان كان الباقي

كان في

وتحريم

وكره

فان توفدت وصلت ثم في اليوم الثالث يترك السجدة والركعة ثم في الرابع اغتسل وصلى هكذا
الى العشرة واقدر الطهارة عشرة يوما ولا تترك الغسل الا في العادة فان اكثر الطهارة فافعلها
في قدر مدته وانما في قدر سبعة اشهر الا ساعة لان العادة نقصان طهر الى كل طهر الى كل طهر
مدة الحائض اشهر فانقص عن هذا شيئا ومو الساعه متوردة مبتدأة رات عشرة ايام وما دسنة
اشهر طهر اثم استمر الدم تنقص عن ثمانية عشر شهرا الا ثلاث ساعات لانها تختار الى ثلث ساعة
كل صبيحة عشرة ايام والى ثلثة ايام لكل طهر سبعة اشهر الا ساعة وما نقص من اقل الحين الى الدم
ان وقت من التداية او زاد على اكثره اي على العشرة او اكثره القاس ومو اربعين يوما او على عادت
سنة في حيفه وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعة اي اذا كان لها سادة في النفاس ومو
ثلثين يوما مثل فرائد في الحيض وفرضها سبعة فرائد الدم اخر عشر يوما في ايام بعد السبعة
استحيضة واذا كان لها عادة في النفاس ومو ثلثين يوما فرائد الدم فينبغي يوما فالغسل والى
بعد الثلثين استحيضة ومو ذلك المعتادة ثم اراد لتبين حكم المبتدأة فقال او على عشرة صبيحة
من بلغت مائة سنة او على اربعين نفاسا المبتدأة التي بلغت مائة سنة حيفها من كل شهر عشرة
ايام وما زاد عليها استحيضة فيكون عشرة يوما واما النفاس فاذا لم يكن المائة فيه عادة ففان
سها اربعون يوما والزائد عليها استحيضة فقوله حيفها من بلغت مائة سنة حيفها من كل شهر عشرة
نفاسها بالوطء عطف بيان لا ربعين او مارات حامل فلو كانت في اي الدم الذي تراه الحائض في حيفها
به مو احتياضة فقوله وما نقص مبتدأة وقوله فهو احتياضة حيفه ثم بين حكم الاحتياضة فقال
لا ينعى صلوة وصوما ووطئا ولم يقض عليه وقت فرض الا بوجبه حيفه اي الحائض الذي ابتلى
من استحيضة او رعايف او فوميا يتوضا لوقت كل فرض احتراز عن قول الشافعي فان غلب
يتوضا لطل فرض ويصلح انما قلنا بتعبية الفرض ويصلح به ما شاء فيه من فرض ونفل وينقصه
فرض وقت لا يقول احتراز عن قول زفر فان انما قلنا عند دخول الوقت وعشره يوسف
فان انما قلنا عن كمالها فيصلي من توضا قبل الزوال الى آخر وقت الطهر فلا يلا في يوسف
وزفر فانه حصل دخول الوقت ولم يحصل خروج لا بعد طلوع الشمس من توضا قبل
ان من توضا قبل طلوع الشمس يتروضا بعد طلوع الفجر فلا يفرق فانه وجد انما قلنا عند
وعند ابي يوسف ومو في في الا عند زفر فان انما قلنا عند الفجر ولم يحصل والنفاس دم
يعقب الولد ولا هذا قلنا واكثر اربعين يوما فلا في اذا اكثره ستون يوما عنده ومو كلام

حيفها

درها

النفوس من الله اول فلا يلزم التومان ولدان من بعض واحد يكون بينهما اقل من الحول ومو
اشهر وانقصا العدة من الاياما وسقط بين بعض فلقم ولد سقط مبتدأة يرى صفته ولد حيفه فتعير
نفسه والامة ام الولد ويقع المعلق بالولد الى الاقل لولدت فانت طالق تطلق بخروج سقط طهر بعض طهارة
وتنقص العدة به ان اذا اطلق زوجها ينقص عدها في كل سنة من السقط **باب** **الرجوع** من طهر
بدن المصلي ونوب ومطاة عن خمس مري برؤا عليه وان بقى اذ شق زواله بالماء متعلق بقوله
برؤا له عليه وبطل ما يعطيه طاهر من غير كراهة وعالم برؤا عطف على قوله عن خمس مري بقوله ثلثا وعصره
كل سنة ان امكن بشرط لنزول في العدة في المرة الثالثة بقدر قوته والى بطل ونسبة الى عدم القطرات
ثم ومو هكذا وضع حيفه جرم جفت بالديك بالارض وجو نوايو يوسف في رطب في رطب ذي جرم
ان بالغ وبه يفتي وعالمه جرم له بالفضل فقط اي بطهره لطف على جرم له كالبول بالفسق فقط وحيفه بطل
سواء كان رطبا او يابسا او قويا يابسا هذا اذا كان من الذكر طاهر بان بال ولم يجاوز البول عن راس
خزجه او في راسه ولا فرق بين النوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية اخر عن اي صفته لا يظهر
البدن بالركعة والسيف وخو بالسيف والبساط يجري الماء عليه ليلة والارض والمفروش باليسير وذلك
الاثر للصلوة لا للتييم ان فريضة الصلوة عليها ولا يجوز التيمم بها وكذا الحقيق في البوارى في المغرب يبول
بيت من قصب المراد من السيرة التي تكون على السطوح من القصب والشجر والبلاد القايمة في الارض لو
تجس ثم جفت مواخير وما قطع منها بغير ما ذكره في غير النجاسة شجرة في تقسيمها على الغليظة والخلقة
وبيان ما مومن عفو منها فقال وقدر الدرهم من خمر غليظ كبول ودم وقر وخر ودرج وجر وجر وجر
وهرة وفارة وروث وفتي ومادون ريب ثوب مما خف كبول قدس وما اهل له وخر وطير له يوكل
عفو ونزاد له قيل المراد بربوب النوب ريبا في ثوب يجوز فيه الصلوة وقدر ريب الموضوع الذي
اصابه النجاسة كما في زبد الدخريين وقدر ابو يوسف بشرة في شجر وبعير ورن الريم بقدر مقدار
في الكفيف وماسحة بقدر عرض كف في الرقيق المراد بعرض الكف عرض معق الكف ويودا على
مفاصله صابون ودم السمك ليس بنجس والغاب البغل والحمار لا ينجس طاهرا لانه مشكوك في الطهارة
لا يرد طهارة بالمشكوك وبول النخلة مشكوك في الطهارة ليس بشيء وماء ورد على جرح كحل الى
كما ان الماء نجس في عكس وهو في النجاسة على الماء له ريبا قد زود عليه كان حارا الى لا يكون شيء منها
نجسا وفي رماد القدر خلاف في ثوبه ويصلح على ثوب بطانة نجاسة ان لم يكن النوب مضرا وعلما
طرف بساط طرف اخر من نجس حركه احد ما يجرى في الاخر اوله وانما قلنا من النجاسة انما قلنا في الصلوة علم الطرف الآخر

حيفها

معق
معق

موا

اذن سجد اصدل من غير سجدة الله في قلوبهم غير مبرورة وكان في قلوبهم من قلوبهم وكان في قلوبهم من قلوبهم
 حيث لا يقترن له لوعده او غيرهما على ما قيل في سريته وحينئذ في منه فسيه وسيل
 طرفا آخر بل هو ان لا يشترط التوجه في غير طرف من النوب كمنه بالعليها ثم تدوسها فقل او في بعض
 فيغير ما قيل اعلم انه اذا وُجِبَ بعضها او قسمت الخطه يكون كل واحد من القسمين طائرا اذ يحتمل في كل
 من كونه النجاسة في طرف القسم الآخر فاعتبر هذا الصالح في الطهارة لما كان الفورة الاستنجاء من قدرته ان كل
 من فاته من احد السبلين غير النوم والترحيل فان قلت لم يقيد الحدث بالفي من احد السبلين فاستناد
 النوم مستدركه ولم يقيد به في كل طرف غير النوم والترحيل كمنه الاستنجاء من قدرته وبسبب في الوضوء وقوة
 وليس كذلك قلت يقيد الحدث بالخال من السبلين واستناد النوم غير مستدركه لغيره من هذا القبيل لغير
 النوم انما ينقص له في غير مظنة الخروج من السبلين بخلافه في يقيد به لا عدد سنة اي ليس فيه
 عدد حسنون عندنا فلا قلت في يد بر بالبحر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقيد بالبحر
 بالبحر الاول والثالث شتاء الا ان بار الذهاب الى جانب الدبر والاقبال عند ثم في المسح اقباله واداء
 مباغتة في التقية وفي الصيف يدبر بالبحر الاول لغير الخفية في الصيف مدلة فله يقبل احراز اعن تلويها
 ثم يقبل ثم يدبر مباغتة في الشتاء غير مدلة فيقبل بالاول لغير الاقبالة بلغة في التقية
 ثم يدبر ثم يقبل مباغتة وانما قيد بالبحر لغير المارة تدبر بالاول ابد الا ان يتلو فربما والصيد والثبات
 في ذلك سواد وشبه بعد الجواب فيقبل يدبر ثم يترجى المخرج لمباغتة ويقيد بطرف اصغر او صغير
 او ثبات له برؤسها ثم يغسل يدبر ثانيا ويحجب جاوز المخرج اكثر من صمغ هذا اذهب الى صفة
 والحق يقيد وهو لم يكن مما جاوز اكثر من صمغ وعند محمد معتبر ما جاوز مع موضع الاستنجاء ولا يستنجي
 بعظم وروث ويمنع وكون استقبالة القبلة واستدبارها في الخلء وله في كل من هذا عندنا في البيان
 والحق **كباب المصلاة** الوقت للجمعة المعتبر من الطلوع ذكاه اجتزأ بالمعترض
 عند المستطيل وهو الصبح الكاذب وللظلم من زوالها الى بلوغ الظل كل شيء مثليه سوى في الزوال
 لا بد منها معرفة في الزوال ووقت الزوال وطريقه ليس سوى الا يقيد به بعض جواهرها
 مرتفعاً وبعضها متخففاً ما يصب الماء او بعض موازين المقياس وترسم عليها دائرية وتسمى
 الدائرية الهندية وينصب في مركزها مقياس قائم بان يكون بعد رأسه عن ثلث نقط من خط الدائرة
 مساوياً ولكن قامة بمقدار ربع قطر الدائرة فاس ظل في او ايل النهار فاذ في غير الدائرة كمنه الظل
 ينقص الى ان ينفذ في الدائرة فنضع علامة على مركز الظل من خط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حد ما

ظل واحد من السبلين

ثم يزداد الى ان ينتهي الى محيط الدائرة خط ويجزئ منها وذلك بعد نصف النهار فنضع علامة على مركز الظل
 في نصف القوس التي ما بين مركز الظل ومركزه ونرسم خطاً مستقيماً من منتصف القوس الى مركز الدائرة
 نحو ج الى الطرف الآخر من المحيط فمد الخط منوط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط
 فهو نصف النهار والظل الذي في هذا الوقت ملو في الزوال فاذا زال الظل من هذا الخط فهو وقت الزوال
 فذكر اول وقت الظهور وآخر اذ صار ظل المقياس على مثلي المقياس سوى في الزوال مثلاً اذا كان
 في الزوال مقدار ربع المقياس فاخر وقت الظهور لم يقيد مثلي المقياس وربعه من اية رواية
 وفي رواية اخرى عنه وهو قوله ان يوسف وحده ان في اذ صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال
 وللصغر منها الى غيرها فوقت العصر من آخر وقت الظهور على القولين الى ان يغيب الشمس وللصغر منها
 الى مغيب الشمس وهو المخرج عند ما يهبط وعند اصد الشفق البهائم والوقت منه ولو تروى ما بعد
 العشاء الى الغروب اي العشاء والوتر ويستحب في البداية مسجرات بحيث يمكن تمييزا بغيره او
 اكثر ثم العادة لغيره فاد ومنه قوله عليه السلام اسفروا بالبحر فانه اعظم الهم والنا فيه لغير الصبح
 في صحيح البخاري ابرء وابالصلوة فان شئت المخرج فيجئ بهمهم وللصغر ما لم يتغير والعشاء الى ثلث
 الليل ولو تروى آخره لم يبق بالبناء فمس الجيد لغير الشار والمغرب ويوم عظيم بغير العصر
 والعشاء ويؤخر غيرهما ولا يجوز صلوة وسجدة تامة وصلوة فنانة عند طلوعها وقيامها
 وغروبها الا عصر يوم قد ذكر في كتاب اصول الفقه لغير المخرج القارن بلاد اية سبب لغيره بالصلوة
 واخر وقت العصر وقت تاقص اذ ملو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فاذا اداها
 كما وجب فاذا اعترض الفاد بالغروب لا يفد في الغروب كل وقت كمنه لغيره بالصلوة
 قبل الطلوع فوجب كمنه فاذا اعترض الفاد بالطلوع يفد له لم يؤد كما وجب فان قيل من
 تعليل في معترضاتهن وهو قوله عدم من ادرك ركعة من الغروب قبل الطلوع فقد ادرك الفجر ومن ادرك
 ركعة من العصر قبل الغروب فقد ادرك العصر قلنا لا وقع التعارض بين هذا الحديث وبين الثاني
 الوارد عن الصلوة في الاوقات الثلث رجعت الى القياس كما هو حكم التعارض والقياس راجح هذا
 الحديث في صلوة العصر وحديث النهي في صلوة الفجر واتا ساير الصلوات فلا يجوز في الاوقات
 الثلث حديث النهي اذ لا تعارض حديث النهي فيها وكمنه انظر اذا خرج الامام خطبة الجمعة وبعد
 الصبح الا سنة وبعد اداء العصر الى اداء المغرب وصح الغوايت وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة
 في مدبر الوقت ان بعد الصبح وبعد اداء العصر الى اداء المغرب لكن لا يكمن في الاول ويلو ما اذا خرج

لا تعبر

الامام للخطبة وان تجتمع فرضان في وقت بلا حرج وفيه خلاف في وقت من طهرت في وقت غير
 او غيبه صلتها فقط فله في وقت من طهرت في وقت العصر صلتها ايضا ومن طهرت
 في وقت الغداة صلتها ايضا فان وقت الظهر والعصر عند كوف واحد وكذا وقت المغرب
 ولهذا يجوز الجمع عند السفر ومن مواسل فرض في اخر وقت يقضي به من فاضت فيه بغيره اذا بلغ
 الصبح او اسلم الكافر في اخر الوقت ولم يبق من الوقت الا قدر التحريم عليه قضاء صلوة ذلك
 الوقت فله ان يركع في وقت من فاضت في اخر الوقت له بغيره فله ان يركع في وقت من فاضت في اخر الوقت
 ولو سئله الفريضة في وقتها ولو سئله الفريضة في وقتها ولو سئله الفريضة في وقتها ولو سئله الفريضة في وقتها
 عن الاذان قبل الوقت وعن الاذان بعد الوقت لا بد له من الاذان فاما الاذان بعد الغداة فهو موقوف
 ايضا ولا يرد اخاله له في وقت الغداة ولا يرد اخاله له في وقت الغداة ولا يرد اخاله له في وقت الغداة
 في وقت قال عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان ذكرها في وقتها وعنه الى يوسف والشافعي يجوز للفريضة في وقتها
 الا غير من السبل فيما دلوا ان قبله ويؤذن عالما بالوقت ليلا والنواب الى النول الذي وعده للوقت
 مستقبل القبلة واصبعه في اذنيه يترسل فيه ان يتمثل به كل من وضعه في الفريضة في وقتها
 مأخوذ من الحان الاغاني فله ينقص شيئا من حروفه ولا يزيد في اثنائه حرفا وكذا لا ينقص ولا يزيد
 كينيات الحروف كالحركات والسكنات والحركات وغير ذلك لتحسين الصوت فاما مجرد تحسين الصوت
 بلا تغيير لفظ فانه حسن والترجيع في الشهادتين لئلا يخفض بهما ثم يرفع الصوت بهما ويجوز له وجهه في
 الطبعين من غير وسيرة ويستدبر في صومعته لئلا يكثر التحويل مع الثبات في مكانه المراد ان
 كان الميمنة بحيث لو قول وجهه مع ثبات قدمه لا يحد له علمه في حيزه يستدبر فيها فيخرج راسه
 من الكتف اليمنى ويقول حي على الصلوة ثم يذهب الى الكوفة اليسرى ويخرج راسه ويقول حي على
 الفلانة ويقول بعد فله في الصلوة غير من التزم مسرعة والاقامة مثله فله في وقتها
 عند الاقامة فله ان يركع في وقتها ولو سئله الفريضة في وقتها ولو سئله الفريضة في وقتها
 من تميز ولا يتكلم فيها الى ان يتكلم في اثنائه الاذان ولا في اثنائه الاقامة ولا يتكلم في وقتها
 الصلوات كلها التثويب من اعلمه بعد الاذان ولم يجلس بينهما الا في المغرب ويؤذن في الثانية
 ويقوم اي اذا اصليت في الثانية واحدة وكذا في الاولى في وقتها وكذا في وقتها وكذا في وقتها
 ياتي بها او بها وجاز ان الحديث وكذا اقامته ولم يبادر ولا اقامته ولا يبادر ولا يبادر
 بل يولاه لم يشرح تذكر الاقامة لانها له علام الخاضع فيكون الواحدة والاذان له علام الغايبة

فجب

فيجسد سماع البعض دون البعض فتكبران مفيد كاذان المرأة والحون والسكران ان يركع
 اعادته ويأتي بها الميا فوالصلوة في المسجد جماعة او في بيته في مكره تركها بل وليس له ثبات
 الا كره تركها ان تركه كل واحد منهما لم يتركه في المسجد جماعة اما ترك واحد منهما فلم يتركه
 فنقول اما الصلوة في المسجد جماعة فيكبر له ترك واحد منهما والمبا في يجوز له الاكتفاء بالاقامة
 والصلوة في بيت في مكره تركه كل واحد منهما فيجوز لقول ابن مسعود اذا ان لم يكن فيكفينا ومن اذا اذن
 واقبم في مسجد حبه واما في القرن فيها مسجد فان كان فيها مسجد فيه اذان واقامة فحكم الصلوة فيها
 كما هو والصلوة في بيته يكفيه اذان المسجد واقامة وان لم يكن فيها مسجد كان الصلوة في بيته كحكم
 المسافر ويقوم الا عام والعموم عند حي على الصلوة ويشترع عند قد قامت الصلوة
 بادب شرا في بيته في طهر بن الصلوة من حديث وثبت الحديث التي سنة الحكمية
 واختلفت النجاسة الحقيقية ونزبه ومكانه وسنة عورة واستقبال القبلة والوقت والنية
 والعورة للمبر من تحت سترته الى تحت ركبته ولبا من مثله مع طهرها وبطنها ولحوتها
 الى الوجه والكف والقدم وكشف ربيع ساقها وبطنها وفخذها ودرجها وسفرتها من رجليها
 وربع ذكرك منفردا والا شئ من شئ الحاصل لكشف ربيع العضو الذي هو عورة يمنع جواز
 الصلوة فالراس عضو والشعر النازل من الراس عضو آخر والذكر عضو والا شئ من عضو
 آخر وعادة من غير النجس صل معه ولم يعد فان صل عاريا وربع ثوبه طاهر لم يجز في اقل من ربيع
 ان فضل صلوة فيه من عدم فصل قايما جاز وقاعد احويا نرب وقبلته خائف الاستقبال
 جهة قدرته فان جهتها وعديم من يساهل تحريه ولم يعد وان اخطاه وان علم به مصليا وقولا
 رايته الى اخرى استدار الى العلم باخطاه في الصلوة او تحول غلبه ظنه الى جهة اخرى وهو في الصلوة
 سددان ولن يشرع به لم يجر وكثر اصاب له قبلته جهة تحريه ولم يوجهه فان تحركه جهة بل
 علم حال امامهم ولم خلفه جاز له من علم حاله او قد علمه اي صل قوم في ليلة مظلمة بالجماعة و
 تحركوا القبلة وتوجه كل واحد الى جهة تحريه ولم يعلم احد ان الامام الى ان جهة توجهه كثر يعلم
 كل واحد من الامام ليس خلفه جازت صلواتهم اما ان علم احد في الصلوة جهة توجهه الامام
 ومع ذلك فله ان يجوز صلواتهم به وكذا اذا علم ان الامام خلفه قوله ويم خلفه فيه تساهل
 لقوله منا فيما اذا لم يعلم احد ان الامام الى ان جهة توجهه فكيف يعلم انه خلف الامام والمراد
 انه يعلم ان الامام امامه وهذا الحكم من ان يكون موخفا الامام له ان كان الامام قد علم

فيكون ولا يغير وقتها

وان عدم ثوبه

يتم ان يكون وجهه الى وجه الامام او الى جنبه واليه ظهره وانا يكون موقوف الى امام اذا كان
وجهه الى ظهر الامام ويشترط ان يكون وجهه الى امام معلومة وكل ما ليس في هذا من عبادات المظهر
ولا يفرجه وجهه امامه اذا علم انه ليس خلفه بل علم مخالفته اي اذا علم ان الامام ليس خلفه ويصل
تصد قلبه صلوة بترتيبها هذا في النية والقصد مع لفظ افضل ويكفي للنفيل والسر والركوع
السنن نية مطلق الصلوة وللغرض شرط تعيينه نية عدد ركعاته ولتفقد نية صلوة واقتداء
بالامام في كل ركعة وقوله في الركعة وقوله الله اكبر وما يقدم مقامه وهو شرط عندنا
لقوله بعد ذكر اسم ربه فصله وعندنا في ركن فاما رفع اليد عن النية والقيام والقراءة والركوع
والسجود بالجملة والالتفات به اقل يجوز عندنا في ضفة الاكتفاء بالنية عند عدم العذر فلا
لها والفتوى على قولها والعقد في الضمة قدرا تشهد والركعة بصفه وواجبها قراءة الفاتحة
وضم سورة ورعايت الترتيب فيما تكرر في الهداية ومراعات الترتيب فيما شذ عن مكررا ان قال
وذكر في مواضع الهداية نقله عن المصنف في سجدة فانه لو قام الى الثالثة بعد سجدة واحدة قبل
ان يسجد اخرى يعقبا ويكرر القيام محببا له لم يتركه الا الواجب اقل قوله فيما يكرر ليس قيدا لوجوب
نفي الحكم عما عداه فان مراعات الترتيب في الركعات التي لا يكرر في ركعة واحدة كالركوع وقوله واجبا
علمنا في باب سجود السهو ان سجود السهو يجب بتقديم ركن اقل اخره واوردهوا في نظير بتقديم ركن
الركوع قبل القراءة وسجدة السهو لا يجب له بركة الواجب فعلم ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب لهما
غير مكررة ركعة واحدة وقد قال في الذخيرة اما تقديم الركعة فلو لم يكره قبل ان يقرأ فلا مراعاة
الترتيب واجبة عندنا مما بنا الشك في ذلك فانها فرض عندنا فعلم ان رعاية الترتيب واجب مطلقا فلا حاجة
قوله فيما تكرر فلا يلزم ان يكون في المختار ويحظر بياني لمرادنا تكرر في الصلوة اضرار على تكرار الصلوة
على سبيل الفرضية ولو تكررة في سنة والعقد في الضمة فان مراعات الترتيب في ذلك فرض والعقد في الضمة
والشهادة ان ذلك في الضمة في العقد في السنة والثانية واجبة وفي الهداية في قراءة التشهد في العقد في السنة
سنة وفي الثانية واجبة كانه المصنف لم يفرق بين هذا القول عليه السلام لا يضر سجود رخص الله عنه قل الحيات لله
له يوجب الفوق في قراءة التشهد في السنة والثانية بل يوجب الوجوب في كليهما والى كانت القراءة في العقد
الاولى واجبة كانت في العقد الثاني واجبة ايضا واجبة له سنة ولفظ التسليم فله فالتف في ركنه است
فانه فرض عندنا وقنوت الوقت وتكبيرات الغيبة والى ليس للقراءة وتقديره ان كان فله في يوسف في
فانه فرض عندنا وموا لا طينان في الركوع وكذا في السجود وقد يقدار تسبيح وكذا الا طينان في الركوع
والسجود ونيز السجدة

والجهر

المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة

والجهر والى فله فيما جهر وظن وسن غيرهما او تتركه ما عدا الفرائض والواجبات اما سنة واما
مستحب وعندنا ان في كل فرق بين العزيم والواجب على ما عرف في اصول الفقه فعندنا ان الفرائض
اما فرائض او سنن او اما مستحبات فانه اذا اراد الشرع كبره فاذن فابعد رخصه يرد المراد بالخلف في
له باقي بالمد في سنة الله وله في باء اكبر غير معز في اما سنة وله مقام بل يتركها على حالها ما شاء باها مستحب
اذنية والمراد في هذا شكها فان ابدل التكبير بآية اهل او اعظم او الركن اكبر اوله الله الله او با
لنارسية او قدما بعد راد ونحوه وسببها جاز وبالله اعلم في حاله ان يجوز له ان يتركها استكم
بذكر ما يدر على محمد التعظيم وله ينوب بالدعاء ويضع يمينه على شماله تحت سترته كالقنوت
وصلوة المختار ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد فالحاصل انه لكل قيام فيه كبر
مستوفى ففيه الوضع وكل قيام يكسر ففيه الله رسالة ثم ينشئ ولا يوقه او اد بالثناء سبحانك
اللهم الاخره والتوسيع قراءة في وجهته وجمي بعد التوسيع في يمينه في القراءة له للثناء المختار
لن التعوذ بين القلادة بين الثانية فيقول المسبوق لا الحوتم بناء على ان المسبوق يقرأ الله
وله ينشئ فيتعوذ والموتم ينشئ ولا يقرأ فلا يعوذ واما من جعله بثناء الله فالحكم عندنا على
ما ذكره ويؤخر عن تكبيرات العمود في التكريرات بعد الشاء فينبغي ان يكون التعوذ متصلا بالقراءة
له بالثناء ويسمى له بين الفاتحة والسورة ويستعمل في الشاء والتعوذ والتسمية فله فالتف في
في التسمية بناء على انه من الفاتحة غنوه له عندنا وكثير من الفاتحة في الصلاة وورد في انه على السلام و
واختلاف في فتحون بالله لله رب العالمين ثم يقرأ ويوتر بعد ذلك الفاتحة لا سواها في موسم
يكرر في كل ركعة فافقنا ويعقد بيديهما على ركبتيهما معهما اصابعهما باسطا ظاهرا غير رافعة ولا تنكسر راسه
او يسجد ثلثا ومواد ثلثا ثم يسجد ان يقول سبحانك الله ربنا سبحانك الله ربنا سبحانك الله ربنا سبحانك الله ربنا
الموتم والمنفرد في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة
ويديره فزاد اذ فيه ضامات اصابعه ثلثا في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة
ويستقر فيه ثلثا فان سجدة على كونه عاشره وفاضل ثلثا وشي تخدج ويستقر جهته فان ولت لم ينقل
وكذا الوسي له ذراعان على ظهره في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة يسجد في سجدة واحدة
اما ان يصلي اصلا او يصلي وكذا له يصلي صوته والمرأة تخفض وتلف في بعضا بقدرها ويديره راسه
تكبيرا ويجلس مطيئا ويكبر ويسجد مطيئا ويكبر ويديره راسه او لا ثم يديره ثم يركع ويديره مستويا
الاعتماد على الارض ولا يعوذ وفيه خلاف في الت في سجدة واحدة ويسجد بلسنة الاستراحة والركعة الثانية

فان كان في كل ركعة
فان كان في كل ركعة
فان كان في كل ركعة
فان كان في كل ركعة

وعندنا في كل ركعة
وعندنا في كل ركعة
وعندنا في كل ركعة
وعندنا في كل ركعة

المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة

المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة

المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة
المختار في كل ركعة

میرزا سیدنا و عاشقنا
و میرزا امام شریعت

و هو قوله نعم فروع من حيث
فروعهم است

في الخزانة بان سناخريتا
الام فيب

فيما يؤيد بانه او يكون لها امام يؤيد بانه تجتمع الشك في المأموم فان في اذاه المرأة الامام نفسه
 صلوة الامام مع انه لا يشرك بينهما حرية واداء بالتغير الذي ذكر وايضا لا يجد فايته في ذكر الشك في الشك
 بل يكفي ذكر الشك في الشك فان الامام اذا سبغ الحدث واختلف آخر فاقدي بالخليفة فالشك في الاداء
 ثابت بين الذي اقتدى بالخليفة وبين الامام الاول وكل من اقتدى به باعتبار ان لهم اماما فيما يؤيدونه ولو
 الخليفة ولا شك بينهم في التحية فان الخليفة بنى تحيته على تحية الخليفة والامام الاول ومن اقتدى به
 لم ينو تحية الامام على تحية الخليفة فلم توجد بينهم الشك تحية ومع ذلك لو كانت المرأة من اهل الطائفة اما من
 المتقدمين بالامام الاول او من المتقدمين بالخليفة فاذت الطائفة الاخرى فيسقط الصلوة باعتبار الشك في الاداء
 له التحية ولو قبل الشك في التحية ثابتة تقديرا فاقول فالشك في الامام لم يوجد بين الشك في التحية والشك في
 التحية يوجد بين الشك في الاداء كما في السبوق فله جازية في ذكر الشك في التحية من ان الامام اعاد
 المرأة اما اذا لم ينو التحية اقتداء المرأة فتسقط صلواتها لانه لا تعاد بناء على ان قراءة الامام قراءتها ولم يكن كذلك
 فثبتت بلا قراءة وعلم من هذه المسئلة ان المرأة اذا اقتدت بالامام حاذية لرجل لا يسقط اقتداها الا لغيره
 الامام امامها اما اذا لم يقتد بخاذية فهل يشترط فيه الامامة فغيره روايتان صلح امي يقرى وامى او اختلف
 في الامامة فثبت الكل امى امى قاريا واميا فثبت صلوة الكل اما صلوة القارئ فلا تترك الا قراءة
 مع القدرة عليها واما صلوة الامام فله فيها ما رغبنا في الجماعة وجب له اقتداء بالقارئ ليكن قراءتها لها
 فثبت القراءة التقديرية مع القدرة عليها ولو اختلف القارئ في الامامة فثبت الصلوة فالزفر فان فرض
 القراءة قرائي في الامامة وليست قلت بحج القراءة في صلوة حقيقة او تقديرا ولم يوجد باب
 مستتبعة حدث توفاه واتم خلاه فالت في رصاصة وتوعد الشك خلاها فانها اذا اقتدت بالشك
 نت صلوة وعندنا في صيغة تم يتم لقراءة في صيغة فم عند الاستئناف افضل لما ذكره كما اجابنا
 لمصلحة فصل حكم كل واحد من الامام والمنفرد والمقتدى فقال والامام يحرم الى حكمة هذا التفسير الاختلاف
 ثم يتوفاه ويتم ثم او يعود الى شاذي ثم توفاه وان شاذي يعبر الى المكان الاول واما غيرهم
 في الاول فله الشئ وفي الثاني اذا الصلوة في مكان واحد فيميل الى الامانة وكذا المنفرد ان شاذي
 يتم حيث توفاه ولن شاذي عادلة فخرج امامه يتصل بقوله ويتم ثم او يعود والغير في امامه يرجع
 الى الامام وامامه من الذي اختلف فان الخليفة امام الامام الاول وللقوم والامام عاد ان لم يفرغ
 امامه وهو الخليفة يعود الامام ويتم خلف خليفة وكذا المتقدم ان ان فرغ امامه يتم ثم او يعود
 ولن لم يفرغ يعود وتوفاه او اعى عليه واعلم ان امام في صلوة نورا لا يفيض وحده فاصلا او قراة

لرجل
 اميا
 القدر
 قلنا

واحد عشر او اسما بول او شخ فسال او طر ان احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف
 خارجة ثم ظهر حرم بطلت ولو لم يخرج او لم يجاوز منه بنى اعلم من هذه الحوادث حوادث ثابرة
 فلم يكن في معنى ما ورد به النص وموقوفه على سلام من قاء او عطف في صلوة فليصرف اليه
 وليست صلوة ما لم يتكلم ولو احدث عند ابعده الشك او كل على بنا فيها تمت لوصول اخر في بعضه
 وتبطل بول ان بعد الشك عند اي صفة روية التيمم الماء وتخرج الى سح فغيره يعمل يسير انا
 قال بعد سيرة له لو عمل سناك على كثر ايم صلوة وصحة وتكمل الى سورة وثقل العار في ثوبا وقدر
 الحصى على الاله وكان وتذكر فانية ان لعاصب الترتيب وتقديم العار احميا وطلو في كاد في الفرو
 وقت العصر في الجمعة وزوال عز المعذور وسقوط الجيرة عن يرمي الخفاف في من المائل الا في غير ذلك
 وصاحبه بنى على اخر في بعضه فرض عند له عند ما وكذا في صفة الامام وحده هذا صلوة السبوق
 الاله بطل بعد الشك صلوة السبوق لو قرع في خلاه صلوة له كل من وجوه المسجد اي ان تكلم الامام
 بعد الشك لا يبطل صلوة السبوق لان الكلام كاسلام ثم من غير صلوة للصلوة امام جهر عن العرائق
 حتى عند اي صفة فله قائلها وهذا اذا لم يقرأ قدر ما يجوز به الصلوة اما اذا قرأ بعد صلوة لغيره
 على كثر في جواز عند حالة الضرورة كتقديم سبوقا اي كتقديم الامام سبوقا سواد احدث الامام او
 فانه ينبغي لتقدم مدركا له سبوقا ومع ذلك في تقديم سبوقا بغير قيم صلوة اوله وتقدم مدركا له
 لهم وجيزا في الثاني والاول ان عند فراغه القوم ان حين انهم السبوق صلوة الامام لو وجدته
 منافي للصلوة كالتمتع والاطلام والخراب من المسجد بعد صلوة وصلوة الامام له نه وجد في خلاه
 الاله عند فراغ الامام الاول بان توفاه وادرك خليفة حيث لم يفته شئ واتم صلوة خلف خليفة
 لا يفسد صلوة ولا يفسد صلوة القوم لانه قد تمت صلواتهم من ركعة او سجدة فحدث او ذكر سجدة
 فسجد طاعيدا ما احدث فيه لنسبي حقا وما ذكرها فيه ندبا اي من احدث في ركوعه او سجوده
 وتوفاه وبني فلا بد لنسب الركوع والسجود الذي احدث فيه ولن تذكر في ركوعه او سجوده انه
 ترك سجدة في الركعة الاولى فيقفها لانه يجب عليه اعارة الركوع والسجود الذي تذكر فيه لكن اذا عاد
 يكتمه وبان امه واما اذا حدث فالمرجع امام بلاية ان كان والاقيل يفسد صلوة اي ان لم
 واصدا فحدث الامام فان كان هو الموم رطله يصير اماما من غير لنسب الامام اما في لغة النية
 للنسب ومن لم يتعين وكان امرأة او صيا فيل يفسد صلوة الامام لان المرأة او الصبي صا
 اماما للنسب وقيل لا يفسد له لم يوجد منه الاستخفاف وفي صورة الرجل انما يصير اماما لتعيين

عند اي صفة
 سيرة

الامام
 الاول
 وقف

وقف
 وقف

قوله ان امام
 الامامة
 حدث من قبل
 ومبطل الصلوة
 الامام

وصلاحيته وسلامه فلم يعرف اماما والا امام كما كان كثر المشتبه به بقي بل امام في نفسه صلوة
بفسدها الكلام ولو سئلوا في يوم واليهم السلام عدا فبدا بعد
لان السلام ساءا بغير مفارقة من الاذكار ففي غيره العدم جعل ذكره في العدم جعل كلاما ورد له لم يبق
الرد بالعدو وجعل بياني انه انما اطلق لانه مفيد عدا او سئل لان رد السلام ليس من الاذكار بل هو
كلام وقاطب والكلام مفيد عدا كان او سئلوا واليه واليه والتأني والتأني وبطاقة بعين من
وجع او مصيبة وتختلج بلا عزرو تشبه عاظم وجواب فيه سور باله ستر جاع وسار بالحدية وعج
بالسجدة والهيئة وفقه على غير امامه وانما قال على غير امامه لان فقه على امامه لا يفيد قال بعض النسخ
اذا قرأ امامه مقدار ما يجوز به المصلاة او انتقل الى اية اخرى ففتح عليه يفيد صلوة الفاتح وان
فقد الامام منه تفيد صلوة الامام ايضا وبعضهم قال لا يفيد في شيء من ذلك وسميت لفظة
على ذلك وقراءة من مصحف وسجدة على خيش والادعاء بما يتأهل من الناس نحو اللهم زوني فلا فة
واعطى الف دينار وخود ذلك والحد وشربه وكل على كثير اختلف مناجنا في تفسيره العمل الكثير فغير
لما جاز في اليدين وقيد ما يعلم ناطق اعلمه فيه فصل وعامة الشايخ على هذا وقيد ما يستكثر
صلواته امام السرخس هذا القرب الى منسوب له خيفة له فان رآه التوفيق الى راي المستقيم من
صلواته ثم صلاكم له لشرعي في اخرى والاله والى اى صلواته من صلواته ثم شرع الى نوى وجدد
التجوية من غير دفع اليد فان شرع في صلوة اخرى يتم من الاخرى ولا يجزئ منها الركعة التي صلها
وان شرع في الصلوة الاولى فالركعة التي صلها محسوبة فيتم الاولى ولا يفيد بها كما ومنه في
والنار والعمل القليل وموضع الكثير على اختلاف الاقوال ومسروا واحد يام لزمه في مسح على
الارض بل عايل المسجد من الاقوال التي جاء على الفعل بالكسر ويجوز فيها الفتح على القيس قال الفقهاء اذا
قالوا بالفتح اداد وموضع السجود ولزقوا بالكسر وموضع في القيس ارددوا المعنى المشهور قالوا
لم يجدوا الكسر وموضع في القياس الا في المعنى المشهور ففي المعنى الاول استمر على القيس والمرد من
المسجد منها موضع السجود فان المرد في موضع السجود يوجب له ثم وفي تفسير موضع السجود
تفصيل فاعلم ان الصلوة ان كانت في المسجد الصغير فالمرور امام المصلح فيكون يوجب له ثم لان المسجد
الصغير مكان واحد فامام المصلح في كل موضع سجود وان كانت في المسجد الكبير ففي الصلوة
بعض النسخ لزمه في موضع السجود يام والافلا وعند بعض موضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلح
ناظر الى موضع سجوده لم يكن موضع السجود في المرد في ذلك الوجه اعرف هذا فان كان المصلح عايل وكان في الصلاة

و نسخہ ہندو سرکار بادشاہی انوار کس میں
جہانگیر صوفی

فد شكل ان لم تترك موضع سجود، حقيقة فلا ياتم على الرواية الاولى واما على الرواية الثانية فلا ياتم
الركان ان كانا في موضعين ^{في موضعين} انظر موضع السجود في حديثنا في بعض اعضاء المار بعض اعضاء المصل
ياتم وانه فلا يتركه اقله وحاذى الاعداء لو كان على الاكاف اخذنا لرواية الثانية ويعرف امامه في المحراب سيرة يتر
ذراع وغلظ اصبع يقره على امر حاجبه ولا يوضع ولا يحيط ويدناه باليسيم او الالمشاة له بها حتى ان عدم
او سيرة بينه وبينها وكفى سيرة الامام وان تركها عند عدم المرور والطريق وكبر سيرة الثوب في المحراب ولو
ليس سيرة من غير ليس يضم ما بينه وقدمه ليس يلقية على راسه ويرضيه على كتفيه اقل من ذناب الطيلسان اما في القبا
الحوه فهو ليس يلقية على كتفيه من غير ليس يتر يد يدي كية ويضم طرفيه وكفه وحوان يضم اطرافه انقاد التراب خو، وعينه
ويجسد وعقشه شوه في المغرب طويها الشرة على الراس وقيل لية وادخاله اطرافه في اصوله ورفقه اصابعه وحوان يغمر
او يداه تحت ثنوت والثناة وحوان ينظر يمينه ويساره حتى عنقها اما الشربوبير عينة بل الى العنق فلا يكره وقلب
الحصى يسير لامة وحقه اى وضع اليد على الخصرة ومطية اى تودعه واقماؤه وهو المقعود على البيت انصبا
يصير كنية واقتراش ذراعيه وترجع بلا عذر وقيام الامام في طاق الحجاب المسجد اى في المحراب بان يكون الحجاب
كبيرا فيقوم فيه وحده او على الاكاف او الهمد وحده اى يقدم الامام على الهمد والقوم على الركان
والقيام خلف صف وحده فيه فرجة او صولة اى صولة حيولن وامامة او مجذاة اى على احد جنبه او في
الستف او حلقه فان كانت خلفه اوقت قدميه ليكره وصلوته حاسر راسه للتكاسل او التهاون بها وليس
المراد بالتهاون الامة بالصلوة فانما كنيل المراد قلة رعائيتها وحافطة حدودها للثقل وفي ثياب البذلة
وحى ما ليس غايت ولا يذهب بها الى الكبراء ومسح وجهه من التراب فيها والنظر الى السماء والسجود على
كبر رعايته وعدا الاى واليسيم فيها وبس ثوب ذي صور والوطى والبول والتخلف فوق سجد وغلظ باه
له نفسه باجهض والسجود ما د الزنب وقيامه فيه ساجدا في طاعة وصلوته الى ظهر قاعد تجرث وعلى سباطى
صوره يسجد عليها وصولة ضيقة له تبدو للنظر وقناه غير حيولن وحيولن على راسه وقدرية او غوب فيها
والبول فوق بيت فيه سجد اى مكان اجدة للصلوة وصوله محراب واما قلنا سجد له لم يعط له حكم السجد
باب التورود ^{في التورود} فلي التورود ركعات واجب سدا عند ابي حنيفة اما عند ما وعند ابي
عوسنة سلام اى سلام واحد خلفه ثالث في وقت قبل ركوع الثالثة خلفه ثالث في وقت فان القوت
عقب في المنتصف بعد الركوع يكبره اوقما يديه ثم يفت في ايدي خلفه ثالث في فان ثنوت التورود
في المنتصف الاخر من رمضان فقط دون غيره خلا ثالث في في الفجر ويؤاد في كل ركعة منه الفاتحة وسورة
وسنة الفاتحة بعد ركوع التورود الفاتحة في الفجر تترك اى ان قرأه امام قنوت التورود بعد الركوع يتبعه التورود

القدوس السلام والفا
القيام والعلو والبر
افضل من كل المخلوقات
فمن الورى باب الكل دخل من

او يقولون بغيره ثم عطف على له لعظيم جماعة اخرى قوله والصلوة الظهر والشاء مرة الى غير ذلك من
 الاله عند الاله قائم فانه مشتق من قوله ومن صلا الظهر والعشا والصلوة لا يقول له لعظيم جماعة اخرى فان عظيم الجماعة الاله اخرى
 لا يكون له اخرى وانما قيلت والفرق بين عظيم الجماعة وبين من صلا الظهر والعشا مرة لانه عندنا لا يكون له اخرى لان من كان عظيم الجماعة
 يتهم بخلاف الجماعة ولوم يخرج ويحقا يخرج فضيلة الموافقة ونحو النافلة فايثار التهمة والاعراض عن الفضيلة والتبليغ فيجب جدا
 عظيم الجماعة الاله اخرى فانه لا يخرج عن الاله قائم لا يتهم الاله بقصد الاله حاله لا يتعدى الاله حاله وهو الجماعة التي يتفرق بغيره ولا يخرج عن الاله
 حاد كذا بل يخرج من الجماعة الاله اخرى ومن صلا البجر والعصر والمغرب يخرج وانما قيلت له لانه لا يصلح نافلة ولا النافلة بعد البجر والعصر مكره
 وانما في المغرب فان النافلة لا يشترط ثلاث ركعات وفي جعلها اربعا مخالفة امامه وبتركه سنة البجر يقتدى من لم يدركه اي البجر والمغرب
 فرضه في ان اذاها ومنادى ركعة منه صلاها ولا يقضيها الا بتعاقبها اي لفات سنة البجر فان فاتت بدركه الغرض لا يقضي
 قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند اني ضيقه والي يوسف وامام عند محمد يقضيها الى الزوال جميعا وكذا بعد الزوال عند بعض المشايخ
 وعند البعض لا يبرئ حتى الغرض وعدد ورسوله الله عليه السلام لما فاته البجر ليلة التبريس قضاه مع السنة قبل الزوال بالهذان
 والاله قائم جماعة وجهه بالقرآن فسلم من فعله عليه السلام شرعية القضاء بالجماعة والجهر فيه والاله دان والاله قائم للقضاء فان
 السنة يعطى مع الغرض فمنه ان الحكم علم عدم اختصاصه بورد الفقه فتعدى عنه الى غيره من الصلوات وما قضاء
 السنة فقد علم ان سنة البجر اكثر من ساير السنن فلا يلزم من شرعية قضائها شرعية قضاء ساير السنن وله من قضائها باتبعية
 الغرض قضاء وعقاب بدرك الغرض كمن يلزم من قضائها باتبعية الغرض قبل الزوال قضاءها باتبعية الغرض بعد الزوال لان
 لان حكمه عند بعض المشايخ انه قضاء باتبعية الغرض بكونه قبل الزوال لا محذور وبتركه سنة الظهر في الجهر اي سواء
 يدرك الغرض لزمانها وانه وانتم ثم قضاه قبل تنفذه اي قبل الركعة التي بعد الغرض وغيرهما لا يقضي اصله و
 مدركة ركعة من ظهر غير فصل جماعة بل يوم مدركة فضله اليه يصلين الظهر جماعة فادرك ركعة خت لانه لم يصل
 جماعة لكن ادرك فضيلة الجماعة واتى مسجد صلا فيه يتطوع بقدر الغرض الاله عند ضيق الوقت من ان مسجد صلا فيه فاراد
 ان يصلي فرضه منفردا قبل باني بالسنة قال بعض من اخبرنا منهم انكر في له فان السنن افاضت اذا ادرك الغرض بالجماعة
 احابد وانه فلا وقال الحسن بن زياد من فاته الجماعة فصلى في مسجدية سبدا بالكتوبة وكذا لا يصح لباقي بالسنن
 فان النبي عليه السلام واوجب عليها وان فاته الجماعة لكنه اذا ضاق الوقت بترك السنة ويؤدي الغرض هذا راجح القول
 اقتدى بما يرام راجح فوقه حتى دفعه راسم بدرك ركعة فله قال زفر بن ربيعة فله حقه امامه فيه صلا فله قال زفر
 فان حاق به قبل الاله مام غير معتد به فله المأجنة عليه قلنا وجبت الشاذكة في جرد واحد فصل في الغوايات
 فرض الترتيب بين الغرض والوتر فايها لكل واحد بعضا اي ان كان الظهر فايها له بد من رعاية الترتيب بين الغرض والوتر والوتر
 بينا وبين الوتر وكذا الزمان البعض فايها البعض وقتها بد من رعاية الترتيب فيقف الغاية قبل اداء الوقت فلم يخرج من ذكرانه لم يوتر

117

و ملو قضاة الفجر الى قضاة سائر المصليات في
٦ وعلى سائر اقسام السنة فقدرى على امورها المقتضى

مغز

بعد التبرع قوله والوتر وهذا عندنا في سنة قلنا قاله يار علي وجوب الوتر عنه ، ويعيها قضاء السنة والوتر
من علم انه صلى العشاء بطل وضوءه والوتر في سنة يعنى من تركه صلى العشاء بطل وضوءه والوتر بطل وضوءه بعيد العشاء
والسنة له لم يصح اداء السنة مع انها اذيت بالوضوء له ما يتبع الغرض اما الوتر فله مستقلة عن فضائها او
لان الترتيب لكان فرضا بينه وبين العشاء لكنه ادى الوتر بمنع انه صلى العشاء بالوضوء وكان ناسيا ان العشاء
كان في ذمة فقط الترتيب وعندنا ما يقف الوتر ايضا له سنة عندنا الا اذا ضاق الوقت الاستثناء فيصير
بقوله فرض الترتيب والمعنى ضاق الوقت عن القضاء والحاد وان كان الباقي من الوقت بحيث يسع فيه بعض
الغوايات مع الوقتية ^{فان} يقضى ما يسع الوقت مع الوقتية كما اذا فات العشاء والوتر ولم يبق من وقت الفجر الا ان
يسع من ركعات يقف الوتر ويؤدى الفجر عندنا في ضيقة فان فات الظهر والعصر لم يبق من وقت المغرب لما يصلح
فيه سبع ركعات يصلح الظهر المغرب او تسعة ^{فان} او فوات ست حدين كانت اوقية قبلات ومادونها
مدينة قليلة وما فوقها قديمة كثيرة كذا في فوائد الجامع الصغير اسمى قلت بعد الكثرة اولا فيصح وقتي من ترك صلوة
شهر فدينم واجزى يؤدى الوقتيات ثم تركه فرضا من التبرع قوله قديمة كانت او حديثة فانه اذا افرد يؤدى الوقتيات
صارت فوائت الشهر قديمة وهي مسقط للترتيب فاذا ترك فرضا يجوز تركها مادون في بعض اوقية صلواتها
الا فرضا او فرضين من التبرع قوله قلت بعد الكثرة اولا فانه ما يقضى صلوة الشهر فرضا او فرضين قلنا الغوايات بعد
الكثرة فلا يعود الترتيب ^{الاول} ولن يعطى لكل واحد من بعض المن في تركت بعد الكثرة يعود الترتيب واقتداء امام السرخسي ^{الاول}
قال صاحب المحيط وعليه الفتوى صلح في ذكر افايتة فدا الحنفى موقوفا لنادى سادس صلح الطل والزقفة الغاية بطل
فرضية الحنفى لاصلها رجل فانه صلوة فادى مع ذكرها ف بعد ما قدرت من الحنفى لوجود الترتيب عندنا في بومنا
ومخلف دا غير موقوف ولو التمس وعندنا في ضيقة فامو قوفا لنادى سادس صلح لكل وان قطع الغاية فاما
حنفى اتى اداها بطل وصف فرضها فانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلوة عندنا عندنا والى يوسف فله فاما
لمجد والى قال ابو ضيقة روى عنه بالف والموقوف له انه ترك لكل واحد منها الوجب رعاية الترتيب دا غير موقوف
في ادى الابدس ^{الاول} لرعاية الترتيب كانت في الكثرة وهذا باطل قلنا بالتوقف من رعاية الترتيب كانت في الكثرة
فنه يجوز ادى القليل فيجوز
اجزاء او كرتا او غير واجبا او تركه سائيا كركوع قبر القراءة وناجرا للقيام بزيادة على التمسد روى عنه ابو ضيقة روى عنه
ترك من زاد على التمسد الا وله حرفا عليه سجود السهو وقيل لا يجب جود السهو بقوله الله صل على خير وفوا اما المعبر
متعدا ما يؤدى فيه ركن وركوع غير واجبا في وقت وتركه القعود الا وله وقيل لكل من يؤلى الى تركه الواجب لا يجب
سهو الوتر بل هو امامه التمسد ^{الاول} بسجود مع امامه ثم يقضى بها غير القعود الا وله ولو اياها اقرب عاد ولا سهو الا قام

و است

موقوفہ

مفتاح

الى الف شهر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴

لا تة في حكم الجمر حتى
لا يصلي عليه فكذا
لا يغسل

الفنوب

۲۷

القتل العمد

۱۰ قول

وقوله او وجد ميتا فان من وجد جرحا في المعركة فهو شهيد لقلة الظاهر ان اهل الحرب قتلوه وقتلوه
شبهة وانما هو شرط الجرح فيمن وجد في المعركة ليدل على انه قتل ميتة فقتل انفع فالحاصل ان الشهيد
من قتل جديرة ظلم لم يجب به مال ومن وجد جرحا في المعركة سواء قتل جديرة او لا كفى في هذا القول
نظروا لو انه لا يشمل ما اذا قتل المشركون واسلح البني وقطاع الطريق بغواطرية فان قتلهم شهيد
بأن آله قتلوا فالشريف احسن الوجوه ما قلت في المحقق وموسلم طائفة بالغي فقتل ظلم او لم يجب به مال
ولم يرث من غير ذكر الجديرة والوجدان في المعركة فيمثل قتل المشركين واسلح البني وقطاع الطريق
بأن آله قتلوا ويشمل الميت الجريح في المعركة ظلم لانه مسلم مقتول ظلم لم يجب قتله مال واما مقتول غير
مولد وموسلم قتل مسلم غير باغ وغير قاطع طريق ومسلم قتل ذمي فانه انما يكون شهيدا عندنا
اذا قتل جديرة ظلم فاما قاتل لم يقتل بالمال علم انه مقتول جديرة لانه لو قتل بغية جديرة لو صلح المال عليه
لان الدية واجبة عندنا في القتل بالقتل واما غير ما قلناه احتياجا الى ذكر الجديرة لان المقتول بالقتل
شهيد عندنا لم يجب قتله مال بل الواجب قصاصه عندنا واما قوله ولم يرث فسيجيى فأيده
فيزع عنه غير ثوبه اي غير ثوب كنفه بالميت فالنحو والطود والفسوة والسهل والخف وزاد
وينقص ليتم كنفه ان لو لم يكن معه ما يكون من جنس الكفن كان زار وطوبى بزار ولو كان ما ليس
من جنس ينقص ولا يغسل ويصل عليه ويدفن بهمه وغسل ميه ونساء وحايض وجنب ومن
وجد قتل في محله يعلم قاتله فانه اذا لم يعلم قاتله غل سواء علم ان قاتله وقع بالجديرة
او بالعصاة الكبيرة او الصغيرة لان الواجب الدية والقصاص مكد في الذخيرة ولم يذكر انه وجد
في موضع يجب القصاص اولا اقول ان المراد انه وجد في موضع يجب القصاص اما اذا وجد في موضع
لا يجب القصاص كالثدي والجامع فانه علم ان القتل بالجديرة لا يغسل لانه شهيد وان علم انه
قتل بالعصاة الكبيرة ينبغي ان يغسل عندنا اذ هو ليس شهيدا عندنا فلهما فان علم انه قتل
بالعصاة الصغيرة ينبغي ان يغسل اتفاقا لانه نفس القاتل او جديرة قد تم وجوبها بدارنا جعل
القاتل له جعله شهيدا اما اذا علم القاتل فان علم ان القتل بجديرة لم يغسل لانه شهيد وان
علم انه قتل بالعصاة الكبيرة ينبغي ان يغسل عندنا فلهما فان علم انه قتل بالعصاة الصغيرة
يغسل اتفاقا وقد كان في الهداية ومن وجد قتله في السر غل في الواجب فيه الدية والقصاص
خفف اثر الظلم الا اذا علم انه قتل جديرة ظلم اقول هذا الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لان
رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه على بوجوه القصاص وله فاما اذا لم يعلم القاتل ففي

بابی شعی قلم

المصادر

القتل العمد

صورة عدم العلم بالقتل اذا علم ان القتل بالحدية ففي رواية الهداية انه لا يغفل لان نفس هذا القتل
او جيل القصاص اما وجوب الدية والقتل فلما روي عن اقامة القصاص فلا يخرج من هذا العارضي عن
ان يكون شهيدا او اما على رواية الزهري فيعلم وعادة الزهري هذا وان حصل القتل بالحدية فان لم يعلم
قاتله جيل الدية والقتل على اصل المحلة فيعلم وان علم القاتل يغفل عن الزهري: لم يعتبر نفس
القتل فوجبا لدية وان كان بالعارض افرجه عن الشهادة وفي المستزاد من الرواية هذا اذا علم ان بالاله
قتل اما اذا لم يعلم فاقول بجبان يغفل انه لم يعلم انه موجب نفس هذا القتل لم يعلم يمكن اعتبار ذلك بان
ان يعتبر ما عدا الواجب في هذا القتل سواء كان اصليا او عارضا فالواجب لدية فلا يكون شهيدا او قتل جنة
او قصاص لان هذا القتل ليس بظلم او جرم وارتش بان نام او اكل او شرب او عوط او آواه فية
او قتل من العوكة ميا او بغير عاقلة وقت صلوة او او من غير غش واصل عليهم ارتش الجرح ان عمل
المعركة وبرموت والارتش في الشرع ان يرتفع بنسبة من مرفق الطوية او يثبت له حكم من احكام
اله جبار فاذا بقى عاقلة وقت صلوة وجعل عليه الصلوة ومنه من احكام اله جبار واليه ارجع
عندنا يوسف فله فالجرح وان قتل بغيره او قطع طريقه يغفل ولا يغفل عليه
صحيحها الغيرة والقتل المذكور في الهداية في الف في فيها والمذكور في كتاب في رده الجواز
اذا توجه الى جدار الكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو مفتوح ولا يكون ارتفاع العتبة بعد موخر الزهري
لو جاز وفي كتبه ايضا انه ان اندم الكعبة والعياد فانه يجوز الصلوة خارجها متوجها اليها ولا يجوز فيها
اله اذا كان يسير بغير شجر او بقية جدار ومنه انكم يجب ان تخرجوا من الصلوة خارجا على تقدير انه قد دام بدله
على ان القبلة اما من الكعبة او مواضعها فيجب ان يجوز فيها من غير اشتراط ان يكون يسير بغير شجر مرتفع
مثل موخر الزهري وكذا ظهر الى ظهر امامه له بما ظهر الى وجهه له من التقدم وكرت فوقها تعظيما للكعبة
وفي الهداية انه يجوز عند الف في وفي كتبه انه لا يجوز ان يكون يسير بغير شجر مرتفع اقتدوا بتقليد
حولها وبعضهم اقرب من امامه اليها جاز لها ليس في جانبها اعلم ان للكعبة اربعة جوانب حسب جدرانها
اله اربعة فالواقف في الجانب الذي يكون الامام فيها اذا كان اقرب اليها من الامام يكون متقدما على الامام
جذبه في الواقف في الجانب الثلثة الا ان كان من مواضع اقرب الى الكعبة لا يكون متقدما على الامام والله اعلم
كتاب الزكاة متى لا تجب له في نصاب صوفي فاضل عن حاجته الا ضلعية اعلم ان الزكاة لا تجب له
في نصاب تائم والطول مواضع من الله سبحانه من التباديل على الفصول الاربعة والغالب
تفاوت الاربعة فاقم مقام التما فاديه الحكم عليه من مواضع المذكور في الهداية وفيه من هذا يتقضى انه

قولها على مثل

اذا حال الحول على النصاب تجب الزكاة سواء وجدنا او لم يوجد كما في السيف فانه اقيم مقام المشقة فيلزم
الرضعة عليه سواء وجد المشقة ام لا يمكن ليس كذلك بل لا يترتب الحول من شيء آخر وهو اقيمة كما في التبر
ان الزكاة الفضة او الصوم كما في الامام او نية التجارة في غير ما ذكرنا من لو كان له عبد له الخدمه او
دار له سكنى ولم يزل التجارة لا يجب فيها الزكاة وان حال عليها الحول ولا بد ان يكون فاضله عن
حاجته الا ضلعية كالا طعمة والنياب وانما النازل ودوات الركوب وغيره فخرمة ودور السكنى
وسله يستعملها والاربعة للبحر فذوالكتف على ملكها كالتما اي رتبة ويذكر على حدة مكلف اي
عاقلي بالغ مسلم فله يجب على طاعت لعدم الملك التام فان لم يملك اليد لم يملك الرقبة ومردون
مطابق من عبد بعد رديته لان ملكه غير فاضل عن حاجته الا ضلعية ومن قضاء الدين وانما قد
يكونه مطابقا من عبد حتى لو كان مطابقا من الله تعالى لا يمنع وجوب الزكاة لكن ملك نصيبا بعضه منقول
بدينية كما لا نزاع والكفاية او الزكاة تجب فيه الزكاة ولا يشترط لوجوب الزكاة فرائض عن الدين وقوله
بقدر دينه متعلق بقوله فله يجب على الدين بقدر ما يكون من ماله منقول بالدين ولا في ماله
مفقود وساقط في محرم ومغضوب له بنية عليه ومردون في بنية نية ملكه ودينه فله الدين سني
ثم اقر بعد ما عند قوم وما اخذ من ماله ثم وصل اليه بعد سني منه اله حقة امثلة الماله
الضار فله فالت في بقاء على اشتراط الملك التام فهو موقوف رتبة لا يدا والحد في فيما اذا وصل
الماله الضار الى ما كبر على تجب عليه زكاة السين الى كان الماله فيما ضارا فله في دين على مقيمي
او معسر او مختل وباجد عليه بنية او علم به قاصر فانه اذا وصل منه الماله الى ما كبر تجب زكاة
اله يوم المارضية ولا يبقى للتجارة ما اشتره لها فتدق فذمة ثم لا يصير للتجارة وان نواه له ما لم يبعه
وما اشتره للتجارة كان له عند يوسف له ما ورثه ونوى لها وما ملكه بنية او وصية او نظام او
خلع او صلح عند قود ونوا لها كان له عند يوسف له عند محمد وقيل اخذ في عكسه وانما حصل ان
ما عدا المحرقة والسوايم انما تجب فيه الزكاة فيما بنية التجارة ثم من النية انما تعتبر اذا وجدت زمان حدوث
سبب المكس من لونه التجارة بعد حدوث سبب المكس لا تجب فيه الزكاة بنية وهذا معنى قوله ثم لا يصير
لتجارة وان نواه لها ثم لا يترك سبب المكس اختياريا حتى لو نوى التجارة زمان نيكه بالارتش لا تجب
فيه الزكاة ثم ذلك السبب لا يترك سبب المكس سبب المكس ام لا فعند يوسف له وعند محمد وقيل خلاف
على المكس وعند يوسف له لا يترك سبب المكس لا وعند محمد له وله احواد الا بنية قرينة او يترك قدر
ما وجب بقية فكل ماله بنية فحفظ وبغيره عند يوسف اي اذا انصرف جميع ماله بنية الزكاة

وعندنا لا تجب الزكاة في المال الحرام

انه

فانه

شق الزكاة وان تصدق ببعضها مال سقط زكاة المودى عند محمد فله قال في يوسف حتى لو كان
 له مائة درهم فقد صدق مائة درهم يسقط عنه زكاة المائة الموداة وعند أبي يوسف لا يسقط عنه
 زكاة شيء أصلا **باب زكاة المال** ماله من نصاب البرق والبق للفقير والغنم أربعون سائمة
 وفي كل خمس من البقر تحت أو عاب شاة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي تلد في السنة
 لها سنة وطعت في الثانية ثم في ست وثلاثين بنت لبون وهي التي تلد لاسنتان وطعت في الثالثة
 ثم في ست وأربعين حقة وهي التي تلد لها ثلث ولطعت في الرابعة ثم في احدى وستين ذعة وهي التي
 تلد لها اربعو وطعت في الخامسة ثم في ست وسبعين بنتا لبون ثم في احدى وتسعين حقتان الى مائة و
 عشرين ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وثلاثين واربعين بنت مخاض وحقتان بنت مخاض خمس
 وعشرين والحقان لمائة وعشرين الى مائة وخمسين فغيرها ثلثة مائة ثم تسعة الف مائة في كل مائة
 ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين اربعو حقة
 الى مائتين ثم تسعة اربا كما في الخمس الى بعد المائة والحبس العلم انه قد ذكر استيفاء احدى
 بعد المائة والعشرين والاخر بعد المائة والحبس فبعد المائتين تسعة اربا كما في مائة مائة وخمسين
 حتى تزد في كل مائة حقة وفي ثلثين بقرا او جواما تبع او بيعة ثم في اربعين من اوسنة البقرة التي تم على
 الحول والبيعة اثنا عشر والمسن الذي تم عليه الحولان وطعت في الثالثة والسنة اثنا عشر وفيما زاد من
 وفيما ضعف ما في ثلثين ثم في كل ثلثين تبع وفي كل اربعين سنة الى في ستمائة ثم في ستمائة وسنة
 ثم في ثمانية مائة ثم في تسعين ثلث اربعة ثم في مائة تسعة مائة وعشرة تبع وستة مائة
 وعشرين اربعو اربعة او ثلث مائة ومكذ الى غير النهاية وفي اربعين شاة او مائة شاة ثم في مائة واحد
 وعشرين شاة ثم في مائة واحد ثلث مائة ثم في اربع مائة اربع شاة ثم في كل مائة شاة ولا شيء في بقول
 ليس التجارة ولا في عوامل وعوامل وعمل في العوامل التي أعدت للعمل كالتجارة والرافد والحوامل التي أعدت لكل
 العمل والعلوف التي ياكل العلف وموضع السائمة ولا في قمل وفصيل وعجل الا بتلك الكمية ولا في ذكورا خيل منفردة
 وكذا في اناثها في رواية وفي كل فرس من الخيل طلبة الذكر سائمة دينار اربعة عشر قيمة نصابا وجاهد في الغنم
 في الزكاة والكفالة والعز والنزول باخذ الصدوق الى الوسط وانما يجزئ الواجب باخذ الا في موه الفضل
 او الا على ويرد الفضل ويضم المستفاد وسط حول في حكمه الى نصابه من حيث ان اذا كان له مائة درهم حال عليه الحول
 وقد مضى في كل الحول مائة درهم فم يجمع المائة الى المائة فتكون في حكمه ان في حكم المستفاد وتكون الزكاة يجمع في المستفاد الحول
 الذي مر على الاصل ويكون الزكاة في حكمه الى الحول والزكاة في النصاب العفو فان اذا كان في ثلثين اربا فلو اوجب من حيث حال

مات

جب

انما هو في خمس وعشرين له في المجموع حتى لو سكن عشة بعد الحول كان الواجب على حاله وسلكه النصاب بعد الحول سقط
 الواجب ملكا البعض حصته ويعرف الملك الى العفو وله ثم الى نصاب يبيع ثم ثم الى النسيئة ويبقى شاة تسلك
 بعد الحول عشر من ستمائة او واحد من ستمائة بل ويجوز ان يسكن بعد الحول مائة وعشرين اربعا
 بغير ان يعرف الملك الى العفو وله فان لم يجز والملك الى العفو فالواجب على حاله كالمائة له وليس مما ملكه
 عشر من ستمائة وواحد من ستمائة بل وان جاوز الملك الى العفو كما اذا ملكه عشة عشر من اربعين
 بغير ان يعرف الى العفو ثم احد عشر يعرف الى النصاب الذي على العفو وهو ما يبيع عشة وعشرين
 الى ستة وثلاثين حتى يجزئ ثم لا نقول الملك يعرف الى النصاب والعفو حتى نقول الواجب الى اربعين
 بنت لبون وقد ملك عشة عشر من اربعين وبقي عشة وعشرون في نصف وفي مائة بنت لبون ولا نقول
 ايضا ان الملك الذي جاوز العفو يعرف الى مجموع النصاب حتى نقول يعرف اربعة الى العفو ثم يعرف
 احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين ان اذا كان الواجب بنتي وثلاثين بنت لبون وقد ملك احد عشر وبقي عشة وعشرين
 فالواجب ثلثا بنت لبون وربع سبع بنت لبون واما قوله ثم ثم الى ان ينتهي فلم يذكر له في المتن مثالا فنقول
 لو ملك من اربعين بعيرا عشرون فالا ربعة يعرف الى العفو واحد عشر الى نصاب على العفو عشة الى النصاب
 يملكه النصاب حتى يبقى اربعين شاة وقس عليه اذا ملك عشة وعشرون او ثلثون او مائة وثلثون والساية
 على الكيفية بالرعي في اكثر الحول الرعي بالكل والكلاء اخذ البغاة زكاة السوايم والعز والرافد يجمع
 لتبعيد واخفية لم يعرف في حقه الخراج اعلم ان وله في اخذ الخراج للمام وكذا اخذ الزكاة
 في اموال الظاهرة وسواها خارجة وزكاة السوايم وزكاة اموال التجار ما دامت تحت مائة الف
 فان اخذ البغاة او سلاطين زماننا الخراج فله اعانة على المالك لنفسه من الخراج المقابلة ومنهم من المالك
 له منهم يجازي الكفار ولا اخذ الزكاة المفكورة فان صرفوا الى مصارفها وهي مصارف الزكاة فله اعانة
 على المالك وان لم يعرفوا الى مصارفها فعليه اعانة خفية اي يردونها الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى
 واما قال يفتي لزيديد واصرازا عن قوله بعض المشايخ انه له اعانة عليهم له منهم ما تسلطوا على الملبس
 في حكمهم حكم الامام ضرورة ولهذا يصح منهم تقويم القضاء واقامة الحج والاعادة ونحو ذلك والحوار
 على من الزمانيت بالضرورة يتقدر بقدرها فبعض نصاب القضاء في قوله الله تعالى فان تخفوها
 فواتوها الفقر آفة فخر غيركم وعلى قول بعض المشايخ انه ينوي بالذبح اليهم الصدقة فاعليه تسقط عنه
 له منهم ما عليهم من التبعات فقروا الشيخ الامام ابو منصور الى ان يردن لعمامة زيف يذ ان قال له بتر
 من اعلاه مستصرا عليهم وايضا له ففاد في الزكاة عبارة محضة كالصلوة فله يتادى الى بالنية الخالصه تعا

وانه ما يورثه اهل البيت
 من ورثة خلف تركه فان
 الامم فيها الا واد فقيه

This image shows a close-up of a page from an ancient manuscript. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of Arabic or Persian calligraphy. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed. The handwriting is fluid and continuous, with some words appearing to be written in a larger, bolder script than others. The overall appearance is that of a well-preserved but clearly old document.

[illegible]

1000



يقول عدلين من الفقهاء يقول عدل له اي سمعوا احد عدل بطلان رمضان وفي سماعه فصار
 ثلثين له كل لغيره لغيره ثبت يقول واحد فلا فاما فان الفطر ثبت عند تبعية الصوم اكم من شئ
 ثبت جنبا له ثبت وقد اواله حتى كالمطر اي في الامام المذكور باب موجب الفاد
 اي ما يوجب له فاد كالمقضاء والكفارة من جامع او بوجي في احد السبلين او الكد او شرب
 غدا واد عدا او اجم وظهر انه فطر فاكل عدا فحفي وكتر كالمظالم اي ككفارة من كفاة الظاهر
 وهو اي التكفير بافاد الصوم رمضان لا غير اي بافاد اذ رمضان عدا ولا فطر فطاد ولو
 لم يكن ذاك الصوم فافطر من غير قصد كما اذا مضى ففطر في الماء في طلبة او مكرها او استقن
 او استقط اي صلب الذوات في الله في فصل الى قسبة الله او اقطر في اذنه او داول جالفة او
 آمة فوصل جوفه او دماغه الجافية الجراحة التي بلغت الجوف والامة الشجة التي بلغت ام الدماغ
 او ابلغ حصة او صديرا او استقاده فيه او شح او اقطر بظنه ليله ولو يوم او اخر ناسيا
 وظهر انه فطر فاكل عدا او بوجي نائمة او لم يفرق رمضان كله صوما ولا فطرا او اجم غير
 نا وبقوم فاكل فحفي فقط ولو اكل او شرب او جامع ناسيا اي غير ذكر الصوم او نام فاحتمل
 او نظر فانه لاد من اكل او قبل او اغتاب او غلبه القى او تقيا لقليله او اجم فبا او صبت
 في اصيله ينسب او في اذنه ما او فطر عيار او فاد فاد او ذيل حلقه لم يقطر والمطر والنسج
 في الامم وروى في ميتة او بيمية او في غير فطر وهو التخيذ او قبل او لم ينزل فحفي
 والله فله اكل كما ينسب اسنانه مثل حنيفة فحفي فقط وفي اقل من الحلال اذا اخرج او اقر بيله
 ثم اكل التقيد بالذبايد وقوا اتفاقا ولو بداء باكل سمى فاد الا اذا مضى فانه بيله شئ
 في فقه المضغ وفي كثير عدا او اجم يقيد لا القليل في الحائض ومحمد بن يوسف باعادة القليل
 لا عود الكثير اذا عاد القى فالمعتبر عند يوسف اكثر من الالف والغم وعند محمد يعتبر المضغ
 الى الامانة ففي الامانة الكثير بعد اتفاقا وفي عود القليل لا بعد اتفاقا وفي اعادة القليل لا بعد
 عند يوسف فله فالحمد وفي عود الكثير بعد عند يوسف لا عند محمد كونه الذوق والمضغ
 شئ الى طعام جيب ضرورة والقبلة لم يامن له الكحل ودين الشرب والسؤال ولو غلبا اشتهر ان
 قول ابن في اذنه ليس عيبا له نه بيل الخلف وبيح فان عجز عن الصوم يقطر ويعلم لكل يوم مكنا
 كالمغفرة ويعفى لفرقرو حامل او مرضع فاد على نفسها او ولدها ومرضع فاد زيادة مرضه والساقه او فطر او
 وقضوا بلاء فدية قبل صل الا فطر مختصا بمرضه اجرت نفسها لارضاها ولا لغيره الا في مرضه او رضاه او في

اذا كان صل الا فطر بقاء على وجوبه رمضان فمقداره جارية لو كانت قبل رمضان كل الا فطر اكن
 لم يكن قبل رمضان بل يوم نفسا في رمضان ينبغي لغيره الا فطر الا جارية الا اذا دعت العلة
 اليها اما الوالدة فلا لغيره الا فطر الا اذا ثبت في غير جيب عليها الا رضاه ففطر الا فطر وصوم سافر
 لا يضره صحت ولا قضاء لزومات على سفر او مرضه الى لا يجزئ فدية وان صح او اقام ثم مات فدى عنه وليه
 بقدر ما فاته من عايش بعد بقوله والا فقدر مما ان بقدر الصلة والا فدية فانه اذا فاته عشرة ايام واقام
 بعد رمضان ثمة ايام ثم مات او صح بعد رمضان ثمة ايام ثم مات فعليه فدية ثمة ايام وشهرها الا يصاد
 ويصح من الثلث فدية كل صلوة الصوم يوم ولو الصلوة وعند البعض فدية صلوات يوم واحد كغزيرة يوم يوم
 ويقضي رمضان وصل وفصل فان جاد آخر صام ثم فحفي الاول بلاء فدية وعندنا فحفي بلاء فدية ولا يصوم ولا
 يصلي عنه وليه ويلزم صوم نفل شرعيه اذ وقضاه الى يجعليه اتمامه ولا فدية فعليه القضاء الى الا ايام
 المنسية وعلى ثمة ايام عدا الفطر وغيره لا صح في ثلثة بعد ولا يقطر له عذر في رواية اي اذا اشرك
 في صوم التطوع لا يجوز له فطر بلاء عذر له نه ابطال العمل ونحو رواية يجوز له القضاء خلفه وبيح بذر
 ضيافة هذا الحكم يثبت الضيف والضيف ويسكن بقية يومه جيب بلاء وكافرا سلم وهاهنا طهرت وما فرقوم
 ولا يقضي الا في يومها او ثلثة ايام فيه بعد ليلة ولا ما يجي اي اذا حدث مثل الامور في نهار رمضان يجب
 الا مكان في بقية اليوم حرمة رمضان لكثرة قضاء على الجيب الذي بلغه والكافر الذي سلم لعدم الامانة في اول اليوم
 فلم يجبه اذا فقه حجب القضاء وكذا كان البلوغ والا سلم قبل نصف النهار ففطر الصوم ثم اطل بلاء فدية
 وقدم فنول الصوم في وقت صحيح وفي رمضان يجعليه الضيف وقتا يرضى اليه وفي صح يوم الصوم كما يجب
 الا قام على مقيم سافر في يوم منه يكن لو اقطر لا كفارة فيما اي في قدوم المسافر وسفر المقيم وقضى اياما في
 عليه فيما الا يوما حدث فيه او في ليلة له نه اذا غلب ايام لم يوجب الفدية فيما عدا اليوم الاول اما اليوم الاول
 فالظاهر انه قد بولي الصوم فيه اقوال هذا اذا لم يترك ان يفرق امه اما اذا علم انه بولي فلا تكن في الهبة
 وان علم انه لم يفرق في عدم الصحة ولو جن كله لم يقض وان افاق بعضه قضى ما مضى سوا بل بوجها
 او عاقله ثم جن في طاهر الرواية الجنون اذا استغرق شئ رمضان سقط الصوم وان لم يستغرقه لم يل
 حجب القضاء ولا فدية في هذا بين ما اذا بلغه جنونا او بلغه عاقله ثم جن وعند محمد اذا بلغه جنونا لا يجب
 عليه الصوم مع انه لا يكون مستغفرا فان الجنون اذا انقلب بالجن لم يجب الصوم فهذا الجنون بوجها اتفاقا
 فيكون الجنون الضعيف ولو غير المستغفرا اما اذا جن البالي فانه رافق للصوم الواجب فله بدلتوك
 جنونا قرا ولو المستغفرا نذر بصوم يوم العيد ايام الشريعة او بصوم السنة صح واكثر من الايام وقضاها

ولا عذر ان صامها

ومثل بر فرقة الصلوة والتمتع ان تناوله بايدي وبالقبلة او مسح بالكف من السنة بغير السن اكر
 اللهم وعلى بحر لن قدر غير موز ان تشرع في رزقك من قبله والنزح عنهما استقبل
 وكبر ومثل وقد استسكت وصلى على النبي عم وطاف طواف القدوم وسنن له فاتي وافذ عن بيته مما يلي الباب
 الضيق في بيته راجع الى الطائف والطائف استقبال البحر فيكون بيته الى جانب الباب فينبذ من خارجها الى هذا الجانب
 وهو الملتزم اي ما ينير الى البيت باعلما رداه تحت ابطار اليمن ملتقيا طرفه على كنفه اليسرى وفي المنحصر
 قلت مضطربا ومنه الا مضطربا هذا وراى اخطم سبعة اشواط اخطم منق من الخضم وهو الكسر
 وهو موضع فيه الميزاب يسمى بهذا انه خطم من البيت ان كسر روى عنه عابضة زفره عنها انها نذرت
 ان فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ركعتين فلما فتح مكة اشد رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدها وادخلها
 احصيم وكان معهما فان احصيم من البيت ان قد قويت بهم النخعة فاحضروا من البيت لولا ان
 ثابن عذر قومك باجاسلية لتغضت بناء الكعبة واظهرت قولها الخليل وادخلت احصيم في البيت الصقب
 العتبة على الارض وجعلت له بابين بالاسرقيا وبابا غربيا فبين عنت ان قابل لافعلن ذلك ولم يعش
 ولم يتفرغ من ذلك خلفا للرسول حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان سمع الحديث منها ففعل ذلك
 واظهر قواعد فليل وبن البيت على قواعد الخليل بمحضر من الناس وادخل احصيم البيت فلما قتل كركم الجحش
 الى لئلا يكون بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فتعفى بناء الكعبة واعاد على ما كان في الجارية فلما كان احصيم
 من البيت بطاف وراى احصيم حتى لو دخل العرجة لا يجوز كذا لتقبل الصلح العظيم ومعد لا يجوز لان
 فرضيته لوجه بفتح الكتاب فلا ينادى بياثب جنة الوعد احتياطا والاحتياط في الطواف لئلا يكون وراى
 احصيم رسول في الثلثة الاول فقط من الحج الى بحر وهو من رضى سريعا ويأمر في مشيئة الكفيل فالحل بالبرز
 بين يمينه وذلك مع الاضطراب وكان سببه اظهار الجدة في المشركين حيث قالوا انما نتم من بيت
 ثم بنى حكم بعد زوال السبب في زمن النبي عليه السلام وبعد وظل منه باجر ففعل ما ذكره ويستمر الركن الثاني
 وسوسن وقسم الطواف باستلام الحجر ثم صلا شفعاء بعد كل تسبيح عند المقام او غيره من السجود ثم عاد
 واستلم الحجر وخرج ففعل الصلوة واستقبل البيت وكبر ومثل وصلى على النبي عليه السلام ودفع يديه ودعا
 ثم شيعه فوافقه سائبا بين البيتين الى غفرين وصعد فيها وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا سائبا الى
 بالصفا وحيث بالمرقة الى السعي من الصفا الى المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط اخر فيكون يد اية
 السعي من الصفا وخيمه وهو السعي على المروة وفي رواية اخرى السعي من الصفا الى المروة ثم من المروة الى الصفا
 شوطا وهذا يكون اربعة عشر شوطا على الرواية الاولى ويقع الحتم على الصفا والصفا على المروة ثم سكت بكه حرم وطاف

بابيت ففعل ما ذكره وصلى على النبي عليه السلام ودفع يديه ودعا
 والله فافهم ثم الساب بعرفات ثم الحادى عشر بنا ثم غرة العترة وطلوع يوم الثالث من الحج يسمى بذكر
 له منهم يرون على من هذا اليوم الى منا ومكث فيها الى جوفه ثم منها الى عرفات وكلما وقف الا بطن عترة
 واذا زالت الشمس خطب الامام خطبة جامعة وعلم فيها الناس ومن يعرفه والمزلفة ورعى الجار والنحو
 والخلق وطواف الزيارة وصلى بهم الظهر والعصر اى في وقت الظهر باذان واقامته وشروط اليايام والايام
 فيها فله يجوز العصر بمفرده في احدى بيته ولا يصح الظهر جماعة ثم احرم الله في وقت هذا استثناء من قوله
 فله يجوز العصر واقامته العصر بهذا الحكم لغير الظاهر لا يوقعه في وقتها واما العصر فلا يجوز قبل الوقت
 الا بشرط الجماعة في صلوة الظهر والعصر ويكونه محض في كل واحد من الصلوتين ثم ذهب الى الموقف
 بفلسن ووقف امام عليا فبقي يعرب قبل الرمة مستقبلا ودعا بحمد وعلم الناس ووقف الناس
 فله يجوز مستقبلين مستقبلين بقوله واذا غربت في مزدلفة وكلما موقف الله وادى حتر ونزل
 عند جبل قزح وصلى العشاء ثانيا باذان واقامة معناه المغرب والعشاء في وقت العشاء ولما دعا
 ان اداء في الطريق او بعرفات ما لم يطلع الفجر له بعد فانه لم يصح المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند احدى
 ومحمد في الصلاة ما لم يطلع الفجر فانكم بعد الجوز له ذلك ففعله في ذلك الى طلوعه فاذا اقامت اماكن
 الجحش سقطت القضا لانه ان وجب القضاء فاما ان وجب قضاء فضيلة الجحش وذا لا يمكن ان لا يملكه وان
 قضاء نفس الصلوة فقد اداها في الوقت فكيف يجب قضاءها وصلى الفجر بنفس ثم وقف دعا
 واذا سغى منا ورعى جرة العقبة عن بطن الوادى سبعا خروفا وكبر بكل منها وقطع بيمينه باوتها
 ذبح ثلثة في قصر وعلقه افضل وحل له كل شيء الا انساك ثم طاف للزيارة يوم ثامن ايام النحر سبعة
 به ربيع وكفى تسويين قبل والى قمرها واول وقت مبدى طلوع فجر يوم النحر ويوفيه افضل اى في يوم النحر
 وحل له انساك فان اخره عنه لم يدرى ان من ايام النحر ووجب دم ثم اى منا وبعد زوال ثاني النحر رعى حمار
 الثلث يبداء بما يلي المسجد الا مسجد الخيف ثم يابليه ثم بالعقبة سبعا سبعا وكبر بطن ووقف بعد
 رعى بعد رعى فقط ان يقف بعد الرعى الاول وبعد الثاني لا بعد الثالث ولا بعد رعى اليوم النحر
 ودعا ثم غدا كذلك ثم بعد كذلك ان مكث وموجب وان قدم الرعى فيه اى في اليوم السابع على الزوال
 جاز ولم ينفر قبل حلول يوم الرابع النفر من الحبال من منا لا بعد فانه ان توقف في طلوع الفجر
 وجب عليه رعى الجار وراز الرعى لكتا وفي الله وبين ما شيا احب له العقبة الا وليان ما يلي مسجد
 الخيف ثم يابليه ولو قدم ثقله الى مكة واقام بمنا لزمى كره واذا انفر الى مكة نزل بالحقب ثم طاف

يفصل بين كل خطبتين بيوم

وبسبب
 وهو واجب لا ركن

التسمية وبغير الصلاة على ظهر اليايام
 فبعضها ومعدا الرعى لئلا يكون من الرعى
 فالتسوية بالرى ولو لم يجرها جاز

115.6.2

15

五

کائنات

خبرانی مہمان

الاجار هو الذي
انقص من اجاره ثلثا فدين
اولا والتبع هو الذي
الاجار هو الذي
وانما اجاره ثلثا فدين
على التحقيق واشتوت
وليكن او ارضى قراء
الاجار هو الذي

وقيل ان عدم التعليل وجاز الغم في طرحه الا في طوافي فريسيه

[illegible]

قتل فیہ کثرت و هو اما لا یلیق بقول الامراء
 بان قتلهم من الامر لانه من حق من غیره
 بان السیف یقتل بان یقول امره بان یقتل
 امره و یجوز ان یقتل امره بان یقتل
 و ذکر الامر فیقتل من غیره بان یقتل

[Faint handwritten Arabic script at the bottom of the page]

[illegible]

ان شاء الله تعالى
 قد رخصت لا يكون ردا او كذا او نحوها
 فيكون ردا او كذا او نحوها
 ان شاء الله تعالى

[illegible]

وانه لا يجوز ولو زوجه ان تفسد عليه لانه ستم فيه وعلى الخلاف اذا زوجه حر عيما او مقطوعة اليد
 او مملوكة او مجنونة يجوز عنده فلا خلافها ولو زوجه صغيرة لا تجامع معها جازا اتفاقا لان اسم المرأة يتناولها لهما ان يطلق
 ان التعارف وانما ان الوفاء مشترك فان الانسان تزوج الكفو وغيره طلبا لتخفيف المؤنة فلا يجوز الخاطرة ولا يجوز طلاقا
 امرأة فزوجه ابنته الصغيرة وهو وبها لا يجوز ولو وكلت تزويجا من رجل فزوجه من نفسه لم يجز لانها امرت بالزواج من رجل فزوجه
 وهو موقوف بالخطبة واعرفه لانه دخل تحت النكحة من نفسه

وفيه آخر لصحة النكاح بينهما والولى العقبه الى ايراد العقبه بنفسي ذكر تصديرا لميت بلا توسط
 اما العقبه بالغير في البنت اذا صارت عصبه بالبن فلا ولاية لها على اهلها المجنونة وكذا العقبه مع الغير كالفتى مع
 البنت لا ولاية لها على اهلها المجنونة على ترتيب الابن والجب ان قدم الجدة وان سفلت ثم الاصل ولو سفلت جزء
 الاصل القريب لا جرم فيه وان سفلت جزء الاصل البعيد كالمعمى ثم بنيه وان سفلت ثم عمه بنيه ثم عمه بنيه
 الاقرب فالأقرب ثم الترتيب بقوة القرابة الى قدم الاعيان على العلاقي بشرط حرية وتكليف واسلام في ولي
 مسلم دون كافر ثم الأم ثم ذواتهم ثم الأقرب فالأقرب ثم مولى المولاة الى من له وارث له ولو كان غيره على
 انه ان جاز فانه عليه وان مات فيلزم له ثم قاض في منسوب ذلك اى كتب في منسوبه ان له ولاية التزويج
 والله بعد التزويج بغية الا قرب ما لم ينظر الكفو الى طب كغيره من غير الكفو ومدة السفلت عند حي من المتأخرين
 اعلم ان للبعد ولاية التزويج عند عيبه الا قرب بغية منقطعة وتفسيره ما عند الكفو ما ذكره وهذا قوله ما لم
 ينظر الكفو الى طب به ان ماله لم ينظر الكفو الى طب ثم عطف على قوله ما لم ينظر قوله ومدة السفلت عند حي من المتأخرين
 وولى المجنونة ابنا ولو لم يابها بناء على ما ذكره ابن ابي عمير في العصبه على الاب ويعتبر الكفو في النكاح بنا
 فترى بعضهم كفوا لبعض والعرب بعضهم بعض الى العوب الذين لم يكونوا من قرينين بعضهم كفوا
 لبعض اعلم ان طلق من ملون اوله ونظرين كناية قرين واما اوله من ملون فوق التفرق فلا واما فطلق
 الكفاية في النكاح لان العجم ضيقوا انسابهم وفي العجم اسلاما فذا ابوين في الاسلام كفوا لآبائهم
 فيه وسلم بنفسي كفوا لآبائهم فيه وهذا باب فيه لذي ابوين فيه وحرية فليس عيبا او معتق كفوا لآبائهم
 اصلية ولا معتق ابوين كفوا لآبائهم فيه وديانة فليس كفوا البنت صالحة وان لم يعلن في اختيار
 العتق وعند بعض المحدثين الفاسق اذا لم يعلن يكون كفوا البنت الرجل الصالح واما لا فالعاجز عن العمل
 المجمل والنفقة ليس كفوا للنفقة اما قال للنفقة لدفوعه ومن تولى ان الفقير يكون كفوا للنفقة وكذا
 للنفقة بالطريق الاولى لان العجز عن اداء المهر والنفقة الواجب متحقق فيه مع زيادة التعبد والقادر
 عليها كفوا لذات امواله عظمه مواله الصحيح لان المال عادي وراي فلا يعجز بعد ماله الا ان يكون ميت لا يقدر
 على اداء الواجب ماله المهر والنفقة وحرية في كفاي او جام او كذا او دباي ليس كفوا لآبائهم
 او حر او برية وان تولى باقرين مهرها ان من مهرها فللولى الى عمرها حتى تيم او يفرق ووقفت
 نكاح فصولي وقضولي على الجانبية الى يجوز لزوج من جانب الزوجة فصولي ومن جانب المرأة فصولي
 فيوقف على جازتها ويتولى طرفي النكاح واحد ليس بقضولي من جانب اى يتولى واحد الزوج والقول
 ولا يشترط ان يعلم بها فان الواحد اذا كان وكفلا منها فقال زوجه اياها كان فيا ويلو على اقسام امان يكون

اصيلا

اصيلا وهو ليا كان الم تزويج بنت عمه الصغيرة او اصيلا اى اذا وكلت رجلا ان يزوجه لنفسه او ليا من الجانب
 لها ابولتر كلاب يزويج لابن ابنته ابنة الآخر وليد لها ابولتر او وكفلا من الجانب او وليد لها ابولتر او وكفلا
 من جانب ولا يجوز لزوج فصوليا اى اذا كان اصيلا وقضويا او وليد لها ابولتر او وكفلا من جانب او وكفلا
 من جانب فصوليا من جانب او فصوليا من الجانبين وصح نكاح امية زوجه من امية بنكاح امية لا امية اى وكل
 ان يزوجه امرأة فزوجه امية صح ونكاحه الا بالجد عند عدم كس الصغيرة والصغيرة بغيبه فاحسن الاخير عند
 لا غير بما اى لو فعل الا بالجد عند عدم الاب لا يكون للصغيرة والصغيرة في الفسخ بعد البلوغ والفرق بينهما
 فلهما الترخي بعد البلوغ ولا نكاح واحد منهما اشترى زوجهها المأمور بواحدة لأمه اى اخر ان يزوجه امية
 فزوجه امية يتبعه واحدهما يصح نكاح واحد منهما اما اذا زويج بعقد فالاول صحيح وفي الثاني والله
 باتفاق اقله عشرة دراهم سدا عتقا واما عتق الشقي في رجل ما يصح عتقا بثلثي درهم سوا كان
 عشرة او اقل ويصح لغيره دونها وان شقي غير اى غير فسخ عشرة دراهم سوا ما العترة او ما فوقها
 فالسبي عند الوطى او موت احدهما ونفسه بطلا وقيل وطى وخلوة صحت ان خلوة الصبيته وسبيته
 فان قلت لم كيف بقوله قبل خلوة صحت فانه اذا كان قبل كان قبل الوطى قلت لا نسلم فانه يمكن لغيره
 قبل الخلوة الصبيته ولا يكون قبل الوطى بان وطى بن خلوة صبيته فوان وطى به وجود المانع الشرعي
 رمضان وفوت وصح النكاح بان ذكر مهر وبيع نفية وخبر او خبر به وهذا الركن من الركن فهو ضروري بهذا الحد فهو
 وجوب وبداهة لم يبيته جسما وتعليم القول او خدمة الزوجة الحركية انا قيد باخر لانه لو كان عبد جازب
 الخدمة وسبيته وفي تزويج بنته او اخته منه على تزويج بنته او اخته منه معا وضمة بالعقدين اى صح النكاح
 في صورة تزويج بنته منه وقوله معا وضمة يكن من كونه منة او قال عن التزويج اى حال كونه التزويج
 بتوقيفنا لهذا العقد بذلك العقد وكذلك العقد بهذا التزويج من مثالي اى الجرح عند وطى او موت اكتفى
 بذكر الوطى ولم يذكر الخلوة لانه اراد الوطى حقيقة او دلالة في الخلوة دلالة الوطى اقامة للداعي مقام
 المهر وقوله او موت الى موت الزوج او الزوجة وعبارة المختصر هذا وصح النكاح بان ذكر مهر وبيع
 وبشي غير ماله متقوم وبمهر ماله جسد وجب مهر مثل كفاية او صفة فالوسط او قيمة اى صح النكاح بمهر
 صفة في الوسط او قيمة ومتعة لا تزيد على نصف ولا تنقص من خمسة اى لا يزيد على نصف
 المثل ولا ينقص من خمسة فيمهر وقيمة جاله في الصحيح لقوله ما الموسع قدره الاية وعند اكثرهم يغير
 جالها وعلى ورع وفارم كحفة بطلا قبل الوطى والخلوة اى في الصور المذكورة وعلى قوله بل ذكر المهر

فانه لا يجوز ولو زوجه ان تفسد عليه لانه ستم فيه وعلى الخلاف اذا زوجه حر عيما او مقطوعة اليد
 او مملوكة او مجنونة يجوز عنده فلا خلافها ولو زوجه صغيرة لا تجامع معها جازا اتفاقا لان اسم المرأة يتناولها لهما ان يطلق
 ان التعارف وانما ان الوفاء مشترك فان الانسان تزوج الكفو وغيره طلبا لتخفيف المؤنة فلا يجوز الخاطرة ولا يجوز طلاقا
 امرأة فزوجه ابنته الصغيرة وهو وبها لا يجوز ولو وكلت تزويجا من رجل فزوجه من نفسه لم يجز لانها امرت بالزواج من رجل فزوجه
 وهو موقوف بالخطبة واعرفه لانه دخل تحت النكحة من نفسه

وفيه آخر لصحة النكاح بينهما والولى العقبه الى ايراد العقبه بنفسي ذكر تصديرا لميت بلا توسط
 اما العقبه بالغير في البنت اذا صارت عصبه بالبن فلا ولاية لها على اهلها المجنونة وكذا العقبه مع الغير كالفتى مع
 البنت لا ولاية لها على اهلها المجنونة على ترتيب الابن والجب ان قدم الجدة وان سفلت ثم الاصل ولو سفلت جزء
 الاصل القريب لا جرم فيه وان سفلت جزء الاصل البعيد كالمعمى ثم بنيه وان سفلت ثم عمه بنيه ثم عمه بنيه
 الاقرب فالأقرب ثم الترتيب بقوة القرابة الى قدم الاعيان على العلاقي بشرط حرية وتكليف واسلام في ولي
 مسلم دون كافر ثم الأم ثم ذواتهم ثم الأقرب فالأقرب ثم مولى المولاة الى من له وارث له ولو كان غيره على
 انه ان جاز فانه عليه وان مات فيلزم له ثم قاض في منسوب ذلك اى كتب في منسوبه ان له ولاية التزويج
 والله بعد التزويج بغية الا قرب ما لم ينظر الكفو الى طب كغيره من غير الكفو ومدة السفلت عند حي من المتأخرين
 اعلم ان للبعد ولاية التزويج عند عيبه الا قرب بغية منقطعة وتفسيره ما عند الكفو ما ذكره وهذا قوله ما لم
 ينظر الكفو الى طب به ان ماله لم ينظر الكفو الى طب ثم عطف على قوله ما لم ينظر قوله ومدة السفلت عند حي من المتأخرين
 وولى المجنونة ابنا ولو لم يابها بناء على ما ذكره ابن ابي عمير في العصبه على الاب ويعتبر الكفو في النكاح بنا
 فترى بعضهم كفوا لبعض والعرب بعضهم بعض الى العوب الذين لم يكونوا من قرينين بعضهم كفوا
 لبعض اعلم ان طلق من ملون اوله ونظرين كناية قرين واما اوله من ملون فوق التفرق فلا واما فطلق
 الكفاية في النكاح لان العجم ضيقوا انسابهم وفي العجم اسلاما فذا ابوين في الاسلام كفوا لآبائهم
 فيه وسلم بنفسي كفوا لآبائهم فيه وهذا باب فيه لذي ابوين فيه وحرية فليس عيبا او معتق كفوا لآبائهم
 اصلية ولا معتق ابوين كفوا لآبائهم فيه وديانة فليس كفوا البنت صالحة وان لم يعلن في اختيار
 العتق وعند بعض المحدثين الفاسق اذا لم يعلن يكون كفوا البنت الرجل الصالح واما لا فالعاجز عن العمل
 المجمل والنفقة ليس كفوا للنفقة اما قال للنفقة لدفوعه ومن تولى ان الفقير يكون كفوا للنفقة وكذا
 للنفقة بالطريق الاولى لان العجز عن اداء المهر والنفقة الواجب متحقق فيه مع زيادة التعبد والقادر
 عليها كفوا لذات امواله عظمه مواله الصحيح لان المال عادي وراي فلا يعجز بعد ماله الا ان يكون ميت لا يقدر
 على اداء الواجب ماله المهر والنفقة وحرية في كفاي او جام او كذا او دباي ليس كفوا لآبائهم
 او حر او برية وان تولى باقرين مهرها ان من مهرها فللولى الى عمرها حتى تيم او يفرق ووقفت
 نكاح فصولي وقضولي على الجانبية الى يجوز لزوج من جانب الزوجة فصولي ومن جانب المرأة فصولي
 فيوقف على جازتها ويتولى طرفي النكاح واحد ليس بقضولي من جانب اى يتولى واحد الزوج والقول
 ولا يشترط ان يعلم بها فان الواحد اذا كان وكفلا منها فقال زوجه اياها كان فيا ويلو على اقسام امان يكون

اصيلا وهو ليا كان الم تزويج بنت عمه الصغيرة او اصيلا اى اذا وكلت رجلا ان يزوجه لنفسه او ليا من الجانب
 لها ابولتر كلاب يزويج لابن ابنته ابنة الآخر وليد لها ابولتر او وكفلا من الجانب او وليد لها ابولتر او وكفلا
 من جانب ولا يجوز لزوج فصوليا اى اذا كان اصيلا وقضويا او وليد لها ابولتر او وكفلا من جانب او وكفلا
 من جانب فصوليا من جانب او فصوليا من الجانبين وصح نكاح امية زوجه من امية بنكاح امية لا امية اى وكل
 ان يزوجه امرأة فزوجه امية صح ونكاحه الا بالجد عند عدم كس الصغيرة والصغيرة بغيبه فاحسن الاخير عند
 لا غير بما اى لو فعل الا بالجد عند عدم الاب لا يكون للصغيرة والصغيرة في الفسخ بعد البلوغ والفرق بينهما
 فلهما الترخي بعد البلوغ ولا نكاح واحد منهما اشترى زوجهها المأمور بواحدة لأمه اى اخر ان يزوجه امية
 فزوجه امية يتبعه واحدهما يصح نكاح واحد منهما اما اذا زويج بعقد فالاول صحيح وفي الثاني والله
 باتفاق اقله عشرة دراهم سدا عتقا واما عتق الشقي في رجل ما يصح عتقا بثلثي درهم سوا كان
 عشرة او اقل ويصح لغيره دونها وان شقي غير اى غير فسخ عشرة دراهم سوا ما العترة او ما فوقها
 فالسبي عند الوطى او موت احدهما ونفسه بطلا وقيل وطى وخلوة صحت ان خلوة الصبيته وسبيته
 فان قلت لم كيف بقوله قبل خلوة صحت فانه اذا كان قبل كان قبل الوطى قلت لا نسلم فانه يمكن لغيره
 قبل الخلوة الصبيته ولا يكون قبل الوطى بان وطى بن خلوة صبيته فوان وطى به وجود المانع الشرعي
 رمضان وفوت وصح النكاح بان ذكر مهر وبيع نفية وخبر او خبر به وهذا الركن من الركن فهو ضروري بهذا الحد فهو
 وجوب وبداهة لم يبيته جسما وتعليم القول او خدمة الزوجة الحركية انا قيد باخر لانه لو كان عبد جازب
 الخدمة وسبيته وفي تزويج بنته او اخته منه على تزويج بنته او اخته منه معا وضمة بالعقدين اى صح النكاح
 في صورة تزويج بنته منه وقوله معا وضمة يكن من كونه منة او قال عن التزويج اى حال كونه التزويج
 بتوقيفنا لهذا العقد بذلك العقد وكذلك العقد بهذا التزويج من مثالي اى الجرح عند وطى او موت اكتفى
 بذكر الوطى ولم يذكر الخلوة لانه اراد الوطى حقيقة او دلالة في الخلوة دلالة الوطى اقامة للداعي مقام
 المهر وقوله او موت الى موت الزوج او الزوجة وعبارة المختصر هذا وصح النكاح بان ذكر مهر وبيع
 وبشي غير ماله متقوم وبمهر ماله جسد وجب مهر مثل كفاية او صفة فالوسط او قيمة اى صح النكاح بمهر
 صفة في الوسط او قيمة ومتعة لا تزيد على نصف ولا تنقص من خمسة اى لا يزيد على نصف
 المثل ولا ينقص من خمسة فيمهر وقيمة جاله في الصحيح لقوله ما الموسع قدره الاية وعند اكثرهم يغير
 جالها وعلى ورع وفارم كحفة بطلا قبل الوطى والخلوة اى في الصور المذكورة وعلى قوله بل ذكر المهر

هذا هو النكاح الصحيح
 وهو ما يقع بين رجل وامرأة
 بغير عيب أو علة
 من العيوب العارضة
 كالجنون أو العجز
 أو من العيوب الدائمة
 كالنكاح المحرم
 والنكاح الباطل

وفي فدية الزوجه العبد لها من اي يجب من بعض الخدمه في النكاح فخرمة الزوجه العبد لها وللعقد
 ما فرض لها الزوج طهر او سكت والمتعة لم تطلق قبل الوطى المتعوضه من الخت كتمت بل ذكر مر او على
 ان لا مهر لها ثم لا ترافيا على مقدار فلذا ذكر المفروقات وطهرها او سكت عنها والمتعة ان يطلقها قبل الوطى
 وعند ان يفسد رجوعه وهو قول الشافعي في رجوعها نصف المفروقات وحاز يد على المهر يجب ان يفسد بالطلاق قبل
 الوطى وصححها عنه اي عط المراته عن الزوج ولم يذكر مفعول الخط ليدل على العموم كافي قوله فلان
 يعطى ويمنع فيدل على صطل المهر وبعضه والزيادة في صورة ما زاد على المهر وخلقوه بطل ما منع وطهر
 حشا او شرعا او طبعيا كمر بين الوطى هذا نظير المانع المحرم وصوم رمضان واجرام لغز او سكت
 هذا نظير المانع الشرعي وصحيفه ونفاخ هذا نظير المانع الطبعي ولا يفسد ان يكون المانع الشرعي موجودا
 فيها فلو كره اي تكر المهر فلو مبتداء وتوكلت جنبة واعلم ان المراد بالخلوة اجتماعها بيتا لا يكون معها
 عاقل في مكان لا يطلع عليها احد بغير اذنها ولا يطلع عليها احد للقلعة ويكون الزوج عالما بانها امراته
 خلوة يجب او يفسد او يفسد او يفسد في الاصح وتذكر في رواية ومع احدى الخفية المتقدمة لا
 والصلوة كالصوم فرضا ونفل اي لا يكون الخلوة الصحيحة مع الصلوة المفروضة كافي في العموم المفروقات
 ويكون صحيح مع صلوة النفل كافي في الصوم النفل ويجب العدة في الكراهية طأ اي في جميع ما ذكر من خلوة
 اقام الخلوة سوادا ويدر المانية كالمهر ونحوه او لم يوجد وجب المتعة لم يوطأ ولم يسم لها مهر وتجب
 سواها الا ان يسمي لها وطهرت قبل وطى المطلقات ابدية مطلقة لم يوطأ ولم يسم لها مهر فوجبها
 المتعة ومطلقة لم يوطأ وقد سمي لها مهر فلهي لم يسم لها المتعة ومطلقة قد وطيت ولم يسم لها
 مهر ومطلقة قد وطيت وسمي لها مهر فان تسحب لها المتعة فاقطع صل ان اذا وطئها يستحب لها المتعة
 سوادا سمي لها مهر او لا وشرها بالطلاق بعد ما سلمت اليه المهر وعليه وسوا البضع فيجب ان يعطى
 شيئا زائدا على الواجب وهو المسمى في صورة التسمية ومهر النفل في صورة عدم التسمية وان لم يطاها
 ففي صورة التسمية ياخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع فلا يستحب لها شيء آخر وفي صورة عدم التسمية
 تجب المتعة لانها لم ياخذ شيئا واستقاء البضع لا يفتكر عن المال ولز قبضت القاسمي ثم وطعت له وطهرت
 قبل وطى رجوعه بنصفه لانها قبضت تمام المسمى ولم تجل النصف فترد النصف والالف الذي ومبته
 لم يقين انه الف للمهر بقدر المرام والدنا نير لا يتغير في العقود والنسوة وان لم تقبضه او قبضت نصفه
 ثم لم يسم لها الف وما بقي او سكت عن الف قبل قبضه او سكت له اي لا يبر فيه شيء وصور السائل ان لا يبر قبض شيئا ثم يبر

هذا هو النكاح الصحيح
 وهو ما يقع بين رجل وامرأة
 بغير عيب أو علة
 من العيوب العارضة
 كالجنون أو العجز
 أو من العيوب الدائمة
 كالنكاح المحرم
 والنكاح الباطل

هذا هو النكاح الصحيح
 وهو ما يقع بين رجل وامرأة
 بغير عيب أو علة
 من العيوب العارضة
 كالجنون أو العجز
 أو من العيوب الدائمة
 كالنكاح المحرم
 والنكاح الباطل

الكل

فإذا قرن النكاح الزوجين في النكاح القاسم قبل الدخول بها فلا مهر لها لان المهر في النكاح القاسم لا يجب بعد الدخول
 وانما يجب بالوطى وكذا بعد الحاقه لان فساد النكاح يمنع تحته الحلقه انما اقامت مقام الوطى لثبوت النكاح من ان يبرها
 من هذه الحلقه غير ممكنة منه لحرمة الوطى فصار كحلقه الحايض ومعه انه قوله الحلقه الصحيحة في النكاح القاسم كالحلقه العارضة
 في النكاح الصحيح بقدر المسمى

الكل ان لم يسمه عن فدية الزوج ثم طلقها قبل الوطى فلا شيء عليها لان حكم الطلاق قبل الدخول ان يسم
 لم نصف المهر قد حصل بل زيادة المراته لم تاخذ شيئا ثم دنا اليه بخلاف السبعة الاولى ومن التي قبضت القاسمي
 ثم ومبته لم وطعت قبل وطى وان قبضت نصف المهر ومبته المثل له او سكت الباقي ثم طلقها قبل الوطى فانه
 لا شيء عليها لما ذكرنا ولو كان المهر مرققا فقبضت ثم ومبته لم او لم تقبضه فخطبه عن فدية ثم طلقها قبل الوطى فلا
 عليها آتاني صورة عدم القبض قبل مهر وآتاني صورة القبض فكذا لانا ومبته العرفان لم فالتعقب قبض المهر
 مان العرفان متعينة بخلاف المسئلة الاولى فان المرام غير متعينة وان نكح على الف على نكاحها او لا يبرها او لا يبرها
 عليها او بالف ان اقام بها وبالفين ان اقام بها وفي اي فيما نكحها على ان لا يبرها او لا يبرها او لا يبرها او لا يبرها
 اي فيما نكحها بالف ان اقام بها وبالفين ان اقام بها وفي اي فيما نكحها على ان لا يبرها او لا يبرها او لا يبرها او لا يبرها
 الشرط الاول صحيح دون الثاني وعندنا الشرطان كليهما صحيحان وعندنا فلو لم يكن المهر المثل له كلفه الثانية
 لا يبرها على الفين ولا ينقص عن الف المراد بالثانية المسئلة الثانية وهو قوله وبالف ان اقام بها وبالفين ان اقام بها
 فانه اذا ابرها يجب مهر النفل كذا كان مهر النفل اكثر من الفين لا يبرها وانه ان كان اقل من الف في الف ولا ينقص
 شيء لا تاتوا على ان لا يبرها على الفين ولا ينقص عن الف وان نكح بهذا او بهذا المهر المثل له كان بينهما والا
 لو دونه والا غير فوقه اي نكح بهذا العبد او بذلك واحد من اكثر قيمة من الاخر يجب مهر النفل ان كان بين
 قيمة العبد وبين العبد الاقدية اذا كان مهر المثل دون قيمة هذا العبد ويجب العبد الاكثر قيمة اذا كان مهر
 فوق قيمة فله منه انه اذا كان مهر النفل مساويا لقيمة احد المهرين يجب العبد ولو طلقت قبل ولم ينفق
 الاضيق اجاعا وان نكح بهدري العبدين واحد منهما فلها العبد فقط ان ساوى عشرة وان شرط البقاء ووجد
 شيئا لزمه المهر وصلاها زفرب ونوب وهو بالي في وصية او لا ومكيل وموزون شيئا جنسه لا صفته ويجب سطر
 او قيمة وان يبرجنس الكليل وموزون ووصفه فذلك ولا يجب شيء في عقد قاسم وان قلنا وان مهر مثل
 لا يبرها على حاشي اي ان كان مهر المهر مساويا للمسمى او اقل منه فمهر النفل واجب وان كان اكثر لا يبرها الا بال
 ونبت النسب ومبته من وقت قوله عند مهر وبه يفتي اي ان كان من وقت الدخول الى وقت الوضع
 ستة اشهر ثبت النسب وان كان اقل لا وعند اي 2 واي يوسف يعبر من وقت النكاح كافي في النكاح الصحيح
 ومهر مثلها مهر من قوم ايها وقت العقد اي ثبت مهر مثلها ثم يبرها بقوله مهر مثلها فيراد بالاول المعنى المصطلح
 شرعا وبالف في المعنى المفقود اي مهر امراته مائلا لها ومهر من قوم ايها ثم يبرها فمهر المائلا بقوله سنا وبها لا وبها
 وعقد ودينا وبلدا وعقد وبها ودينا فان لم توجد منهم فن الا حاشي لم يبرها وانما اذا انشا من قوم
 ان اذا انشا امها نبت علم ايها ومهر مائلا لها ولو صغيرة وتكاد انشا وتكاد انشا ولو كان رجوع الزوج ان فخره

انما ينقص قول المهر

يعني ان تزوج عليها اخرى واخرى
 فلا مهر لهما لانها ما رقت بال
 عن مهر مثلها الا بعد لك الشرط اعطيه
 في حقها وقد فاق الشرط ففان
 رضاها بالالف فيكون مهر مثلها في

وطى

قوله ان مهر مثلها ان فيه ابر
 وهو من الظاهر من تقدمه ان
 ثبت في قوله ومهر مثلها يبرها
 لان فوات مهر النفل وجوبه قد علم
 من قوله سنا فمهر مثلها لا يبرها
 والا فلا قالوا ان ان يبرها
 قوله ومهر مثلها يبرها
 مراد به المعنى الشرعي
 ومهر مثلها يبرها مراد به
 المعنى المفقود في قوله
 بلا غير المسمى فيجب
 نكاح

لان النكاح القاسم لا يبرها الا بال
 ان لا يبرها الا بال
 على النكاح القاسم لا يبرها الا بال
 ان لا يبرها الا بال

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من كان له دين عليه فليؤدبه، ومن كان له مال عليه فليؤدبه، ومن كان له حق عليه فليؤدبه، ومن كان له عيال عليه فليؤدبه، ومن كان له دين عليه فليؤدبه، ومن كان له مال عليه فليؤدبه، ومن كان له حق عليه فليؤدبه، ومن كان له عيال عليه فليؤدبه.

٤٤ لانها نصير مستواية ولم
توجد منه القبض فلا يملك و

الارضاع في اللثة عبارة عن خربش اللسان من الثدي الذي
بالعص وفي الشئ عبارة عن مصص مخصوص وهو
ان يكون رضيعا من ثدي مخصوص وهو ثدي الاورث

[illegible]

وسكنها الاب التوبة ومي از غلى بينا وبينه اى بين الزوجين في منزله ولا يستدعى اى المولى فان
 تراهام رجع صح اى الرجوع وخطت اى النفقة عن الزوج برجع المولى عن التوبة ولو قدمته
 بلا استخدام صح اى خدمت المولى به استخدام مع وجوه التوبة لا سقط النفقة عن الزوج والتوبة
 مصدر بقاء منزله وبوات له اى اهلئآت له منزله والمولى وان لم يبق المنزل فالتوبة يستدلية باعتبار انه
 يكتن الزوج من ذكرك ولما انفك عبيد وامته كرتقا اى يزوج كل واحد من رضاء ومحررة قبلت نفسها قبل
 الوطى المهر له مولى امه قبلها قبله اى قبل الوطى له انه يحل بالتمتع اذ المهر فزوجي بالمرحان اما في الصورة
 الاولى فالتام له ياخذ شيئا وكل المهر بالموت واما قال قبل الوطى لنفسه الوطى المهر واذا في الصورة
 وزوج الامه يعزل باذن سيدها فان العزل منع عن حدوث الوليد ويؤمكس مولاه وضيقت امه
 وحكايته عنتت تحت حر او عبيد فان كانت تحت العبد فلا الخيار اتفاقا فباللعار وسوان يكون الحان
 فرائس للعبد وان كانت تحت الحرة فلا في سوانه ومن ابناء على مسيلة اعتبار الطلاق فانه
 عندنا بالتدفع الخيار من الزيادة المكس عليها وعندنا بالرجوع فلم يوجب عليه النكاح وهو العار او
 زيادة المكس امه تكس بلا اذن فعتت نيز ولم يخير له انها قدر ضمت وما سمي للسيد وان زاد
 على مهرها لو وطئ فعتت وان عنتت اول فلان ومن وطئ امه ابنة فولدت فادعاه
 بنسبه ومهرام ولد ووجب قيمتها فان قوله عليه السلام انت وماكل لا يبي او صبيانه يملك
 مال الابن عند الحاجة فقيل الوطى تصير ملكا لئلا يكون الوطى حراما فيجب قيمتها على الاب لا امه لانها لا تملك
 حكومتها ولا قيمة ولدها لانه ولد في ملك الاب والجدا كالب بعد موته فيه اى بعد موت الاب في اكله المذكور
 له قبله اى قبل موت الاب وان نكحها صح اى ان نكح امه الابن ولم تصر له ولدا ويجب مهرها لا قيمتها
 ولدها حرة بقرابة اى بقرابة الابن فان الامه ملك له بن قيمتها ولو لم يمتنع على ابيه وفسد نكاحه
 قالت لسيد زوجها اعتقه عنى بالف ففعل اى حرة تحت عبيدات لسيد زوجها اعتقه عنى بالف ففعل صح
 الامه ويقتضى الزوج على امراته وبعد النكاح خلا فالزوجة فانه لا يمتنع على المرأة عند عدم المكس ومن
 تقول باله قضاة ثبت المكس فصار كالوقالت بغيره بكذا ثم اعتقه عنى وقوله المولى اعتقت صيار
 كما قال بعتة منك ثم اعتقه عنك فلما ثبت حكم المكس قضاة فسد النكاح يرد عليه ان غايت ما في الباب
 انه صار كقول بعت عبدك حسنه باله لف وقاله اخبر بعتة لا ينفق البيع لفه الواعد لا يتولى طرفي البيع بخلاف
 النكاح وايضا المكس الذي يشت بطريق القضاة مكس زوري فيثبت بقدر الغرور وله خروجه في ثبوته في حق
 النكاح فيفسد النكاح ولو لم يكن له ان البيع الشايب باله قضاة مستغنى عن القول فانه قد عرف في اصول الفقه

الغزل راقه اسبق خالص القوم وال

آن

والمكتبة شعبة الامم المتحدة

علاء و
حبيب
شدی و
لاحد
الافری
واحد
اخ و اف

الشيخ
بقره بن محمد في الحال يعني لا يتفلسف بالكلية

البيع الطلاق في الشرع
رفع قيد النكاح

طال ان تداؤم العزة فنبون
الطلاق معنا قال طالق او جلتك افر صبيك كما
يجمع لوقالين طالق فقد قاتلوا و
او دبر لم طالق او جلتك
أو لو قال بك طالق فان قلبه
ناهما فخر حتى ناطق طالق فان قلبه
يعجز بها على الجوع كافي
انه لهيب راو ذواته وقا
على اليد ما افادته
فانتهى به من
متوارفة من
على الندرة في اذا
كان عند قوميه
به غنى الجملة وضع
بأي عضو كان
درك

لأن كونها مطلقة في جميع الأزمان
مستلزقة وقوع الطلاق

خلق

ولو قالت اخترت اختيارة طلقت به النكاح لانها لمرة فصارت كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة او مرة
 وهناك يقع الطلاق الثلاث لان الاختيار بمنزلة انما يتحقق اذا اختارت نفسها بثلاث فكلها لها ولا الاختيار
 للتاكيد وبدون التاكيد يقع الثلاث فلهذا اول كتابي

يقع لو تولى الشئين لا يقع لانه
 عدد وليس بفرادى اذا كانت
 الالة فيقع شئين لانه جنس
 في حقها

وان قالت طلعت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيق فواحدة بانه ولو قال امرتك بغيرك اليوم وبعد غد
 لا ينفك الليل فيد ويطلق امر اليوم ان ردت وفي الامر بعد غد وفي امرتك بغيرك اليوم وغدا فليل واحد ولا ينفك
 الامر في غد ان ردت في يومها لان الليل بغيره باعنا فيبصر مجموع تنويها واحدا فاذا ردت في البعض
 بغير مجموع خلاف الفصل الاول بانه بغير تنويهاين واذا ردت احد ما بقى الآخر ولو قال طلق نفسك
 ولم يوافق في واحدة ففقت نفسها بغير ربيعة وان طلقت ثانيا ونواحي ونية الشئين لا اذا كانت
 متلوحة واحدة ولا اعتبارا في حقها لان قوله طلق معناه افعلي فعل الطلاق فلهذا في مصدر وهو
 فود جعل الواحد اعتبارا وهو الثلاث فلا يدل على العدد ويقع بانث في ربيعة لانه قالت
 في جواب طلق نفسك فليس لها ايقاع بهاين بل مطلق الطلاق في قولها بانث في ربيعة بطلت صفة الالة
 وبقي مطلق الطلاق وبأفترت نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع من طلق نفسك
 ويتقيد بالجنس وفي طلق نفسك وعلق امرتك فلا فها اي يقع منه الرجوع ولا يتقيد بالجنس لان طلق نفسك
 ليس بتوكيد بغيره ولا ينفك لانه تعليق الطلاق بتطبيق واليه تقرر لازم فلا يقبل الرجوع ثم يوتى بك لانه
 تعد لنفسها ويتقيد بالجنس اما طلق نفسك وعلق امرتك فتوكيد فيقبل الرجوع ولا يتقيد بالجنس
 وفي طلق نفسك منه ثبت لا يتقيد اي بالجنس وفي طلقها ان ثبت يتقيد ولا يرجع اي قال لا طلاق
 امرتك ان ثبت يتقيد بالجنس لانه علقه بشئته فصار توكيدا لا توكيدا فيقبل بالجنس ولا يرجع عنك
 في طلق نفسك ولو قال طلق نفسك ثانيا وطلعت واحدة فواحدة ولا يتقيد في نكته اي قال لها طلق
 نفسك واحدة وطلعت ثلثا لا يقع شئ عند ان صداه لانه فوض اليها ايقاع الواحد قصد ان في
 ضمن الثلاث وعند ما يقع واحدة ولو امرت بهاين او الرقيق ففقت وقع ما امر ولا يقع في طلق
 نفسك ان ثبت لو طلعت واحدة ونكته ان قال لها طلق نفسك واحدة ان ثبت وطلعت ثلثا لا يقع
 شئ في الالة لا يقع شئ المراد ان ثبت الثلاث ولم يوجد مشية الثلاث وفي الثانية لا يقع شئ من
 ان المراد طلق نفسك واحدة فثبت ان ثبت وم يوجد مشية الواحد قصد او عند ما يقع واحدة
 ولا في انت طالق ان ثبت ففقت ثلثا ان ثبت فقال ثبت لانه علق الطلاق بشئتها
 انوجه في الحال ولم يوجد ذكر لانها علقته بوجود مشيتها بوجود مشيته ولا علم لها بوجود مشيته وذكر لان
 قوله انت خالق انشاء فهو ايقاع في الحال بغير مشيتها فثبتها لا بد من وجودها في حال ولم يوجد ذكر
 وان نوى الطلاق اي الطلاق بقوله ثبت في الحال في الهداية لانه ليس في كلام المرأة ذكر لطلاق بغير
 الزوج شيئا طلقها والنية لا تقع في غير المذكور حتى لو قال ثبت طلقك في حقها لانه ايقاع بهداه في النية

ثلاث

لا يقع في
 الالة

الواحدة الاولى والثانية متعارضة واماني مع ومعا فظاهر وفي الوضوء ثلثان في كتابا وفي ثلث طالق واحدة واحدة
 ان دخلت الدار ثلثان لو طلعت واحدة ان قدم الشرط اي قال ان دخلت الدار طالت واحدة واحدة
 فعند تقدم الشرط واحدة وهذا في غير الموطوء فان الواحدة الثانية تعلقت بالشرط بوسيلة الاولى فاذا اوفى
 الشرط يقع بهما الترتيب وهذا عند ان صدق واماندهما يقع ثلثان وتحقيقه في اصول الفقه في مروق المعاني وكما في
 ما لم يوضع له واحده وغيره فلا تطلق الالانية او دلالة الطال ومنها عندك واستبرك ونكته واحدة وبها يقع واحدة
 رجعية وبها يثبت بانث بغيره على غاربك الحق بالملك ولا يملك سر حكن فارقك امرتك بغيرك
 انت حرة تفق حرة كسرى اعزني اعزني اذ لم ينفك في ربي استنى الزوجه بغيره واحدة بانه ان نواحي او الشئين وثبت ان
 نواحي وفي عندك لثلاث مرات لو نوى بالاول طلاقا وبغيره حرة واحدة وان لم ينفك بغيره شئ ثلث وعبارة
 واحدة في الرضا يتوقف الملك على النية وفي الغضب الا لان وفي مذكره الطلاق الاول فقط المراد بالاله
 ان لا يكون غضبا لانه ذكر طلاق فيثبت يتوقف الاقام الثلاث على النية وفي حال الغضب يتوقف الا لان
 ما يصح ردا وما يصح سببا على النية وان نوى الطلاق يقع الطلاق وان لم ينو لا يقع اما القسم الاخر وهو ما
 لا يصح ردا على النية اما الاخران وهما ما يصح سببا وما لا يقبل است والرد فيقع بهما الطلاق وان لم ينو واليه
باب التفويض ومن قيل لا طلق نفسك او امرتك بغيرك او اختارتي بنية الطلاق تطبيقا في مجلس علمت
 به وان طال قوله تطبيقا بمدة ومن قيل خبره ثم فسر مجلس بقوله ما لم يتم او قبل ما يتعذر لا بد فان
 المجلس لا بد له من اقيام او جعل له يكون من جنس ما حضر وجلس الغاية وانما القاعده وتعود
 التكنية ودعاء سبب بشئين وشهود شهودهم ووقف دابة على راسها لا يتطبع وكلها كثيرة وشيئها كثيرة
 حتى لا يتبدل المجلس بغير العقل ويتبدل سيرة الدابة وفي اختارتي لا يقع نية الثلاث بل ثبت ان قالت اخترت
 نفسي او اختار نفسي وشهدت نفس من احدها وفي اختارتي اختيارا لا يقع نية الثلاث بل ثبت ان قالت اخترت
 احدها النفس بل قال الزوج اختارتي اختيارا يقع ان قالت اخترت ولو كرر اختارتي ثلثا ففقت اخترت
 اختيارة او اخترت الاولى او الوسطى او الاخرى لا يقع ثلث بل نية وهذا عند ان صدق لانه اجمع في ملكها
 الطلقات الثلاث بل ان تيب لا يثبت في مكان فاذا ابطال الاولى والوسطية والآخرية بغير مطلق الاختيار
 فصارت لو قالت اخترت ولو قالت طلعت نفسي او اخترت نفسي بتطبيق بانه واحدة وذكر في الهداية
 انه يقع واحدة بكل الوجه وقيل من اخلط وقوم الكتاب والحواب لا يملك الرجعة وقيل فيردوايتان احدها
 انه يقع واحدة رجعية لغيره لظنهما في الاخرى انه بانه واحدة وهذا في ولو قال امرتك بغيرك في تطبيق او اختارتي
 تطبيقا ففقت نفسها بغير ربيعة ولو قال امرتك بغيرك ونوى الثلاث ففقت اخترت نفسي بواحدة واحدة بيقع

وهو ان يرد في حقها ولو خذله
 بغيره بغيره بغيره بغيره
 دخلت الدار ثلثان لو طلعت واحدة
 سر خلعت فان دخلت الدار ثلثان

اختياره

لانها في النية واحدة
 لانها في النية واحدة
 لانها في النية واحدة

وان

ثبتت من الوجود اقول اذا قال زوج انت طالق ان ثبت فعنه ان ثبت طلاقك فثبت
 ان ثبت لا ثبت طلاق ان ثبت طلاق في فقال الزوج ثبت ان ثبت طلاقك فثبت
 مقدار العمل اليه فيمكن ان يثبت ان المقدار الطلاق الذي هو مفعول الشبهة اذا قال الزوج ثبت
 قدر له مفعول وهو الطلاق فكذا هو الطلاق الذي جعل مفعولا للشبهة لا الطلاق الذي جعل جزاء للشبهة
 وقد يراد كذا الطلاق لا يوجب الوقف لان على الطلاق بشبهة الطلاق مشبهة موجودة ولم توجد تلك لم تعلق
 المراتب وجودها بوجود مشبهة ويؤيد غير معلوم لها اما اذا قال ثبت الطلاق ونوى يقع لان هذا انشاء مبتدأ وانما انشاء
 الى النية لان يمكن ان يراد بالطلاق ما هو مفعول المشبهة فان نوى هذا لا يقع وان نوى طلاقا ابتداء يقع فلا بد
 من النية وكذا كل تعليق لمعنى ومفعول لمعنى هو مفعول كالموقوفات حيث ان كان الساء فوق النذر
 وفي انت طالق اذا ثبت واذا ما ثبت ومنه ثبت ومثبات لا يرد الا ما يرد بها لان ملكها الطلاق في الوقت
 الذي ثبت فلم يكن كالمعنى قبل المشبهة حتى يرد بالرد وتطلق من ثبات واحدة لا غير وفي كذا ثبت لها ايقاع
 ثم وثم لا تثبت شيئا ولا التعلق بعد زوج آخر قوله ولا التعلق بما يرفع عطف على الايقاع المضاف بالثالث
 تقديره يرد بها ايقاع الثالث جميعا ولا التعلق وفي حيث ثبت واين ثبت يتيقن بالجلد وفي كيف ثبت
 يقع رجعية وان ثبت فان ثبات الزوج باينة او ثلثا وقع وان ثبات الزوج باينة او بالثلاث فوجبه
 وان لم يثبت ثبات الزوج من اقل قول الى حصة رد وحاصله ان الكيفية منصفة اليها لا اصل الطلاق
 فيكون رجعية وكذا انشاء المراتب فان وافق مشبهة مشبهة في البابين والثالث وفي ما اتفقا عليه فالنظر اليه
 رجعية لانه لا بد من اعتبار مشبهة لان الزوج فوق غيرها وله بها ايضا من اعتبار مشبهة لان مشبهة مستفادة
 من الزوج فاذا تعارضتا سقطا فبقى الاصل الى الواحدة الرجعية وان لم توجد مشبهة الزوج تعتبر مشبهة
 المراتب في الكيفية واما عنهما فالحال الكيفية منصفة اليها فاصل الطلاق مفعول اليها ايضا وفي كذا ثبت
 او ما ثبت طلق ما ثبت في مجلس لا بعد وان ردت اربط وفي طلق نفسك من ثبات ما ثبت لها ان طلق
 ما دونها من اعتبار في صفة جردان من التبعيض وعندها ان طلق نفسك ثلثا فيكون من ببيان قلنا الكل
 محتمل والبعض متيقن فيجوز عليه
 نطق اجنبية قال ايها ان كائنا وان كذا ان كذا وكذا وتطلق بعد الشرط ان قال له زوجة وكلها لوجود الملك
 وقت التعليق او قال لا يثبت ان كذا فثبت كذا فثبت لوجوده عطف الى الملك وعندها في رد لا يقع
 والمراد بالاضافة الى الملك تعليق الملك والفاظ الشرط ان واذا واما وكل فكل امرأة في رد فعل الدار فمخالو
 وكل ومثلا وفيها يخلو اليسر اذا اوردت شرط مرة الا في كذا فانه يخلو بعد الثالث المراد بالاضافة الى المير بطلان المير بطلان

في مجلس

في مجلس

اما ان شاء

لا تلتزم

في مجلس

لان كذا طلق

ان كذا طلق

في مجلس

فدريغ ان كذا بعد زوج آخر اذا ادخلت على الزوج فوكلت له فثبت كذا فانه كل تزوجها تطلق
 وان كان بعد زوج آخر ونوال الملك لا يخلو لا يخلو بعد الشرط مطلقا وشرط لطلاق الملك فقول
 طلقا الى سواد وجر الشرط في الملك او في غير الملك فان وجد في الملك يخلو الى جزاء اي يخلو اليه ويرتب
 عليه جزاء وان وجد في الملك يخلو الى جزاء اي يخلو اليه ويرتب عليه جزاء فان قال ان دخلت
 الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان تدخل الدار من غير ان يقع الثلث فيلزم ان يلقها واحدة وتنفق
 العدة فتدفع الدار مئة يخلو اليه ولا يقع الثلث ثم يزوجها فان دخلت الدار لا يقع شيء لبطلان البين
 وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا مع غيرها وفي شرط لا يعلم الا منها صيرت في صفا خاصة
 فمن ان حلفت فانت طالق وفلانته وان كنت حلفت عذاب الله فانت كذا او بعدة حر لوقات حلفت
 واحبة طلقته في ان حلفت بك بما ابدى الدم ثلثة ايام من اوله اي ان قال ان حلفت فانت
 كذا فبعد ما رأت الدم ثلثة ايام حكم بما جاز في من اول الدم لانه يثبت برؤية الدم ثلثة ايام انه حيض
 فيحكم بعد الثلث لوقوع الجزاء في اولها وفي ان حلفت حيضة لا يقع حتى يظهر فان احيضت على المأكله
 وفي ان حلفت يوما فانت طالق تطلق حين غرت من يوم حلفت بخلاف ان حلفت فانه يقع على صوم
 ساعة ولو طلق طلقه بولادة ذكر وطلقتين بانثى فولدتها ولم يولد الا لاوله طلق واحدة قضاء وثلث
 تنزهها اي ديانته يعني فيما بينه وبين الله وانقضت العدة بالوضع اي بوضع الثاني وانما لا يقع
 طلاق آخر ان العدة تنقضي بالوضع قاله الله تعالى واولات الامهات اجلهن ان يضعن حملهن ثم الوضو شرط
 لوقوع الطلاق فهو موضع الوضو فتقضي العدة بالوضع فلا يقع بعد طلاق ولو طلق الطلاق
 بشيئين يقع ان وجد الثاني في الملك والا فلا فعلة ان وجد الثاني في الملك يخلو ما اذا وجد في الملك او
 الثاني فقط في الملك وقوله والا فلا يخلو ما اذا لم يوجد شي منها في الملك او جردا لاوله في المكدون الثاني و
 والتجيز يخلو التعليق فلو طلق الطلاق بشرط ثم جرد الثلث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع
 شيء ومن على الطلاق بشرط فزوج حلفت في الشئ اثنان ولبث فلا عطف عليه المعقود
 المنفرد قيل بمقدار اجرة الوطى لو كان الزنا ماعلا لا وكذا لو طلق عتق امته بوطى ولم يصبر اجاب
 في الرخص فلو تزوج ثم او بوجوب المعقود وكان رجعة ولو قال انت طالق انشاء اسم متصل او مات قبل
 انشاء اسم لم يقع ولو مات يقع اي قال انت طالق فاض في التكلم بانشاءه فانت قبل تمامه وفي انت
 طالق ثلثا لا تثبت يقع واحدة وفي الله واحدة ثلثان باء واما الميراث الذي يجرى قال
 بالطلاق ولا يقع تبرع الامن الثلث من غالب حاله الدار لم يررض او غير فثالثه مريض وعجز عن اقامه

على بعض لا تطلق فلانة ولا

بحق العبد لا تطلق

اجلها بدل

في مجلس

في مجلس

ان كذا طلق

ان كذا طلق

ان كذا طلق

ان كذا طلق

منه ما كان
منه ما كان
منه ما كان

مصاحف خارج البيت وقد رقيت اى طاقمة مصاحف في البيت ومن بارز رجلا او قد تم ليقتل بعضا من
اورجم مريضا اى طاقم الذي من قلوبان زوية وسوكني ومات بذكر السبب بغير كسرية تراث اتفاق
وكذا ان طلقها بالكنائيات اما عندنا فلان امرة الفاترث واما عندنا فلان الكنائيات رواجير وان قالها تراث
اتفاق لانها رقيت بالفرقة فوق الثلث وعلو النزاع وكذا طاقمة رجبية طلقت ثلثا اى طلق من الميراث
رجبية وطلقها فلما تراث عندنا ومثابة قبلت ابن زوجها لانه وقعت البينة بابنته لا بتبيلها ابن الزوج
ومن لا غيرها في مرضه اى قد رقيت في مرضه فلما وقع فوقعت الفرقة باللعان تراث فان ميراثها بتعليق
الطلاق بفعل لا بد للمرة منه اذ لا بد لها من الخصومة لدفع العار عن نفسها او الى غيرها ميراثا وهي في علة
اى تلف في مرضه مودة ان لا يقرها اربعة اشهر فلم يقرها حتى مضت المدة ووقعت البينة ثم مات تراث
ومن اقام بها خارج البيت مشكيا او حيا من موصو لان صف القتال او ليس بشما من اورجم
فصح ان طلقت اى طلاقا باينا وميراثها تراث وكذا الخلع وخيعة افادت نفسها ومن طلقت
نفسا بامرها او لا بامرها ثم حيا اى حيا من مرضه ثم مات تراث ولو تصادق الزوجان على ثلث في الصحة ومضى
العدة اى تصادقا في مرضه على وقوع الثلث في حال الصحة ومضى العدة ثم اقر لها بدين او وصى بشي
فلما اقل منه ومن الة رث اى ان كان المقترة والموصى به اقل من الارث فلها ذلك وان كان الة رث اقل
فلها الة رث واعلم لرحمة من في قوله فلها الة قد منه ومن الة رث ليس صلة لا فعل التفضيل اذ لو كان يجب
لن يكون الواجب قل من كل واحد منها وليس كذلك برز من البيان وافعل التفضيل استعمل باللام في بيان
يقال ومن الة رث لانه لما قاله الاقل بين الاقل باعلاهما وصلته الة قل محذوف ومن الة اخرى فلها ميراثها
الذي هو اقل من الة اخرى فيكون الواو بعينه او او يكون الواو على معناها ككن لا يرد لها المخرج بل يرد الاقل
الذي هو الة رث تارة والموصى به اخرى فيكون الواو الجرح وموان الاقلية ثابتة لكن بحسب ما ينسب
طلقت ثلثا بامرها في مرضه ثم اقر او اقره فان لها الة قل من ذلك ومن الة رث في قولهم فيها ولو علو
الثلث بشرط ووجد في مرضه ان علقه بحج وقت او فعل اجب تراث الة اذ علو في صحة وان علو
بفعل نفسه تراث سواء كان التعليق في مرضه اوله او التعليق في صحة والشرط في مرضه اوله والفعل
له منه بذكر اللام مع الة بغيره اوله بذكر منه كل الطعام وصلوة النظير وكلام الة بدين ولعلو بفعلها
اى فان كانا اى التعليق والشرط في مرضه والفعل لها منه بذكر تراث وان لم يكن لها بد تراث وان كان
اى التعليق في صحة له تراث الة فيما له بدلها منه عندنا في سنة واد يوسف ايمها امر خلا فالحج ورفر
فانها لا تراث عندنا لانه لم يوجد من الزوجات حقها بغيرها باله من اعباء الهداية ومعناها ان

تراث صلاتي في حق واعلم ان الطلاق فيما
اذا طلقها ثلثا لانه ان طلقها

وحتى

والشرط

امرات

المادة

امرات اما تراث الزوج من الزوج في مرضه مودة صنع في ابطال حقها بعد تعلوقها باله بسبب الميراث ومن
يوجد يوجد ذلك الوضع لغير التعليق كان في صحة بل المرأة اطلت بائنا بذكر الفعل في ابيها ان الفعل
لا بد لها منه في مضطربة الى الة تيان به فصارت فعلا مضافا الى الزوج كما في الاكواء وفي الرخص
تراث في الاقوال اجمع وقصص ادرتها بوجه في علة رثها اما ان انقضت عدتها ثم مات تراث اجماعا وعبارة
المختصة بذكرها ولعلو بينوتها في المرض بشرط ووجد في مرضه تراث ان علو بفعلها وبفعلها ولا بد
لها منه او بغيره مما قد علو في المرض فاحاصل لغير التعليق ان كان بفعل تراث مطلقا ولزكان بفعل
ولا بد لها منه فكذلك الة انه لكان التعليق في الصحة ففيه فله في محذوف ولزكان لها منه بد لانه
ولعلو بغيره فعلا فان كان التعليق في المرض تراث والة فلا باس الرجعة بي في العدة لا بعدها
لن طلقا ومن ثلث اى في الحرة اما في الة فلا رجعة الة في العدة وكذا تراث بميراثها وبوطيها
وميراثها بشهوة ونظر الى غيرها بشهوة من عندنا واما عندنا فنحن فلا تصح لالاب القولي ونزح اشهادا
على الرجعة واعلاها بها اى اعلام الزوج اياها بالرجعة ولزكان يدور عليها حتى يؤدنها ان لم يقصد
رجعتها ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدرت منه رجعة ولزكان بد فلا ولا يبي عليها عندنا
فان رجعة من الشغار الة لا يميز فيها عندنا صورا فان قال راجعتك فقالت مضت عدتي فلا رجعة
اى لزوجان الة مدة تحت انقضاد العدة فالمرأة تصدق في انبائها بانقضاد العدة ومن عندنا
اما عندنا فيصح الرجعة لانه لم يميز قبل الرجعة بانقضاد العدة فالمرأة تصدق في انبائها بانقضاد العدة
بعد العدة بالرجعة فيها كسندها وكذا تراث فان القول قولها عندنا في صورا واما عندنا فالقول
قول الولي او قال راجعتك فقالت مضت عدتي وانكمر اى الزوج والسيد مضى العدة ولزكان
دم اخر العدة لعنة تراث ولا قل من الة حتى تفصل او مضى وقت فريضة او تميم فقصص او نيت غسل
عضوا راجع وفيما دون الة اى نسبت غسل ما دون العضو فيسند الرجعة لانه اعتبار ما دون
العضو وكانها اغسلت ومضت عدتها ولو طلق حامل او آمن ولزكان منكرا وطيرا فله الرجعة اى طلق
امراته ومن حامل فانكمر وطيرا فله الرجعة اقول في قوله فله الرجعة تساميل لغير وجود الحمل وقت
الطه والما يعرف اذ اولدت له قل من سنة اشهر من وقت الطه فاذا اولدت انقضت العدة
فله يكن الرجعة فيكون المراد الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المراد انه لزوج راجع قبل وضع الحمل فولدت
له قل من سنة اشهر حكم بهي الرجعة السابقة ولا يرد ان حمل له الرجعة قبل وضع الحمل لانه لما انكمر الوطع
والشهر له حكم بوجود الحمل وقت الطه بل انما حكم اذ اولدت له قل من سنة اشهر من وقت الطه ق فلم يرد

على
اى
او بغير
التعليق
كان
سوى
جميعا

زوج

تاريخ

تاريخ

وایمان
و افق

باب

لا يقع العلق لأن اليدين ترفع
بالجنت

५३०

1797

3

والله لا
أرى لوفاء

الشيخ الفقيه

۱۵۲۱

کتابخانه

مکتبہ

المغنى

7

آن فی یوم صحت
تلك الرجوة

Handwritten notes at the bottom of the page:

Handwritten notes at the bottom of the page:

...

ה'תש"ח
ה'תש"ח

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

فطلقها

بجز انہ سے

فان خافه ان
يخرج من
البيت و
يلازمه

وہ نگاہوں کو

79/10

صوقا المسلة اذ شروعا المطلقة
بنشأت بشرط التحصيل بان قال
تزوجتك على ان اصبلك لزوج
اوفى من امرأة ذكرك فالحال كزوج
فحسب الاول اذ اوفى وعندها
يوسف لا يبيع السكاح فلا يحل
للاول وعنده يبيع السكاح فلا
يحل للاول ان ذكرها ثلثا
وقربها في المدة يلزم ثلثه
كفارات وان مضى المدة
ولم يتوبها يبيع ثلثا عنده
وعندها واحدة بائنة صحيح

2

والمليين للنفوس

ثم العنق الممتنع الذي لا يطو وخصم من تصويره كون رزوه بحسرة. وبقايات من عرض في صورة الجيوب مجرد وبقايات به
عدمه بخلاف العنق المنصور الانتفاع في الجملة بلقاء الاله فلا ذلك ينظر في العنق دون الجيوب فمسلطه تقفون بها

لا يفسد اللقضاء بالفرقة وعن
 قولهم منه انه واخره من لب
 السب عنه لولم يعلق ذلك لم ينفق
 الفرقة باللعان نفى حره واره
 باللعان الاول فانه يفرق بينهما
 باللعان ولا ينفق بسب عنه
 ليعقوب
 ايشره بالزك مشطوق
 لا يفسد اللقضاء بالفرقة
 قولهم منه انه واخره من لب
 السب عنه لولم يعلق ذلك لم ينفق
 الفرقة باللعان نفى حره واره
 باللعان الاول فانه يفرق بينهما
 باللعان ولا ينفق بسب عنه
 ليعقوب
 ايشره بالزك مشطوق

السنة
 اربع في الزمان على قافية
 تان الكمال كالقافية
 ونزعت ههنا ههنا
 كانت قافية برقي منه
 عا برقي الزمان
 فوجعل ههنا

الفرقة الأولى من شيخ سوكوتانكر
فيه انا عليه غليظا و ايريم شدة
او غليظه ٥ تحريجه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

و اما در این کتاب که ما در این کتاب

بعضه و بعضه را که در میان او است
بعضه را که در میان او است

والصالحين والذين هموا
أولادهم

فان طيلا فورا
او لا تا
جايين انا
يضعه و

دار الحسنة
في دار الحسنة
في دار الحسنة

هصا ولها ان بيت اخر
من نضع البيل الى البيت
هو الكون في مكان اخر
البيل و

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لا ينبغي لنا الخروج في القوت بحكم ولا غيره من تنوع القوت
منه عند عزمه على ذلك ولا يجوز له ان يخرج
منه في القوت بعد ذلك فحكمه في ذلك ان يخرج
فلا يخرج الا في القوت بعد ذلك لان الحكم
فلهما اجمالا ايضا وان كان معهما حكم اول
فلا يخرج الا في القوت بعد ذلك

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the page.

الى فوال المعرفين من ان يقولوا انك امرأه احمه
و في بعض النسخ ترجيح كذا لانه ان يستلزم الامارة
على خذله ولا يصح عليك من وعينه

في الغمري والخصر والورثة التي عند
على التقييم بها كما خصر في التكم

وإذا خرج من قمار لا حاجت إلى هذا التكلف وقيام الفرائض لصاحب الماء يكفي
الغنايات النسب ولا يعرف المكان الدخول لا يرى أنه لو تزوج امرأة وبنتها
سيرة فجات بولد ستة أشهر ثبت النسب عندنا في حاله

افغان ۽ پښتون

العلو بعد اطلاقه
لا يثبت له ليقعنا بحدوث

او يبتونه اى اذا انت المحقة في طلبها
 يا بن بالولد لا فرق بين شقيقين ثبت سبعة
 لا خصال في ايام الحرح وقت الطلاق ثبت
 احياء للولد شرح مجمع
 في التبيين منذ اما ذكره وفيه نظر
 لان المبتونة بالثالث اذا وطئها
 الزوج بشبهة كان شبهة الفعل
 وفيها لا ثبت النسب الا اذا ناء
 كى سياتى كتاب الولد وقدر منته

علاء الدین خان دست بر سر سینه اکر بر زبان
اقرار نماید الا شفیق نبیند الا لجایمانه
و بهی الا محنت و بالا شرف قضیفین
بدو عن الا قرار و کریمه

ارسلت وقت الطلاق وسمى نفسه
بالمغني، والعلة من

ای ادیب ولادت و نام
الزوج وقد كانت قبل الوالد
جبل ظاهر

مذہب

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one of whom there is no prophet after him).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing several lines of text.

فصل في الحروف المستعمله في القوافي

الذي يشهد به التقدم العلوي في الفنون والادب

و هو مبتدأ للام خبره ما روى ان امرأة جاءت الى رسول الله وم فقات ان ولدي هذا كان بطني له وعاء وثدي له
سقاء وان هذا يريد ان يزرعني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به عالم تنزوي فرسنته

٤٤
فإذا قدر على هذه الأفعال استغنى
وأشاج إلى التأديب بأدب الرجال
وفرحه الاستغناء أن يبلغ سبع
سنتين وعليه الفتوى

و مای مصور را حضرت المراف
صیبرها ای قامت علیه فی زینت ق

مطلب الحضانة

معها واما الحفنة بحدة وان فارها
زوجها فالوله لاول الاله وهو اولي به
من الاب لان الولد تبع لامه

هو حزانة الفننة وبه دفع الصفة
الى اقرب العصباء سواء كان
محام او غير محرم في

يكون الولد عند الام عالم يتزوج بزوجه
آخر الى المدة التي ذكرها وكذا الشافعي
يخبر بين ابوين بنات

اشقائي بالولد في

الماء

ان الحقیقۃ لم توطد

ففيها النفقة سواء كان من الراتب أو من غيره
أو بعدد ما ينفق عليه من الراتب أو من غيره
أو بعدد ما ينفق عليه من الراتب أو من غيره
أو بعدد ما ينفق عليه من الراتب أو من غيره

تفتيحه و اجواب
رسالة المرأة الالة
باب في

تحتاج الى الصنف او اليه الصنف والطبع وغيرهما وانرا على ذلك وبعبارة اخرى
تحتاج الى الصنف والادب والادب فيها قوى نظام

فان النبي
سماح واد
بماء ارناب
ما خود بر
الحاد اذ ان
شمايه
رضي الله عنهما
الوله في بطر
الفرم سنبر

الذي ثبت به تقدم العلوق على الزموا

٤

عقود
عقود

[illegible]

فان

باعت اذ اشترى الرجل ابن الآخر عتق نفسه الاب لان ملك القريب عتق لعتقه ولا يملك الاب
علم الاخر ان ابنه اشترى له ولشريكه ان يعتق نفسه او استعنى عنه اذ قال يفتي
الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان موسرا في نصف قيمة لشريكه
وعلى هذا الخلا اذا ملكه بمهنة او وصية او صدقة

والولادة ستة اشهر او اكثر فيزيد بجزء الولاد فاعلم انه لا تكثر من زوجه ما لم يكن مسترها
وولدها من مولاها حرة باب عتق البعض وان اعتق بعض عبدا مع وسى فبأن يصر
كاعتق بطلان ذلك الى الرق لو عجز وقال عتق كل من هذا بناء على ان العتق لا يتجزأ بالاتفاق فكذا الا
الاعتاق عندها لانه اثبات العتق كالكتبة لا تكسر فيلزم من عدم تجزئته ان لا يصرح بعتق غيره
ممنزله وهو الاعتاق لكن ابو صدام يقول الاعتاق اذا لم يصرح بالعتق لا يملك لان ليس له ان يصرح بعتق غيره
الممكن فالحكم بتجزئته وكذا اذا زلت فاعتاق البعض اثبات شرط العتق فلا يتحقق المعلوم الا وان يتحقق
تمام العتق ويؤاخذ الكثر كله ولو اعتق شريك خطه اعتق الاخر او استصاه او ضمنه المصنف موسرا
من اي حال كان المصنف موسرا عن قيمة خطه القيمة بجزء الاخر لا بمسوا والولاد علما
ان اعتق او اشترى المصنف لزوجته ورعيته اي بالضم ان على العبد وقال لا ضمان لغيره
فغيره فقط والولاد للمصنف لان اعتاق البعض اعتاق الكل عندهما ولو شهد كل شريك بعتق
الاخر في ماله في حقه في خطها والولاد لهما وقالوا سعى للمفسرين لا يوسون لان على اصلها
الضمان مع اليأس السعاية في العتق فان كانا معسرين بحمل السعاية وان كانا موسرين فلا
سعاية ولا ضمان ايضا للكل واحد يعتق الاخر والاخر يترك ولا يضمن ولو خالفنا سعى للموسر
لا يضمن لان مقتضى بقاء قولها ثم الموسر يزعم ان قيمته في السعاية والمفسر يزعم ان لا ضمان له في السعاية
لان المصنف موسر ولا يقدر على اثبات الضمان لغير شريكه منكر فلا يخفى له اصله فان قلت ينبغي ان لا
تجلب السعاية في شيء من احواله لهذا العتق انما ثبت باقرار كل واحد منهما باعتاق شريكه والشريك
منكر فصار اقرار كل واحد واحد منهما انشأ للعق فلا تجلب السعاية قلت العبد لو كتب خطه واخرها فبها
زعم له ثبت عتقه ولزعمه فاقصد بقرينة كل واحد منهما يكون اقرارا بوجوب السعاية له على اصله فزعم
واما على اصلها فتصديقه المعسرين يكون اقرارا وكذا تصديقه الموسر اذا كان شريكه موسرا
ووقف الولاد في احوال اي حال سارهما وعارهما ويارا عارهما وعارهما فلهما والاشهاد
منكرا اعتاقه فوقف الولاد الى ان يتفقا على اعتاق احدهما ولو علق احدهما عتقه بفعل غير
والا فبعدم فحظه وحمل شرطه عتق نصفه وسعى في نصفه لهما وعند محمد رم سعى في كله لان
المعصية عليه سقوط السعاية بجهوله فلا يكتفى بالقضاء على الجاهل قلت نصف السعاية ساقط بيمين
الكل واحدهما الشريك يقول لصاحبه ان نصف الباقي ملوطني والساقط نصيبك في نصف بينهما ولا يفتي
في عتق اثنين ان قال اصل الزوجه فلان الدار غدا فبعت حر وقال الزوجه لم يزل فلان الدار غدا فبعت حر فبعت حر فبعت حر

باعت اذ اشترى الرجل ابن الآخر عتق نفسه الاب لان ملك القريب عتق لعتقه ولا يملك الاب
علم الاخر ان ابنه اشترى له ولشريكه ان يعتق نفسه او استعنى عنه اذ قال يفتي
الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان موسرا في نصف قيمة لشريكه
وعلى هذا الخلا اذا ملكه بمهنة او وصية او صدقة

اي لا يملك الاب لان ملك القريب عتق لعتقه ولا يملك الاب

باعت اذ اشترى الرجل ابن الآخر عتق نفسه الاب لان ملك القريب عتق لعتقه ولا يملك الاب
علم الاخر ان ابنه اشترى له ولشريكه ان يعتق نفسه او استعنى عنه اذ قال يفتي
الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان موسرا في نصف قيمة لشريكه
وعلى هذا الخلا اذا ملكه بمهنة او وصية او صدقة

باعت اذ اشترى الرجل ابن الآخر عتق نفسه الاب لان ملك القريب عتق لعتقه ولا يملك الاب
علم الاخر ان ابنه اشترى له ولشريكه ان يعتق نفسه او استعنى عنه اذ قال يفتي
الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان موسرا في نصف قيمة لشريكه
وعلى هذا الخلا اذا ملكه بمهنة او وصية او صدقة

دخل اولاد المصنف من العبد لان المصنف يملك بالعتق والمصنف له مجهولان فقلت ان المصنف ومن
ملك منه مولا آخر بشراء او وصية او اشراف نصف ابنته من سيدة او علق عتقه بشراء نصفه ثم اشترى مولا
اخر عتق حصته ولم يفتي علم الشريك فانه لا علم له بالشريك ان ابنه اشترى له او لم يعلم كما لو ورثاه من اي يفتي
الاب نصيب الشريك في الصورة المذكورة كما لا يفتي الاب اذا ورث مولا وشريكه ابنته ومورث مات امرأة
ولا عتق مولا ابن زوجها فترك الزوج ووالاخر في ثوبه الاب نصف ابنته فعتق عليه لا يفتي بصحة ائتمانه
لان الارث خروا في الشبوت له افتي بالاب في ثوبه واعتق الاخر او سعى له من اي لا يمكن للشريك ولا ية
التفسير بل له احواله من احوال الاعتاق او السعاية وقال في غير الارث ضمن نصف قيمته غنيا وسعى لم فقيرا
من لان شريك القريب عتاق فان كان موسرا وجب الضمان وان كان موسرا سعى العبد وابو صدام يقول ان
رضى بافاد نصيبه فلا يضمنه كما اذا اذن باع عتاق نصيبه حيث شاركه في عتق العتق ومولا الشراء وان جعل
فاجعل لا يكون عتقا وان اشترى نصفه ثم الاب باقية ضمنه غنيا او سعى وقالوا فيه من فني عن الصورة
يرضى الشريك بافاد نصيبه فحتمه وغنمه لا يجب سعادته لان المصنف عتق ولو دبره اصر الشراء واعتقه
اخر وموسرا فعتق السكت مذبذبة لا معتقة والمدير معتقة ثلثة مذبذبة لا ما ضمنه من مولا عند اصره دم
وذلك لانه القريب مخرج عن عتق كالا عتاق فيقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيب شريكه فاصرها افتي راعيا حصته
فتعين حقه قيمته بغير احواله اختيارا مخرقا لتفسيره وغيره ثم السكت بوجه سببا ضاها اي ضمان التبرير والاعتاق لكن
ضمان التبرير ضاها معاوضة لا تارة لا تتقال من ملك الى ملك وضمان المعاوضة مولا على نصيبه المدير
ثم بعد ذلك يفتي المصنف ثلث قيمة العبد مدير او قيمة المدير ثلثا قيمة قتيلا لان المنا في ثلثة انواع الوطء
والاستخدام والبيع فبالبيع فبات البيع ولا يضمن المدير المصنف الثلث الذي ضمنه السكت من ان ذلك الثلث
صار ملكا للمدير بسبب الضمان لانه ملكه باءاد الضمان ملكا مستندا ومونا بت من وجه دون وجه فلا يظهر
في وجه التضمين واما الولاد فثلثا للمدير وثلثا للمصنف وقالوا فيه من يبرئ شريكه موسرا او معسرا
لان ضمان تلك فلا يفتي بالسعاية والسعاية بخلاف ضمان الاعتاق اذ هو ضمان ضاهاية ولو قال من ام ولد شريكه
واكثر فخره يوما وتوقف يوما من هذا عند انه صهره دم وذلك لان المصنف اقران لا يملكه عليه فيوافق
باقراره ثم التبرير يزعم ان المصنف له احواله في احوالها واما عند ما فلتكن ان يستوي ربي في نصف قيمته
ثم يكون حرة لان لم يصدق حرة صاها انقلب اقراره عليه كما انه استولى فبعتق بالسعاية م ولا قيمة
لام ولد فلان يضمن غنى اعتقا مشتركة اعلم ان ام الولد غير متقدمة عند اني ضيفه لهما لانه
متقدمة حتى لو كانت ام ولد مشتركة بين شريكين اعتقا احدهما ومولا موسرا يضمن عند انه صهره دم

باعت اذ اشترى الرجل ابن الآخر عتق نفسه الاب لان ملك القريب عتق لعتقه ولا يملك الاب
علم الاخر ان ابنه اشترى له ولشريكه ان يعتق نفسه او استعنى عنه اذ قال يفتي
الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان موسرا في نصف قيمة لشريكه
وعلى هذا الخلا اذا ملكه بمهنة او وصية او صدقة

على
 والى اصحاب الطلاق غير منجز
 عنه فثبت المدة الثانية
 اذا اصابها نصف الطلاق
 بالايجاب الاول طلقت غيرها
 فصار خاسرا بين المطلق
 والمكسور في قوله احدا
 طالق الثاني فصح به
 الايجاب منه وفيه دون وجه
 فاوجب سقوط نصف
 المهر في حال الرجوع في موط
 شئ في حال فثبت نصف
 نصار الرجوع واما في قوله
 والداخل فثبت كل واحد
 منها الثمن من نفسه

(Faint handwritten notes in Arabic script)

بالعق فلا يجوز بيعه ومن حيث انه ايجاب
بعد الموت يصير وصية فتباوان عليكه ما يخرج

المكسبات في البيع فلا يكون مراداً بالاجتماع وانما الوطى فلان الاعناق لم يوضع لانه على الوطى بل
على الوطى انما يزول بتبعية ذوال الرق اوزوال بكل الرقبة ولم يزل شيء منها وهذا قول ابي حنيفة ورواه
واما عند ما قال الوطى في العتق المبرهم بيان ريف لان الوطى لا يخل الا في المكس فيدل على ان الوطى مكس
فلم تكن مراداً بالاعناق - ويا قول ولد تدينه ابنا فانيت حرة ان ولدت ابنا وبنتا ولم يدر الاول عتق
نصف الام والبنت والا بن عبد لان الاول ان كان هو الابن فالام والبنت حرتان وان كانت ابنت
لم يعتق احد فاعتق نصف الام والبنت واما الابن فهو عبد في كلتا الحالتين ولو شهدا بعتق احد
عبد بن بطلت الآتي وصية اي شهدا انه اعتق احد عبدين فالشهادة باطلة عندنا صمد لم لعدم ادعى
الا ان يكون هذا في الوصية بان شهدا انه اعتق احد مما في مرضه موته او شهدا على تدبيره في صحة او
مرضه واما ما شهدا في مرض الموت او بعد الوفاة فانه يقبل استحسانا لان التدبير والعتق
المذكور وصية واخصم اي المرضي في اثبات الوصية انما هو المرضي لان نفعه يعود اليه وهو معلوم
وله خليف وهو الوصي او الوراث ولان العتق ينفع بالموت فيكون كل واحد من العبدین ضمما
متعينا اقول الدليل الاول مشكل لان التنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبدين او الوارث
ينكر ذلك بعد موت المورث والعبدان يريدان اثباته فكيف يقال ان المرضي هو الوصي او نائيه
والدليل الثاني يوجب ان الشهادة بعتق احد عبدين بغير وصية ان اقيمت بعد الموت تقبل بشيوع
العتق بالموت وقبلت في طلاق احد في نسيئة شرطية الدعوى في عتق العبد عند ان صيغة دم
لا الطلاق وعتق الامة ان حرم العزج فلفت في عتق احد في امته لعدم التحريم اي قبلت الشهادة
في طلاق احد في نسيئة وهذا يلزم ويوعدم قبول الشهادة في عتق احد العبدین والقبول في طلاق
النساء انما هو عندنا صمد فلا فالهما فان الشهادة مقبولة الشها عندنا في الصورتين وانما قول
ابو صمد رحمه الله لان الدعوى شرط في عتق العبد عندنا صمد دم دون الطلاق لان في الطلاق
تحريم الزوج وموصى الله فلا يشترط الدعوى وفي العبد يشترط الدعوى فاذا لم يكن المدعى هو
مواحد العبدين متعينا لا يصح الدعوى واما عتق الامة فلا يشترط فيه الدعوى عندنا في صيغة دم
اذا كان فيه تحريم العزج اما اذا لم يكن فلا ففي عتق احد الامين لغت الشهادة اذ ليس فيه تحريم
العزج عندنا في صمد دم فلا بد من الدعوى فاذا لم يكن المدعى متعينا لم يصح الدعوى فلفت الشهادة
باب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

بازایس ملوکا فانی
ملوکا غم دخل الار ویه

وقبله وبما يومئذ من له وقت طلع فقط مثل كل غيره في اوايلكم بعد غروب الشمس فقول مثل كل غيره
 اي كما يمتنع من له وقت طلع فقط في قوله كل غيره في اوايلكم بعد غروب الشمس الى يمتنع عند بعد الغروب
 لا الخلل بطل مملوك في ذكره وان ولدت لافل من نصف سنة وانا قيد بالذكر لانه لو لم يقيد بمتعلق الخلل بنسبة الام
 ودبر بكل غيره في اوايلكم حر بعد موته من له يوم قال لا من ملك بعد فقول من له يوم قال مضمول قوله
 ودبره وان مات عتقا من الثلث اعلم انه لما اضاف العتق الى الموت فن حيث انه ايجاب العتق
 يتناول المملوك في الحال فيغير مبرا التعلية بعد هذا القول لان المعبر في الوصايا بالملك حالة الموت ولا يكون
 مبرا لانه لم يوجد زمان الايجاب حتى يستحق العتق فيجوز بيعه وتنت عتق على ما له او به فقبل عتق
 والماله دين عليه فيكون به بخلاف بدل الكتابة وصورته ان يقول انت على الف او بالف فقبل عتق
 والماله دين عليه فيصح الكفالة به لانه دين صحيح يكونه ديناً على بخلاف بدل الكتابة فانه دين على غيره
 م والعتق عتق بالاداء ما دون ان ادى عتق لا مكاتب صورته ان يقول ان اديت الى بكذا فانت حر
 فانه يصير ما دون بالتجارة يتمكن من اداء الماله ويقيد اماؤه بالجدس ان علق بان وبهذا لا يرجع الموت
 عليه ان ادى ما كسبه قبل التعلية لاما بعد عتقه في ماله اي في حال ادايه مما كسبه قبل التعلية وماله
 ادايه ما كسبه بعد وان قل بينه وبينه من ادى المولى وبين الماله بان وضع الماله في موضع يمكن المولى
 من اخذه وقوله وان قل يتصل بقوله عتق الى يمتنع وان كان الاداء بطريق التخليه الى الاداء يحصل بالقبض
 م لان ادى بعضه اي لا يمتنع ان ادى بعضه م وان نزل قابضاً في فصليه يتصل باذكرنا من العتق
 باداء الكل وعدم العتق باداء البعض فانه يمتنع في الفصل الاول ولا يمتنع في الفصل الثاني مع انه ينزل
 قابضاً في الفصل الثاني وانا قاله هذا لان عند بعض المشايخ ان ادى البعض لا يجبر على القبول فعلى
 من الرواية ان ادى البعض بطريق التخليه لا ينزل المولى بمنزلة القابض لكن المختار انه يكون قابضاً
 لكنه لا يمتنع لان شرط العتق اداء الكل فلا يمتنع لهذا المعنى لانه لم يصح قابضاً بمرصا قابضاً للبعض
 م وفي انت حر بعد موته بالف ان قبل بعد موته واعتقه الوارث سق والا فلا الى لا يمتنع بالماله
 الماله المذكور وانا قيدت بهذا القيد لانه قال والا فلا اي ان لم يوجد الموجه وهو القبول واعتاق
 الوارث لا يمتنع فبطل ما اذا قيل بعد الموت لكن الوارث لم يعتقه فينزل لا يمتنع فيصدق ان يقال
 لا يمتنع بالماله المذكور وينحل ما اذا لم يقبل بعد الموت لكن الوارث اعتقه فينزل يصدق ايضا
 انه لا يمتنع بالماله المذكور ولا يصدق ان يقال انه لا يمتنع ضرورة انه يمتنع بجاناً م ولو حرر على فدية سنة
 فقبل عتق وفدية مائة م اي وجب عليه الفدية في هذه المذكورة والضمير في مائة م يرجع الى العتق اضافة الى ماله

١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢

علا يعني اذا قال ان اذيت التي فيها
كانت حرمه بعد من ذواتها تجارة
لانه المشرط وكان منه اطالها
للمارة الطار وان اذا المطلق التوقف في

20

بمقدمه ان يكون الله او قرينه من
ان لم يبقه الطائر في
بعد الموت فبات في
بال انطواء كما
بالموت

على نبي يفتن القلوب كما هو
المستعمل في العرب

قدسه

باد في ملازمة ان خربت له وموتها ستمت بحقة المصنف يعني من الخدمة ان مئة خربت للخدمة ٢ فان مات
مولاه قبلها ان قبل المدة يجب قيمته من اى قيمة العبد - وعند محمد رحم قيمته فزمته كبيع عبد منه بعين تلك
جب قيمته وعنده قيمته - اى الاضلاف في مثل السيلة وعلى مسلة الخدمة بناء على الاضلاف في مثل السيلة
ومن ما اذا قال لعبد بعث نفسك منك بهذا البعير كنوب معين فلك العين يجب قيمة العبد وعند
محمد رحم قيمة العين لتعذر الوصول الى البدل مهننا في تلك الصورة وانما يجب قيمة العين عند
لان العين بدل شيء ليس بالمال ولو العتق والعنق لا قيمة لم فوجب قيمة العين عند وانما ان العين بدل
نفس العبد فصا كما اذا باع عبدا جارية فأت العبد ثم فنى العقد في الجارية يجب قيمة العبد ومن
اعتقها بالثمن على ان تزويجها فاعتقها المولى وابتنى عتقت وللشيء على امره - اى قال رجل لا فخر اعتق امثلك
بالف عاشر وان تزويجها فاعتقها المولى وابتنى الجارية الستم وجز فلا شيء على الامر لان السنة اظ البدل
على الغيبة لا يجوز في العتق - ولو ضمة عتق قسم على قيمتها ومهرها ويجب حصه القيمة - اى لو قال اعتق
اشكر عنى بالف وباقي السيلة بالمالا فانه يقع الاضاق من الامر بطريق الاقتضاء كما عرف فقيم الالف
على قيمتها ومهر مثلها ففرضنا ان قيمتها الف ومهر مثلها فسمائة درهم فقيم الالف على الالف وخصماية
فقلنا الالف حصه القيمة وثلاثة حصه مهر المثل فوجب عليهم ادا ثلثي الالف الى المولى وستطع ثلث
الالف لاني قال الالف بالرقبة ستره وبالبيض نكاحا فلم له الرقبة دون البضع فوجب حصه ما سلم له
ولم يجب حصه ما لم يسلم له - فلو نكحت فخصه مهرها مهرها في وجهه - بهذا الذي ذكرنا فاعلم على تقدير
الاباء اما اذا لم تأب ونكحت مهرها حصه مهر المثل من الالف ومثلث الالف فيما فرضنا وقوله في وجهه
اى قيمته يقل عنه وفيما قال عتق **باب التلاوة والتدبير من ائق** عن دبر مطلقا باذ امت فأت
اوانت من دبر عن اوانت مدبر او دبر مكر او ان مت الى مائة سنة وغلب موته قبلها فدبر يس فقله من ائق
مبتداه خبره فمدبر واعلم انه قال في البداية ان التدبير اثبات العتق عن دبر وانما قوله بهذا رعاية لموضع ائق
التدبير فلهذا قال في المتن من ائق عن دبر وانما قال مطلقا اصره ان ائق العتق فالحق ان يعلق العتق
بموت مطلق او عقيد بعيد يكون الغالب وقوة والعقيد ان يعلق بموت عقيد بعيد لا يكون كذلك عادة فلو
ان مت في مرضه مدبر فقله ان مت الى مائة سنة وموابن ثمانين سنة مثلا ان كان في الصورة عقيد
فقله المعنى مطلقا ان الغالب ان يموت قبل من الموت فقله ان مت الى مائة سنة يكون بمنزلة قوله ان مت
فيكون في حكم المطلق وقوله ان مت الى مائة سنة تدبر ان مت في وقت من هذا الزمان الى مائة سنة
ثم شرع في حكم المدبر فقال لا يباح ولا يوجب يستند ويستاجر والامة نوطاه ونكح من هذا عندنا وامامنا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

واللهم اني اعوذ بك من
الغنى واليسر واليسر

ویندوز

ليجوز انتقاله من ملك الى ملك م فان مات سيد عتق من ثلث ماله وبقى في ثلثه ان لم يتبرك غيره وفي كل
ان استغرق دينه م لانه لما كان ايجابا بعد الموت كان له حكم الوصية م ويبع ان قال له ان مات في سفر او
مريضه م هذا او الى سنة او نحوها مما يمكن غالباً وحق ان وجر شرط تحقيق المذهب م فقوله ويبع اي صحيح به
وكذا ابيع ما يوجب الانتقال من ملك الى ملك وقوله مما يمكن غالباً اي مما لا يكون وقوعه واجبا في الغالب
الامكان واداد التردد واحدة ولدت من سيدها او من زوجي فلها ام ولد وجميعها كالحرية الا ان اتت
عند موته من كل ماله ولم يشع له نسب ولا نسب ولا لها الا ان يتوب فان اقرت فولدت آخر ثبت نسب
بلاد عوت وانتق بنفيع م اعلم ان الفرائض اما ضعيف او متوسط او قوي والضعيف هي الامة فلا
يثبت نسب ولا لها الا بدعوة سيدتها فاذا ادعى صارت ام ولد ومن الفرائض المتوسط ريث نسب
ولها بلاد عوت لكنه ينتق بنفيع والفرائض القوي هي المنكوسة فيثبت نسب ولها بلاد عوت ولا ينتق
بالنبي بل يجب للعمان - وام ولد النهر ان اذا سلمت نسق في قيمتها ويمتق بعد ما م اي بعد الساية -
ان عرض عليه الاسلام فابي ومي بحالها ان عرضا فاسلم م اي يكون ام ولد له كما كانت م وان ادعى
ولامة مشتركة م اي بين المولى وبين آخر يثبت نسب منه ومي ام ولدا ومن قيمتها ونصف عونا
لا قيمة ولها م لانه لما استولد الجارية يثبت النسب في النصف لمصادفته في ملكه فيثبت نسب الباقى
خروجه ان النسب لا يتجزأ لان الولد لا يتعلق من مائتين فيلزم ملك الباقي فيجب عليه نصف قيمتها
وايضا نصف عونا كحرمة الوطى بخلاف وطى جارية الابن فان قوله عليه السلام انت وما لك لا يبيك
لا يحد ادم المعنى الحقيقي وموان يكون ملكا للاب خروجه كونه ملكا لابن يده عليه قوله انت وما لك لا يحد
المعنى المجازي وهو على الاستغناء فيصير قبل الوطى ملكا للاب ليكون الوطى حلالا فلا يجب العقر وفي مسئلتنا
وقوع الوقاح في محل بعضه ملك الصغير والاسباب محل الوطى فيوجب العقر والملك ثبت خروجه بنسب
ثبت قبل العلوق لكن بعد ابتداء الوطى فلا يجب قيمة الولد م وان ادعى به فموتها م فلا ثالث فهو
فان عند يرجع الى القول الثاني م ومي ام ولدا على كل نصف عونا تقاصا ويرث من كل ارث م
م لان المورث اولاد باقوان م وورثا منه ارث م لان الاب اصلها لكنه غير معلوم فيودع ميراث
الاب عليها وان ادعى ولامة ملكا لزمه عونا ونسب الولد وقيمتة م لانه وطى معتقدا على الملك فيكون ولدا
ولد المورث وهو ثابت النسب وهو بالقيمة م الا ان يبيع الامة ام ولدا لا ملكا لهما فيها حقيقة
م ان صدق ملكا لهما م اي اثبات النسب انه صدق المكاتب وعندنا يورث لا يشترط قصد بيع المكاتب م والا
ثبت نسبة الا اذا ملكه يوما م ان لم يصدق المكاتب المولى لا يثبت النسب الا اذا ملك المولى اولد يوما وانه اعلم

وذكر في الجزء المسمى والصدقة
والله اعلم بالصواب

والله اعلم
القائمه الذي يعرف النار

يعني لوملكه المولى الولد بان يعجز
اعلم انك وبيعود الى الحق في اليوم
الذي ادعى في

ایضاً ایضاً

[illegible]

تجربة الكفاية في بيان الفوائد
التي لا يفهمها سواه
والله اعلم

ای ان قدم علی ما حرم
عاشق و عده مسافرا

وهو عبارة عن لفظ أو على الذي يتبع صفة
والصفة عبارة عن اللفظ الذي لا ينفك
عن وصفه الذي لا ينفك عن اللفظ
والعلم فاني

علايقه لوضف لاد فز الدار فوق على سطحها
خفف لان سطح الدار الدار وهر الدار
الدار هله بالكره بالدار

الكبير وارفع الموضع
لاننا سخطه في القوم
الكبير

شعبه ریاضیات
زمستان ۱۳۸۵

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

الحمد لله الذي جعل
العلم منتهى السعادة

من موقوفه الخ
الحج شاور العامر بالم

ای القاصی
بیان و کشف القافیه
لعل

الى قريب واكرم العرب ما دون
السفر نال الشهرة

ان قال ان ما
عسلتك فعبدي حر فلا تقيد
بالحيوة لان الفحل انظر
في الميثاق

الرفع والفتح ما يتبعه الهمزة
وغيره والفتح جذا ما على الشدة
والسنة نحام

التقى بفتح القاف والسين
الطرف الذي خرج من الشجر

لعلهم يفتخروا بالعلم والفضل
والجود والسخاء والكرم والوفاء
والصدق والعدل والبر والنجاة
والعزة والكرامات والسيادة
والعظمة والجلالة والهيبة
والعظمة والجلالة والهيبة
والعظمة والجلالة والهيبة

مستند

وقد بعثني الى هذه السنة وكنت
 في بعض ايام في بعض الامكنة

بـخـلـف

[illegible]

وعندما

[illegible]

و سال الف و مئتم

[illegible]

فنجيب الحمد لله على ما
والاشهادة ولا اعنفه
او العقد لم يوجد
الاول فادبر مع الملك
داير مع تلك الحزوا
علم يتحقق منها الحزن و
بعض بعض القطع
سبب بعض السراير
قد نال رغبته فالجواب
الكافيه في الايقاع
ان قيل لم لا يجوز هذا
لا في وطن ارضه ان

ثم من بعد هذا وعندها في يوم حق القلب لكل وارث فان التقديف يورث عنها وعندها لا يورث من لم يورث من العاد
 وبعدها في يوم حق القلب لكل وارث فان التقديف يورث عنها وعندها لا يورث من لم يورث من العاد
 وبعدها في يوم حق القلب لكل وارث فان التقديف يورث عنها وعندها لا يورث من لم يورث من العاد

درمینه‌ی سحر و جادو

تم بزنانه لا يداخل اما اهل فقه ريبا بربي واحد و ترمذ العذق يداخل و مذهبنا على سرى العبدية

بی سدا و آواز و لایبہ صریح

فوقه ويأمنه لونه لانه يراه
في الاذنه النسيه في الجود وكان
لونه عام ابيض عاين اياه
لانه في العظم كان لونه عام
الغدر وفي النسيه لانه
في الخلف لانه خفي بلان
وعديم الغصاة زود

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من ان يقال لهم وانما قلنا حرم في الشرع اصرار اذن افعال اختيارية لا حرم في الشرع مع انه بعد عار
في العرف كالجام وفي رواية اخرى في الامة وكذلك بالنارسية كسر لثقل للاشرف عز وجل غير مهم لا انا ترى
للسوقية لا يلبون بافعال فيها الحسنه والدناءة وانما قلنا بعد عار في العرف اصرارنا على افعال اختيارية
تحرم شرعا ولا بعد عار في العرف قطع النعم والغناء واعمال الديون في زماننا فم كيفية التعزير وكيفية يقضاه
الى راي الامام في راي عظم الجناية وصرفا وحال التعايل والمقدور فيه **ك** **السوقية** ركنها اذ فضفية
ومحلها مال "حوز مملوك" وهو شرط في ان محل الفعل شرط لكونه قاربا عنه محتاجا اليه ونصابها قدر عشرة
درهم موزون في راي الامام المذكور مقدار النصاب وهو مقدار عشرة دراهم موزون من فضة
وعندنا في راي ربيع دينار ذهب وعندنا ثلثة دراهم ومكمل القطع فان سرق مكلف مرة او عدة
قدر النصاب محرزا بلا شبهة في اصرارنا عما يكون في الحوز شبهة كما اذا سرق من بيت في راي حرم
وبكان كيتا وعندنا في او باق في كماله في طريق او مسجد عندنا حاله واقربا منه في هذا عندنا في
ومحرم وعندنا في راي ربيع درهم بدله في راي ربيع درهم في الزنا فان كل اقرار بمثابة شاهد واحد قلنا انما
يشترط الاربعة في الزنا بالنقص على خلاف القياس فاسواه في على الاصل ومولنا الزنا واحد باقر آدم
او شهود اعلان وسألهم الامام كيف في وماضي ومتى في واين في ومم في وحر سرق وبتنا حافل
في سأل عاصي لانه ربا يتوهم انه لا اختيار في الخفية كما في السرقة الكبري اى قطع الطريق وعن كيف
كانت عند السرقة ليعلم انه اخرج او ناول من عودا في ومتى كانت ليعلم انها متقاعدة ام لا وعن
اين كانت في دار الاسلام او دار الحرب ومم في في السرقة والمراد السروق في اى ليعلم ان السروق
كان نصابا ام لا وعندنا في ليعلم انه من في راي حرم ام لا فان شاذ في في اصاب كلاس اى كل
واحد قدر النصاب قطعوا وكذا عند بعضهم في اى مع الزنا الاخذ صدر من بعضهم فقطم وقطع
بالساق والغناء والحبوس والنصوص الحرف والياقوت والبرجد والانه والباب متخذ من خشب
في انما عوت بمئة الاشياء لانها من خشب والحج المباضع في الصغار والحبال فيقوم للاقطع في
الابن في راي ربيع درهم وادنا كسب وخيش وقصب وسكر وحيد وزرنيخ ومغرة ونورة ولا يابند
سريا كلبه وحرم فالكدر طيبة وخر على شجر ويطبخ في هذا عندنا في ضيفه درهم واما عندنا في يدس في قطع في كل في
الا الطين والتراب والسرقة عندنا في راي لا ينع القطع كذا في حبال الاصل كالحطب لاكونه ربا
كالغواك ولاكونه متروضا للفساد كالحكمة ولنا قولنا عيشة نضالها كانت اليد لا قطع على عدد رسوله
صاعا عليه ولم في الشيء التاذي الحقر وقوله على السلام لا قطع في النظر وقوله دم لا قطع في ثمر وشجرة وزرع لم يحد في

والقند ٥٠

من

المسألة في منقطع
في حقه من غير ان يكون

لعدم الخرم ولا في الشربة مطربة وآلات لهو وصليب من ذهب او فضة وشطرنج ونحوه
لانه يقول افذته للاقطة والكسرة وباب مسجد من عدم الاحراز فلا يثبت في رمه ومصحف
بلانه يقول افذته للاقطة فلا يثبت في رمه وصبيح من لانه ليس بماله ولو حلتين
شبه حتى المصحف والبيع فان الحلية تتبع وعندنا يوسف لم يثبت الحلية النصاب يقطع ثم
وعبد ووفية الا الصغير ووفية الحساب لان افذ العبد الكبير يكون غصبا او فداغا لا سرقة
والعقود من الدفتر حافيه وملوك من مال وايضا يبرق لما فيه وملوك من مال واما فدية الحساب
فالمقصود منه الماله وملوك يبرق لما فيه غير ماله في مال في طلب وفدية وضائية وطلب ونسب
ونسب وماله عامية في كمال بيت المال وماله فيه مشركة ومثله مالا او موصلا في اي اذ كان
له على آخره ارم سوا ذلك حالة او مؤجلة نسف مثله ماله ولو لم يبرق لانه مقدار صفة يبرق
وما يقطع فيه ويوجبه في اي لا يقطع بسرقه شيه يقطع فيه مرة ثم وسرقة ما كنه ثم سرق والخال
ان لم يغير عن ماله ومذا عننا واما عندنا يوسف والشافعي رم يقطع لقوله عدم فان عاد
فاقطعوا وتنازع عصة السروق قد سقطت على ما ياتي في مسئلة التطلع مع الضمان ثم افرا
ملكه عاد السروق الى ما كنه فالعصمة وكذا عادت فثبته سقوطها استقطت التطلع وقوله فان
عاد الى السرقة الى السروق لئلا يعارض دليل سقوط العصمة على انه مطعون طعنه الطحاكي
م فان تغير فيه في ثانيا كثرل يقطع فيه فسرق ولان سرقة من رم محرم منه ثم للثبته في الخرم
م بخلاف ماله من بيت غيره فان افاد سرقة من رم محرم من بيت اجنبية يقطع له وجود الخرم
م وماله من ضعية ش سواد سرقة من بيتها او بيت غيره فان يقطع فلا يثبت في كسوف لقر الرضاع
فما تشبه فلا انساب ولا يكتفي الا في ن بالرفق شرعا فانه محقق في الا فت رضاء عامه انه يقطع
م ولا من زوجه وعرس وكذا من زوجه فان انما قال هذا لان فيه خلاف في رمه ولا من يبرق
او عرس او زوجه سيدته ولا من مكاتبه ومضيفه ومضيفه وقام وبيت اذن في وجوده فان كان
الا فون نارا فسرق لئلا يقطع واعلم ان الخرم بالما فظ لا اعتبار له عند وجود الخرم بالمكان فاذا
فاذا سرقة في الحام شيء وله حافظ فلا يقطع لان الحام حرز وقد اختلف بالاذن بالرفق ولا اعتبار بالما فظ
فيه فلا يقطع بخلاف الحافظ في المسجد فان المسجد ليس حرز فاعية الحافظ م او سرقة شئ او لم يخرم
من الدار او دخلتيا وناول من موفان في من عندنا واما عندنا يوسف والشافعي لم يخرم
من وناول فعليه التطلع ولذا في الا فريه فاذا فعليه التطلع وفي الوبي لم يوضع فيا بينه الرافق والخال

عندنا

فاذا الاخر في رواية لا يقطع وفي رواية يقطع به معام او ثقب بيتا فادخل يبر فيه واذا شئ لم يبر
عندنا وعندنا يوسف يقطع في الخرم من قتل ليس بماله الخرم على الكمال بخلاف عندنا ولا
الممكن فيه ليس الا مذام او طمس حرة منكم غير ش هذا يشمل ما اذا كانت الصفة غير الكرم او
نفس الكرم بان جعل الدرامم في الكرم وربطها من خارج فيق موضع الدرامم ويوشى من الكرم خارجا
في الكرم فاذا لم لا يقطع واعلم ان اذ كانت الصفة نفس الكرم ياتي باربع صور لانه اما ان جعل
الدرامم في موفان الكرم والرباط من خارج او جعلها على خارج الكرم والرباط من داخل وعلى التقديرين اما
لنظر او على الرباط فان طر فالرباط من خارج فلا يقطع ومو ما من قبل التقسم ولنظر والرباط من
داخل ونسب بان يبرق من في الكرم فيقطع في موضع الدرامم في رم الدرامم مع الطرمم الكرم فيقطع لافذ
من الخرم ولنظر الرباط ومو فانه يقطع لانه اذا اقل الرباط يبق الدرامم في الكرم فلا يبرق من يبرق
في الكرم فياخذ الدرامم ولنظر الرباط ومو فانه يقطع لانه اذا اقل الرباط يبق الدرامم في الكرم فلا يبرق من يبرق
الكرم فاذا من خارج وعندنا يوسف رم يقطع في الوبي وكلها الكرم مرم او سرق جلا من قطار او
جلا و يقطع لنظره رمه فان القايد والسيب والراكب لا يبرق من الا فظ المسافة وفي الحفظ
صحي لو كان مكانه حافظ يقطع سارق الجمل والجمل او نام عليه في ان النوم على الجمل او يوب منه
صفت له م او شق الجمل وافذ منه شئ فان الجمل حرز او ادخل يبرق في صندوقه او كنه في
من اراد اذ قاله المير في الكرم فلا يقطع لايحل الرباط كانه م او اخرج من مقصود دار فيها معا حيلة
او سرق رب مقصود من اخرج منها ثم اراد موضع كدره او فوه فيها جرات سكن في كل منها
اشان لا تعلق له في باجرة التي سكن فيها غير كالدرا التي صاحبها واحد ويوترها مشغولة بمائة وفلام
وبينها نباطم او التي شئ من حرز في الطريق ثم افذ او قله على خارج فاق واخر من حرز قطع ش
هذا عندنا وعندنا الشافعي رم يقطع سواء اقل او ترك في الطريق وعندنا في رم لا يقطع في الاقداد
ولا في الحل فان الاقداد ليس باجر كمنولة من موفان وكذا اذا الت ولم ياخذ قلنا اذا لم يبرق
عليه يبرق حقيقة كان في مكرم يبرق فتم بالافز بعد الخرم بخلاف مسئلة المناولة وعدم الاقداد في مسئلة
الحل وسير الدار ايضا في اليد **مسألة** يقطع في السارق من زنته وقسم ثم ربه اليسرى
ان عاد فان عاد ثانيا لا وسجن حتى يتوب ثم اما السجن فقط واما مع التعزير عند بعض
مشايخنا وعندنا الشافعي رم يقطع يبرق اليسرى ثم ربه اليمن لقوله عدم فان سرق فاقطعه
فان فاقطعه فان عاد فاقطعه فان عاد فاقطعه ومنه صها ماروي عن علي رضي الله عنه

لان الا فريه

ولو كان حريث صبيحي فالتغير عن رضى عنه لما افذه الصبيح بقوله والحقى وى رضى اسره قد طغى في حريث
او موهج على سياسته م فان كان ينفى السرى او اياها او اصحابها او رجله العيني مقطوعة او شرا
او رضى ان ملكه قبل الخصومة او ملكه بعبه او بيع او عقت قيمته من النصاب قبل القطع او سرق
فاوعى ملكه او اصرار قيز و تميز به من غير ان لا يقطع العيني وقوة البطش فايته في السرى يلزم نفوت
جسب المنفعة وهو في الحقيقة اهلا ولا النكاحات الرضائية مقطوعة او شرا لانه اذ لم يكن لسان
يدور على طرف واحد فهو لا يقد على الشئ اصلا واما من طر في بيع العصب تحت اية يكون
قايا مقام الرجل النابتة واذا روى المروق الى ملكه قبل الخصومة لا يمكن الدعوى فلا يظهر السرقه
وعند ابي يوسف يقطع وانا قال ملكه بعبه ليعلم ان الراد اليه مع العقبه وعند زفر واث في ام
يقطع وكذا في نقصان يقطع عند ما وانا لا يقطع عند لان النصاب لما كان شرطا يكون شرطا
عند ظهور السرقه وموصال القضاء وقد ذكر في بعض كتبنا انه لا ينفذ في القطع عند ان في م
بجور وعلو اسارق لزم المروق ملكه لانه لا يجزى سارقا عن ذلك فيودى الى سد باب الحركه
في الوجيز ذكر خلاف هذا وعلل بانه صار خصما في المال فكيف يقطع بحلف غيره وقوله او لم يطالب
ما كثرها ولزاقربها فلا يقطع ان لم يطالب ملكه السرقه ان السروق فلا يقطع وكذا اقراب
بالسرقه لانه لما كان الدعوى شرطا لا بد من مطالبه المدعى فان سرق وغاب الصر ما فشرها
على سرقها قطع الاخر بخصومه في يد حافظه كودعي وعاصب وصاحب ربا او اخى او باع وينا بالبرهان
وقبضها فسر قاضيه ومستجير ومستاجر ومضارب وقابض على سوم الشئ ومرتبه وخصومه
اما سرق منهم اعلم ان الدعوى شرط لظهور السرقه ولقطع اليد وكذا ان من حقوقهم
لانه لا شك ان السروق منه اعرف بحقيقته الحال من الشهود وكذا ان من اسرق المرقا لا يمكن
ان يكره ملكا ليارق بطريق الله او ملكا لذي رحم محرم وميو غيره عالم به ففي ترك المروق منه
الدعوى وكذا انه غيبه منظمه عموم وجوب القطع اما غيبه الزنيه وكذا ان فيها توهم ان لو كانت
ماضيه او عت اير ايقط الحرف فلا اعتبار به لغير الزنيه راضيه بالزنا فيكون متامه في دعوى ما
يقط فلزم انما العرف الذي وعدت في باب الشهاده الزنا ثم عطف على الضمير المستكن في قوله يقطع
قوله ولا من سارق قطع على ما سياتي من سقوط العصمة و قطع عت اير سرقه و ترك
الملك كذا في هذا عند ابي حنيفة وممن غير تفسيره وعند زفر لم لا يقطع من غير فصل لان اقرار العبد كدود
والنصاب لا يصح عنق وكذا ان ما ذونا فان الاول لم يتنا واما في روى المال فان كان ما ذونا يصح

فيه والماله ونزكان بجور لا و احاطت بما فان كان ما ذونا يقطع ويبر والماله وان كان بجور فالسرق
لن كان حالها يصح اقرار لان الواجب ليس الا لقطع واقرار به مميح ونزكان قايا فعند ابي حنيفة
يقطع ويبر والسروق وعند ابي يوسف لم يقطع ولا يبر وعند محمد يقطع ولا يبر فقول لزم اقرار
بأبواب تلف نفسه او اعتناءه وكذا ان يقرره المولى فهو غير متام فيه لان ضرره فوق غير المولى
ولزنا في مودرك لزم ثبت نفوس بعض المالكين الى غايه بوثرون اهلا لا نفوسهم بغيره مواليم
فذلكم شئ ناور لا يصح لان يبنى عليه الاعظام ثم بعد ذلك الاصل عند محمد روى العين والقطع يبر لشرطه
لدعوى ونفوت المال فلا يقطع من غير عكس واقرار العبد المجرى بالماله لا يصح فلا يثبت تبعه وهو القطع قلت القطع
ليس بتعالم والعين في غير اقرار له والعين لان رضى المال ضمان الحيل والقطع والمعا جزاء الفعل فابو يوسف
لم يجعل له الماله في غير اقرار في حق نفسه وهو القطع لا في حق المولى ومور والماله و ابو حنيفة جعل الفعل
اصلا لان المال كالمشروط وما قطع به لزم روى والا لا يقطع ونزنا في انا قال ولزنا في اقرار
رواية الحسن عن ابي حنيفة لم انه يجب الضمان في الاستملاك وعند ابي حنيفة في روى الاستملاك
فقط القطع الضمان بجمعان لان الضمان بناء على عصمة المال وكذا نقول بالاستثناء المعصية الى استثنى
خمس ان المال كان معصوما فعلى العبد فاذا روى عليه السرقه او حب الشارح الحرف وهو في الشرع بالخباية
وروى على الشرع في حالة السرقه صار المال معصوما فعلى الشرع فلم يبق معصوما كذا العبد لا
يجب الضمان م ولا يقطع من سرق مرات فقطع بملك او بعضا شيا منها المسروق منهم ان صفوا
معه كان القطع بملك لا يقطع لاعد اصلا ولزنا في بعض حتى قطع لاجلهم فكذا عند ابي حنيفة وممن
يسقط ضمان من قطع لاجلهم ولا فاطم يبار من امر يقطع بغيره بسرقه ولو عدا و قطع مشقة ما سرق في
الدار ثم افرغش وانا يقطع اذ بلغ الشقوق نصاب السرقه وعند ابي يوسف لا يقطع لان النوب صار
ملكا لاسرق بغيره في الفاضل لهما الا لا يقطع لاسباب الملك وانا نقول بالملك فهو روى اقرار الضمان
كذلك بجمع العبد لان في ملكه شخص واحد ومنه لا يورث الشبهة م لان سرق شاة فذبح فافرجش لان
السرقه تمت على اللحم لا قطع فيه ومن جعل ما سرق وراهم او نال به قطع وروى م ومن اعند ابي حنيفة
وعند ما لا يجب لها لغير الصنفه متعومة عند ما فصارت شاة اخره ونزنا في قطع فلا روى والضمان
ولزنا في روى ان لزم روى نوبا فصبغه ارفق لاجل النوب ولزنا في ملك فلا ضمان وعند محمد يورث
النوب ويعطى ما زاد البني ونزنا في روى عند ابي حنيفة لم تكون السوا نقضانا فلا يقطع به حق المالك وكذا
عند محمد في الحرة فان البني لا يقطع بها المالك عند ابي يوسف لانه روى فان السوا زيادة كالحرة و اعلم

سيزجيشا والبصرة عشرة والسواد ولما فتح غنوة واقرا على اهلها وصالحهم فاجبت في ارض العرب
 ما بين العذيب الى اقصى جبالين بمئة الى مائة الف و سواد عراق العرب ما بين العذيب الى عتبة
 خلوان ومن النعلبية وبقية من العذيب الى عبادان وموت ارضي بمئة مئة وخمسة وعشرون
 على السواد لكل جريب يبلغه الماء صاع من بر او شعير وورم والجريب لوطية فية وراية والجريب لكرم او
 البخل متصلة متعزها ولما سواه كزعمان وبستان ما يطبقها الجريب ستون وراية في ستر وراية
 وفي كتب الفقه وراية اكر باس سبع قببات ووراع المساحة سبع قببات واصبع قايمة وعند كتاب
 الزرايع اربعة وعشرون اصبعاً والاصبع ستة شعيرات مضمومة بطون بعضها الى بعضها ونصف الفارس
 غاية الطاقة وتقص ان لم تطق وخمسة ولا يزيد ان طاق عند يوسف وبار عند محمد ولا خراج لو
 لو انقطع الماء عن ارضه او غلب عليها او اصاب الزرع آفة ويجب ان عطل ما كلها ويبقى ان اسلم المالك
 او شراها سلم ولا عشر فارج ارضه على ارض الخراج وهذا عندنا وعندنا في جيب وم يكر العشر
 بكم راي رجب خلاف الخراج فانه لا يكر واعلم ان الخراج نوعان خراج موقوف وسوا الوظيفة العينة التي يوضع
 على الارض في وضع عرصة ارضه على سواد العواق وخراج مقاسدة كجريب الخراج وفيه فوهها فالذي
 لا يكر هو الموقوف واما خراج القاسمة في يكر كالعشر **فصل** في الجزية فاعلم ان الجزية نوعان جزية
 وضعت بالشرع فيقدر ركب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يتدبرها الامام وضعت ان غلب عليهم
 ما وضعت بغير لا تغيره وينبغي ان يقر او اعلم انكم يوضع على كتيبي وجوسي وثني على عجمي ظهر
 غنما فية خلاف التي في رم فانه لا يوضع عليه عند كل سنة ثمانية واربعون ورمعا ثمانية في
 كل شهر اربعة ورامم م على المتوسط نصفها وعلى فقير يكسب ثلثها وعندنا في رم يوضع على كل
 مال وبنار الغني الغني والسود في ذلك م لا على وثني على فان ظهر عليه فوسه وطفله في ولا يتر
 ولا يقبل منها الا من الوثني العزى والمرتب الا الاسلام او السيف وعندنا في رم يستحق
 مشركوا العرب م ولا على راسد لا يخالط وعندنا في يوسف رم وسور وابنه محمد عن ارضه ضيقة رم يوضع
 ان كان قادرا على العمل وصحبه وامراه وملوك واعلى ورمين م ويسقط بالموت والاسلام خلاف
 ذلك في غيرها ويتدافل بالكر من هذا عندنا صمد رم خلافها م ولا يحدث بيعه وكيفية منا
 ولهم اعادة المستند وميز الزمي في زية وكرهه وسوم وسلام ولا يركب فيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر
 الكسبية في ويوفيط غليظ بقدر الاصبع من الصوف يشد الزمي على وسطه وهو غير الزنار من الابرار
 ويترك على سره كالاخافي ويمتد شأهم في الطرق والحام ويعلم على وورم ليل يستغفر لهم ونقص

عندنا في رم يوضع على كتيبي وجوسي وثني على عجمي ظهر غنما فية خلاف التي في رم فانه لا يوضع عليه عند كل سنة ثمانية واربعون ورمعا ثمانية في كل شهر اربعة ورامم م على المتوسط نصفها وعلى فقير يكسب ثلثها وعندنا في رم يوضع على كل مال وبنار الغني الغني والسود في ذلك م لا على وثني على فان ظهر عليه فوسه وطفله في ولا يتر ولا يقبل منها الا من الوثني العزى والمرتب الا الاسلام او السيف وعندنا في رم يستحق مشركوا العرب م ولا على راسد لا يخالط وعندنا في يوسف رم وسور وابنه محمد عن ارضه ضيقة رم يوضع ان كان قادرا على العمل وصحبه وامراه وملوك واعلى ورمين م ويسقط بالموت والاسلام خلاف ذلك في غيرها ويتدافل بالكر من هذا عندنا صمد رم خلافها م ولا يحدث بيعه وكيفية منا ولهم اعادة المستند وميز الزمي في زية وكرهه وسوم وسلام ولا يركب فيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبية في ويوفيط غليظ بقدر الاصبع من الصوف يشد الزمي على وسطه وهو غير الزنار من الابرار ويترك على سره كالاخافي ويمتد شأهم في الطرق والحام ويعلم على وورم ليل يستغفر لهم ونقص

عندنا ان غلب على موضع حربنا او حق بدارهم وصار كمر في الحكم بكونه بلحاظ كمن لو اسير سيرة والمتر
 يقتل لان المتبع عن الجزية او زني سلم او قتل او سب النبي عم بش وعندنا في رم سب النبي
 من نقص العهدهم ويوفد من مال بالنقل وتغلب وتغلب متعز زكوتنا ومن مولا الجزية والخراج
 من خلاف لزر فانه يوفد منه ضعف زكوتنا ومواظب في الاراضي ونصف العشر في غيرها مما يفتي
 الزكوة م كولي البر شيه فانه يوفد منه الجزية والخراج في قوله عدم مولى القوم منهم انما يعمل به في
 الصدقة فيجعل مولى الهاشم كالحاشية في هذا الحكم لان الحرامات يبت بالشهادتين ومصرف الجزية و
 والخراج ومال التغلبي وهديتهم لمام وما افد منهم حرب مصالحنا كدخرو بناء قنطرة وجبر
 من القنطرة ما يكون مركب والحرف خلافه مثل لزيه السنين وكفاية العلى والعقضاء والعمال ودر
 ق المقاتلة وزارهم ومن مات في نصف السنة خرم من العطار م فانه صلي فلا يكن قبل القبر
 ويسقط بالموت واهل العطار في زمانا القاضي والفقيه والمدرس **فصل** في الجزية من الرقة
 والعياد بانه عرض عليه الاسلام وكشف شبهته فان اسمهل جس ثلثة ايام فان تاب والا
 فقتل في ان تاب فيها وان لم يبت فقتل ومن فيها اي فباكتلة الحنة اذ وكله الامانة
 وان لا يبت للاستشادة ومي على التوبة بالبر عن كل دين رسول الاسلام وعما انقل اليه قوله
 قبل العرض ترزب بلاثمان ش لانه استحق القتل بالارتداد وعندنا في رم يجب ان يمل
 الامام بثلثة ايام ولا يجل قبل ذلك م ويؤهل ملكه عزه موقوفا فان اسلم عاد وان مات او
 قتل او حيا بدارهم ومكم به عشو مدره وام ولد وولدين عليه فانه في حكم الميت والوزير
 الموصل بغير حال الموت المديون وعندنا في رم بقى ماله موقوفا كان م وكسلا لوارثه السلم
 وكسرة في ش هذا عندنا ضيقة دم وعندنا خلاصا لورثته وعندنا في خلاصا في م وقضى
 دين كل حال من كسبك في اي دين حال الاسلام يقضى من كسب حال الاسلام ووزير حال الردة من كسب
 حال الردة م وبطل نكاحه وذبحه وصح طلاقه واستلاده فانه قد انسخ النكاح بالردة فيكون الردة
 معتدة فان طلاقها يقع وكذا اذا ارتد معها وطلقها فاسلمها فانه لم ينسخ النكاح فيقع الطلاق
 م وتتوقف معاوضةه وبيعه وشراؤه ومبته واجارته وتربيته وكتابه ووصيته ان اسلم نفذ وان تات
 او قتل او حيا ومكم به بطل ش اعلم ان النكاح والنزح باطلا في اتفاقا والطلاق والاستيلاد صحيحان
 اتفاقا والمعاوضة موقوف اتفاقا والباقي موقوف عندنا ضيقة دم نافذ عند مام فان جاز
 مسل قبل حكم فانه لم يرتد وان جاز بعد وماله مع ورثته اذ لا يقتل مرتدة ش خلاف ذلك في رم

م وجس حتى تسلم وصح تعرفها وكسباها لورثتها فان ولدت امته فادعاه فهو ابنه حار يرث في
 المسلمة مطلقا لزمت او لم يولد له من قبل ثم وكذا في النكاحية الا اذا اجازت به اكثر من نصف مولد
 من ارتدش قوله مطلقا ان سواد كان بين الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر واكثر لان
 الولد يتبع فيه الوالد بغيره وينافيه الام فيكون مسلما والمسلم يرث من الميراث اما اذا طالت الام
 بغيره انما فان كان بين الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر يرث ولو كان اكثر من ستة اشهر لا
 يرث لان الولد يتبع فيه الاب هناك لان الاب يحرم على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام من
 اسمايته ثم وان كان بالمال ثلثا كذا بدار الحرب مع ماله فظهر عليه فهو في فان رجع ولو بال
 ثلثا كذا بدار الحرب بلامال ومك القاضى ثم رجع ثم كذا بدار الحرب مع ماله فظهر عليه فهو لورثته
 قبل قسمته ان قبل قسمته بين الغائبين لان القاضى اذا حكم بكونه كان الوارث كما ان
 القديم فكان اولى م فان قضى بعد مرتبة كذا لا يثبت فكا تبه في ميراثه فبذلك والولادة
 للاب ثم العبد مضاف الى المرتد وكذا صفة المرتد اي كذا بدار الحرب لا يثبت متعلق بغيره
 فكا تبه ان كاتبه الابن في راد الاب المرتد وان كان البطل للاب والولادة له لغز الكفاية وقت
 جازية والا بن خليفة الاب فاذا جاز الاب مسلما صار الابن كالوكيل من الاب فالنيل له
 والعقود واقعه عنده ومن قتل مرتد خطاه فكل او قتل فريته في كسب الاسلام ثم لان الردية
 لا يكون على العاقلة لعدم النعمة فيكون في ماله فعند له صهره ثم يكون في كسب الاسلام لان رد
 كسبه ودية في وعندهما في الكسبين ومن قطع يده عن دار الرد والعياد بانه وماتته
 او كذا في راسلما فانت منه من القاطع نصف الردية في ماله لو ادش لان القطع على محلا معصوما
 والسراية حلت محلا غير معصوم فاعبر القطع له السراية في نصف الردية وانما يجب في ماله لان
 العبد لا يتحمل العاقلة وانما لا يجب للعقاص لوجود الشهادة ومدا الارتداد وقوله كذا كذا
 بدار الحرب فتقضى به فان اسلم مهنه فانت منه كل اش اي فانت من ذلك القطع وانما يجب
 كل الردية لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت السراية منذ اعتد له صهره وبه يسود دمهاته
 وعند محمد يجب النصف مهنه لان الارتداد امدر السراية فلا يتقلب بالاسلام الى الضمان
 ثم مكاتب ارتد فكل فاذ باله فقتل فبذلك السيد وما بقى لوارثه ووجان ارتد فكل فونرت
 في ثم الولد فظهر عليهم فالولدان في والاولى يحرم على الاسلام لا ولو نش وفي رواية الحسن
 بغير ولد الولد ايضا ومن ادعاه ان ولد الولد لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية ويضم في رواية الحسن

وصح ارتداد جميع يعقل واسلامه ويحبه عليه ولا يقتل ان ابى هذا عندنا وعندنا وان في الاما
 لا يصح ارتداده ولا اسلامه وتسا ان عليا رضي الله عنه سلم في صباه وصح النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه واقضى
 بذلك مشهور قال سبقتكم على الاسلام ثم اعلا ما بلغنا او ان حكم بالالكفاية ثم هم قوم من
 خروا عن طاعة الامام وعامم الى العود وكشف شبتهم فان خيرة واجتمعين حق لنا قالهم بدار الرد
 ان ان الحار وايضا مالوا الى فينة من المسلمين يستعينوا بهم واجتمعوا الى اخذوا فيه ان مكابا واجتمعوا
 فيه مقلدات قالهم بدار طلاقا لث في دم فان قتل المسلم لا يجوز ابتداء ونحن نقوله لكم بدار على دليله
 تعسكهم ثم واجتمعوا فان صبر الامام الى ان يردوا رعا لا يمكن وضع شرهم ثم وكجز عن جرحهم ثم اجنوا على
 الجرح ثم قتل وفيه خلاف في دم ايضام ويتبع موليهم فيمن لهم فينة ثم ان كان لهم فينة وفيه خلاف
 الشافعي دم ايضام ومن لا فلا ثم لا فينة له لا يجوز عليه حال كونه حيا ولا يتبع حال كونه موليا
 لانه لا خلاف ان يلحق بالفينة فلا ضرر في قتله فلا يقتل كونه مسلما ولا تسمية ذريتهم وجس
 ماله الى ان يتوبوا ويستعمل سلامهم وفضلهم عند الحام في خلاف في دم ولا يجب شي بقتل
 باع مقله ان ظهر عليهم ثم لان ولاية الام منقطعة عنهم م ولزعلوا عا حمر فقتل رجل من اهل
 ارضهم وظهر عليهم قتل به ثم هذا اذا لم يجر البغاة في ذلك الموضع الحام ثم لم يقطع ولاية الام
 عند ذلك الموضع في اية اقطاعهم م وباغ قتل عاد لا مدعي حقيقة يه شرف هذا عندنا وفيه
 وعندنا يوسف وان في ردهما اسم لا يثبت الباغي العادل سواد ادعي حقيقة او اقترانه على الباطل م
 كعكس في كاتبة العادل الباغي م فان اقترانه على باطل له ثم ان اقترانه على الباطل لا يثبت
 م وبيع السلاح من رده علم انه من اهل الفينة كره والا فلا كذا في القتيبة رفعه احب
 ومن ضعف ماله كذا في القتيبة ومنه في الاخرة رقة ونفقة وجنايته في بيت المال وارث له ولا يوفد
 من ارضه ونسبه من ادعاه ولورجلين او من نصفها علامة به اي ادعي رجلان نسبه فان وصف
 احد ما علامة في جسده وكان في ذلك صاذا فانت منه والا فها سواد ثم عطف على قوله ولورجلين
 قوله م او عبدا وكان جارا اي لكان المدعي عبدا يثبت نسبه منه كذا في القتيبة كذا في القتيبة
 في دار المسلمين الحرية او ذميا وكان مسلما لم يكن في ماله في القوت الزمير م وذميا ان كان
 فيهم م اي كان ذميا لادعي نسبه ذميا ووجد في مواهل الذمة وما شذ عليه لم صرف اليه بام
 القاضى وقيل بدونه ولللقطة قبض مبنية وتسليمه في حرفة لا انكاه ويصرف ماله وان اجابته في الاصح
 كتاب اللقطة م ص امانة لراشدها على ارضه يتبعها بها والا فمدر ليرثها المالك ارضه لله م اعلم ان الوارد

القتيبة في القتيبة في القتيبة
 يعني في القتيبة
 القتيبة في القتيبة في القتيبة
 القتيبة في القتيبة في القتيبة



كل صاحب فاديا والآة من الثاني وأن جعل باءه الا اول شئ من اعتداء صعد رم وعند من اذا جهل بأداء
الاول ربحه ولزاد يا من من كل قطعة من مثل ان ادى كل واحد بنية صاحبه والتفق اذا اتموا
في زمان واحد ولا يعلم تقدم احدهما على الآخر فمن كل غيب الآخر فان شئ من هذا امة باذن شريك
ليطارد في بلا شئ من اعتداء صعد رم وعند من يرجع الشريك على المشتري بنصف الثمن لان الشئ
ادى نصف دينه من مال الشركة ولا يضيفه دم زجارية دخلت في الشركة حال شئ ثم الاذن باسرى
للوطن اقضى المبة لانه لا يلحق كل الوطن الالبسة لانه لو باع نصيبه من شريك يقيم هذا نصيب مشترك بينهما
فلا يلحق الوطن واذا اقتصى المبة لا يكون على المشتري شئ من آخره كل بئسها ان للمبايع ان يطالب
المشتري بها ما شاء لان المفاضة يتقضى الكفالة
مكس الواقف والتصدق بالمنفعة لا توارثية وعند من موصى على ملك اسمه وقف فلو وقف على الفوائد
او بنى سقاية او فانا بنى السبيل او رباطا او جعل ارضه مقبرة لا يزال ملكا لواقف عنه وان ملك
موت فوان مت فقد وقفت في العجوة قد ذكرنا خلاف بيننا صيد وصاحبه رحمهم الله في
جواز الوقف فان الوقف لا يجوز عند بناءه على انه تصدق بالمنفعة ومن معدومة كمن الاصح ان خلاف
انما هو في لزوم فان الوقف غير لازم عند وتزعلق بالموت فحق التعليق بالموت روايتان عن
رواية يغير لزاما في رواية لا واضار في المتن من اذ ما عندنا فالوقف لازم وعليه الفتوى والاصل فيه
وقف الخليل عليه السلام الكعبة وعند من صيغة رم انما يلزم باهر الشئ ومنه ما قاله الا ان يكلمه حكم
والا في مسجد بنى وافور طريقه واذن للناس بالصلوة فيه وصح واعز وان جعل تحت سرداب لمصالح
اختلف في صيرورة المكان مسجد اعتداء يوسف رم يكنى بجد قوله جعلته مسجدا لان التسليم ليس
بشرط لزوم الوقف عند وعند من لا يبرئ صلح فيه جماعة وعند من صيغة يكنى صلوة واعز جعل
السرداب قبة لمصالح المسجد لا يمنع كونه مسجدا فان جعل لغيرها او وسط داره مسجدا واذن بالصلوة
فيه فلا الى ان جعلت السرداب لغير مصالح المسجد لا يصير المسجد مسجدا وكذا اذا جعل وسط داره
مسجدا واذن بالصلوة فيه لا يصير مسجدا لعدم افراز الطريق وعند من يوسف رم يزول بنفس القول
الى يزول ملك الواقف عن الوقف بنفس القول وعند من تسليم ان الفتوى قبضه شرط ثم ذكر فروعا
منه للاختلاف فقال في وقف الماشي الماشي لم يملك القسمة في المسجد والمقبرة لا يجوز الوقف
عند من يوسف رم ايضا في غير جواز الوقف عند ايضا وان اقبل القسمة فتوصل الاختلاف فيجوز
عند من يوسف رم لا عند من رم وينتفع بعقل ابي يوسف وجعل ثمة الوقف او الولاية لنفسه بشرط ان يشترط

في كل ما ذكرناه من الوقف
فان كان الوقف على
موت فوان مت فقد وقفت
في العجوة قد ذكرنا خلاف
بيننا صيد وصاحبه رحمهم
الله في جواز الوقف فان
الوقف لا يجوز عند بناءه
على انه تصدق بالمنفعة
ومن معدومة كمن الاصح
ان خلاف انما هو في لزوم
فان الوقف غير لازم عند
وتزعلق بالموت فحق التعليق
بالموت روايتان عن رواية
يغير لزاما في رواية لا
ااضار في المتن من اذ ما
عندنا فالوقف لازم وعليه
الفتوى والاصل فيه وقف
ال خليل عليه السلام
الكعبة وعند من صيغة
رم انما يلزم باهر الشئ
ومنه ما قاله الا ان يكلمه
حكم والاف في مسجد بنى
وافور طريقه واذن للناس
بالصلوة فيه وصح واعز
وان جعل تحت سرداب
لمصالح اختلف في
صيرورة المكان مسجد
اعتداء يوسف رم يكنى
بجد قوله جعلته مسجدا
لان التسليم ليس بشرط
لزوم الوقف عند وعند
من لا يبرئ صلح فيه
جماعة وعند من صيغة
يكنى صلوة واعز جعل
السرداب قبة لمصالح
المسجد لا يمنع كونه
مسجدا فان جعل لغيرها
او وسط داره مسجدا
واذن بالصلوة فيه فلا
الى ان جعلت السرداب
لغير مصالح المسجد لا
يصير المسجد مسجدا
وكذا اذا جعل وسط داره
مسجدا واذن بالصلوة
فيه لا يصير مسجدا
لعدم افراز الطريق
وعند من يوسف رم
يزول بنفس القول الى
يزول ملك الواقف عن
الوقف بنفس القول
وعند من تسليم ان
الفتوى قبضه شرط
ثم ذكر فروعا منه
للاختلاف فقال في
وقف الماشي الماشي
لم يملك القسمة في
المسجد والمقبرة لا
يجوز الوقف عند من
يوسف رم ايضا في
غير جواز الوقف عند
ايضا وان اقبل
القسمة فتوصل
الاختلاف فيجوز
عند من يوسف رم
لا عند من رم وينتفع
بعقل ابي يوسف
وجعل ثمة الوقف
او الولاية لنفسه
بشرط ان يشترط

ارضا اذا اشترى يوسف قامة من فان شرط الاستبدال لا يمنع حتى الوقف عند من يوسف اذا لا
مناقاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عند فانه يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط اذا اضعف
عن الرجوع ونحن لا نقتضيه به وقد شاعنا في الاستبدال من الفاء ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضية جعلوة
صية الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين فاعلموا ما فعلوا وشرط تمامه ذكر متصرف مؤيد وقال ابو يوسف رم
صح بدونه واذا انقطع صرف الى الفوائد وصح وقف العقار المنقول وعن محمد صفة وقف منقول فيه تعامل
كالناس والمير واليقودوم والمشار والجنابة وشاها والقدور والمجل والمصحف وعليه اكثر فقهاء الاصناف
فاذا صح الوقف لا يملك ولا يملك ان اعلم ان بعض المتأخرين جوزوا بيع بعض الوقف اذا خرب لعمارة
الباقى والاصح ان لا يجوز فان الوقف بعد الصفة لا يقبل الكل كالم لا يقبل الرقية وقد شاعنا فيه مثل
ما شاعنا في الاستبدال وكثير يجوز قسمة الماشي عند من يوسف رم فان القسمة في غير التملكيات تغلب
فيما جهة التملك لاجدة الافراز ومع هذا يجوز قسمة الماشي عند من يوسف رم مع انه لا يجوز التملك في الوقف
فيجعل جهة الافراز غالبية في الاوقاف فان وقف نصيبه من عقار مشترك يجوز للواقف ان يترقبه مع الشريك
وان وقف نصف عقار لحد له فالقاضي يقسم مع الواقف كثير لا يجوز قسمة الوقف بين ارف م وبيدار
من ارتفاع الوقف بجارية وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفوائد وان وقف على معين او اخره فلهما في
في ماله فان احتج بالان فقير آخر الحكم وعز باجرته ثم رد الى مصر ونقصه يعرف الى عارته او يترقب لوقت الحاجة
ايضا فان تعذر صرفه اليها بيع وصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مصارفه
باليه ويعقد بايجاب وقبول بلفظي ماضى وبغاط في التفسير الخسيس فبإدلة المال بالماله على صورته
ليس والاياب والقبول والتعاطي عند ما يد له والمادة تكون من الشئ فيها العلة الفاعلية ولا يقبل على
سبيل الترافع ليشمل ما لا يكون بترافع بيع الكثرة فانه بيع منعقد هو الصحيح انما قاله سبيل الان عند
البعث انما يتعقد بالتعاطي في البيع والشراء عند التبعيض لا يعطى من جاز فيه ويكون عند البعض
من اهل الجاهلية اذا اشاءوا ولم يكن معهم وعاد يجعل البيع فيه فقال ففارق في بالوعاد واعطى الثمن فهو
جائز ولو قال كيف شئ اخذ فقال ففارق في بالوعاد واعطى الثمن فهو جائز ولو قال كيف شئ اخذ فقال ففارق في بالوعاد واعطى الثمن فهو جائز
وعليه صفة درهم واذا اوجب واعز قبل الآخر في الجمل كل البيع بطل الثمن او تركه الا اذا ابرئ
طل ش الى قال بعث من ابرئ رم وذكر بدرهم فقبل اخر معا بترام يجوز وما لم يقبل بطل الايجاب
ان رجوع الموصى او قام ايها عن جلاله او قبل الزم البيع الى له بيت ضار الجمل فالتا في رم لما ذكر
الايجاب والقبول اذا كان يذكر الثمن والبيع وانما قدم ذكر الثمن لانه وسيلة الى حصول البيع وهو المقصود

المصالح
في كل ما ذكرناه من الوقف
فان كان الوقف على
موت فوان مت فقد وقفت
في العجوة قد ذكرنا خلاف
بيننا صيد وصاحبه رحمهم
الله في جواز الوقف فان
الوقف لا يجوز عند بناءه
على انه تصدق بالمنفعة
ومن معدومة كمن الاصح
ان خلاف انما هو في لزوم
فان الوقف غير لازم عند
وتزعلق بالموت فحق التعليق
بالموت روايتان عن رواية
يغير لزاما في رواية لا
ااضار في المتن من اذ ما
عندنا فالوقف لازم وعليه
الفتوى والاصل فيه وقف
ال خليل عليه السلام
الكعبة وعند من صيغة
رم انما يلزم باهر الشئ
ومنه ما قاله الا ان يكلمه
حكم والاف في مسجد بنى
وافور طريقه واذن للناس
بالصلوة فيه وصح واعز
وان جعل تحت سرداب
لمصالح اختلف في
صيرورة المكان مسجد
اعتداء يوسف رم يكنى
بجد قوله جعلته مسجدا
لان التسليم ليس بشرط
لزوم الوقف عند وعند
من لا يبرئ صلح فيه
جماعة وعند من صيغة
يكنى صلوة واعز جعل
السرداب قبة لمصالح
المسجد لا يمنع كونه
مسجدا فان جعل لغيرها
او وسط داره مسجدا
واذن بالصلوة فيه فلا
الى ان جعلت السرداب
لغير مصالح المسجد لا
يصير المسجد مسجدا
وكذا اذا جعل وسط داره
مسجدا واذن بالصلوة
فيه لا يصير مسجدا
لعدم افراز الطريق
وعند من يوسف رم
يزول بنفس القول الى
يزول ملك الواقف عن
الوقف بنفس القول
وعند من تسليم ان
الفتوى قبضه شرط
ثم ذكر فروعا منه
للاختلاف فقال في
وقف الماشي الماشي
لم يملك القسمة في
المسجد والمقبرة لا
يجوز الوقف عند من
يوسف رم ايضا في
غير جواز الوقف عند
ايضا وان اقبل
القسمة فتوصل
الاختلاف فيجوز
عند من يوسف رم
لا عند من رم وينتفع
بعقل ابي يوسف
وجعل ثمة الوقف
او الولاية لنفسه
بشرط ان يشترط

اي الايجاب والقبول

والوسائل مقدمة المقاصد فقال في صحيح في العوض المثار إليه بلا علم بقدر ما وصفه في غير المثار إليه
شأنه فإنه يشترط له بدمر أن يذكر قدره ووصفه وبمخرجه وإلى أجل علمه وبالنفذ المطلق إلى يوم يذكر
صفته بأن قيل بعث بعث ورامم فان استوت مائة النقد فعلى ما قدر به من النوع
فما يرى يقع البيع على عشرة ورامم أن نوع كان إلى يعطى المشتري إلى نوع شأده وان اختلفت
فعلى البروكة وفدان استوى رواجها إلى في صورة اختلاف مائة النقود إلا أن يميزها
إلى أحد النقود ومنه المشتري منقطع لأن البحث في البيع بالنقد المطلق فلا يكون حال بيان
النقد من جنس حوالا اطلاق النقد ثم بعد ذكر النقد شري في ذكر البيع فقال في وفي الطعام
كيله وجزا فان بيع بغير جنس وإناؤه وجر معين لم يذكر قدره وفي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا
شأنه إذا قال بعث من البصرة كل صاع بدرهم في صاع واحد وفي كل ما ان سمي بجلد قفرا أنها
في إلى قال بعث من البصرة وهي عشرة اقفة لكل قفيرة بدرهم صاع في الطلح وفسد في الطلح في بيع
بشرية في ثوب كل ثبة او ذراع بكذا لان البيع لا يكون إلا في واحد وذكر الواحد متفاهة وكذا
كل معدود متفاهة فان باع صبرة على مائة صاع باءة وسمى أقل أو أكثر اقل المشتري الأقل بحصة
او في البيع وما زاد للبايع لانه لم يبيع إلا مائة صاع والزائد له وان باع اندر ذراع بمكذا اقل
لجل النذر او تركه والاكثر له بلا خيار للبايع فله ان النذر في الثوب وصف والمراد بالوصف الاحمر الذي اذا
قام بالمثل يوصف في ذلك المثل حسنا او قبحا فالكيفية المحضة لا يكون من الاوصاف بل هي اصل لان الكيفية
عبارة عن قلة الاجزاء وكثرةها والشئ انما يوجد بالاجزاء والوصف ما يتقدم بالشئ فلا بد ان يكون حورا
عن وجود كل شئ فالكيفية التي تختلف بها الكيفية كالذراع في الثوب امر مختلف بين من الزيد عليه
فان الثوب اذا كان عشرة اذرع يساوي عشرة ونايمه وان كان تسعة اذرع له يساوي تسعة ونايمه
لانه لا يكفي جبة والعشرة يبقى فوجود الذراع الزايد على التسعة يزداد تسعة حسنا فيصير كالاوصاف
الزائدة فلا يقابلها شئ من الثمن إلى النخذ لا يتقسم على الاجزاء كما يتقسم في الخطمة فانه اذا كان عشرة
اقفة بعشرة ورامم كان قفيرة واحد بدرهم ولا كذلك في الثوب فاذا باع عشرة اذرع بعشرة وكان
الثوب تسعة اذرع كما في مسئلتنا لا يافد بتسعة بل ان شاء اقل بعشرة وان كان زائدا كان للمشتري
فأبى باع بهذا الثوب فوجد المشتري فيه امر اخر عو بالكان للمشتري كما اذا اشترى عبدا فوجده كاتبا
وان قال كل ذراع بدرهم اقل بحصة او تركه وكل لاكثر كل ذراع بدرهم اوضح فله ان اقل كل ذراع
بدرهم فلا بد من رعاية هذا المعنى وأعلم ان المسئلة ما اذا باع على انه عشرة اذرع بعشرة كل ذراع بدرهم فله

سبعة اذرع او احد عشر ذراعاً لو كان تسعة ونصف او عشرة ونصف فحكم ليس كذلك على ما سياتي
في هذه الصفحة. وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم لاي بيع عشرة اذرع من مائة تن وارضى هذا عند
وقالوا صح في الوجهين لانه باع عشرات عامن الدرار ولي ان في الثاني البيع محل الذرع وهو مبيع مجهول
لاشياء بخلاف السهم ولا يبيع عدي على انه عشرة انواب ومثوا قل او اكثر ثلاثة اذ كان له قل لا يترك
من مائة ليس بوجوده فيكون حصته الموجود بمحولة فان كان اكثر لا يكون البيع معلوماً ولو بيع لكل ثلثا
مئة في الاقل بقدره وفيه وقد في الاكثر ثلثه ان البيع مجهول وفي بيع ثوب على انه عشرة اذرع لكل ذراع
بدرهم اذ بعثت في عشرة ونصف بلا خيار وبسبعة في تسعة ونصف ان شاء وقال ابو يوسف ان
شاء اخذ باحد عشر في الاقل وبعثت في الثاني وقال محمد بن ابي اسحاق اذ بعثت في عشرة ونصف في الاقل وبعثت
ونصف في الثاني لان من ضرورية مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة تسعة بنصفه ولا يبي يوصف درهم
انه لا يفرده كل ذراع يتركه كل ذراع من ثوب وقد انتقص ولا يبي يوصف درهم ان الذراع وصفي
وانما اخذ حكم المحدث بالشرط ويولد عقيد بالذراع في اقله عاد الحكم الى الاصل م وصح بيع البهر في السهل
في قنطرة. والباقي مثلاً والارز والسهم في قنطرة مبيع البهر في السهل يجوز عندنا وعندنا في درهم قولنا وبيع
الباقي الا مثلاً لا يجوز عندنا والجوز واللبون والتمرة في قنطرة الاول وانما قال في قنطرة الاول وله ان فيه
خلاف ان في درهم امان قنطرة الثاني فيجوز اتفاقاً م وبيع ثمة لم يبدأ بصلها او قدرها ويجزئها
وشرط تركها على الشجرة يفسد البيع كما استناد قدر معلوم منها في باع الثمرة النخل وسنته قدر لا يجوز
البيع له نهراً لا يبق شيء بعد المشتري م اجرة الليك والعقد والوزن والذراع على البائع واجرة وزن
التمر ونقد على المشتري في بيع سبعة بغير سلم التمر مثلاً وفي غير ذلك ما مثلاً ان بيع السعة
بالتمر ان بالدرهم او الدرنا يفسد التمر الا ان السعة يتعين بالبيع والدرهم والدرنا يفسد لا يتعين الا
بالسليم فلا بد من تعيين ثلثا درهم الربوا او في غيره اي بيع السعة بالسعة وهو بيع المعاوضة وفي
بيع التمر بالتمر الى الصرف سلماً معاشاً وبها في التمييز وعدمه م وصح خيار الشرط
لحل من اليد قد يزرع والماثل في ايام او اقل له اكثر الا انه يجوز له ان يبيع في الثلث اذا بيع بشرط الخيار
اكثر من ثلثة ايام له يجوز البيع مثله فاما ان كان في ثلثة ايام فجاز البيع عند ثلثة ثلثة فاما ان كان
م فان الشترى على انه ان لم ينفذ ثلثة ايام فلا يبيع ميع والى اربعة له فان نفذ في الثلث جاز انما
ادخل لفظ القاد في قوله فان الشترى له في قوله فمسلط خيار الشرط لان خيار الشرط انما شرع ليدفع بالبيع

سواء كان الضمير تائيدا او انفرادا وغيره فان كان الخيار بغير التائيد من صور خيار الشرط فانما يخرج
 به يكون من فروج خيار الشرط هذا الذي ذكره قوله ابو صعب واء سوف رم ما م خلا فالمراد بان يكون
 في الاكثر فهو جري على اصله في التجوز والكثر واو صنفه رم على اصله في عدم التجوز في الاكثر او ابا
 انما لم يجوز مينا جري على القياس وجوز فيه له ثوابين عمره اسم عنه فانه جوز الى شهرين م ولا يجوز
 مبيع عن ملك بايعه مع خياره فان قبضه المشتري فملكه عليه بالبيعة له بالخيار اشتري ثراي بشرط
 خيار البايع فقبضه المشتري فملكه في يد بايعه عليه القيمة له نه مقبوض على سوم اشري ومضمون
 بالبيعة م ويجز مع خيار المشتري وملكه في يد بايعه كسقيته اي اذا كان الخيار للمشتري لا يملك المشتري
 عنده صعبه فالاها وقبض المشتري فملكه او قبض في يد بايعه بالخيار وله يملكه المشتري فان
 اذا كان الخيار للمشتري وقبض المشتري فملكه وتقيته في يد بايعه بالخيار لا يملكه المشتري عنده صنفه رم
 فله فالاها وثمة الخلاف تظهر من المسائل ومي قوله فشراد عرسه بالخيار لا يملكه من عند صنفه رم
 لعدم الملك وعدم ما يفسد وان وطئها ردها لانه بائنا في البكر الى ان وطئها المشتري
 في ايام الخيار يملك ردها عنده صنفه رم لهذا الوطئ بالنكاح فلا يجوز اجانته الا ان يكون بكر الا انه
 نقصها بالوطئ فلا يملك الرد وعدم ما يملك الرد وكذا كان ثبنا له ان المشتري قد ملكه ففسد النكاح
 فالوطئ يكون بملكه يميز فيكون اجانته وله يعقوب قديم عليه في مودة خياره فان ان اشتري
 قديم بالخيار له يعقوب عنده صنفه رم في ايام الخيار فالاها م وله من شراء قائل ان ملكك عبدا
 فهو حر اي ان قال ان ملكك عبدا فهو حر فشره بالخيار له يعقوب في ايام الخيار عنده صنفه رم
 لعدم الملك وله بعد صنفه المشتري في المدة من السهر اية اي ان اشتري امه بالخيار في وقت
 في ايام الخيار فهو الحيفه لا تقدم الاستبراء عنده صنفه رم لان الاستبراء انما يجب بعد ثبوت الملك
 م وله استبراء على البايع ان روت عليه بخياره م ليردت الامه اشتراة بالخيار لا يجب الاستبراء
 على البايع عنده صنفه رم لان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك ولم يوجد عنده صنفه رم
 حيث لا يملك المشتري ومن ولدت في المدة بالنكاح له تقيته ام ولدت اي ان اشتري زوجة بالخيار
 فولدت في ايام الخيار في يد البايع له تقيته ام ولدت المشتري في ملكه امه عنده صنفه رم وعند مام
 ولدت له ولدت في ملك المشتري فلا يملك الرد وانما قلنا في يد البايع حتى لو قبض المشتري وولدت
 في يد تقيته ام ولدت له تقيته بالولادة فلا يملك الرد فصارت ملكا للمشتري فالولادة وتقيته فملكه

هذا هو الوجه في خيار الشرط فان كان الخيار بغير التائيد من صور خيار الشرط فانما يخرج به يكون من فروج خيار الشرط هذا الذي ذكره قوله ابو صعب واء سوف رم ما م خلا فالمراد بان يكون في الاكثر فهو جري على اصله في التجوز والكثر واو صنفه رم على اصله في عدم التجوز في الاكثر او ابا انما لم يجوز مينا جري على القياس وجوز فيه له ثوابين عمره اسم عنه فانه جوز الى شهرين م ولا يجوز مبيع عن ملك بايعه مع خياره فان قبضه المشتري فملكه عليه بالبيعة له بالخيار اشتري ثراي بشرط خيار البايع فقبضه المشتري فملكه في يد بايعه عليه القيمة له نه مقبوض على سوم اشري ومضمون بالبيعة م ويجز مع خيار المشتري وملكه في يد بايعه كسقيته اي اذا كان الخيار للمشتري لا يملك المشتري عنده صعبه فالاها وقبض المشتري فملكه او قبض في يد بايعه بالخيار وله يملكه المشتري فان اذا كان الخيار للمشتري وقبض المشتري فملكه وتقيته في يد بايعه بالخيار لا يملكه المشتري عنده صنفه رم فله فالاها وثمة الخلاف تظهر من المسائل ومي قوله فشراد عرسه بالخيار لا يملكه من عند صنفه رم لعدم الملك وعدم ما يفسد وان وطئها ردها لانه بائنا في البكر الى ان وطئها المشتري في ايام الخيار يملك ردها عنده صنفه رم لهذا الوطئ بالنكاح فلا يجوز اجانته الا ان يكون بكر الا انه نقصها بالوطئ فلا يملك الرد وعدم ما يملك الرد وكذا كان ثبنا له ان المشتري قد ملكه ففسد النكاح فالوطئ يكون بملكه يميز فيكون اجانته وله يعقوب قديم عليه في مودة خياره فان ان اشتري قديم بالخيار له يعقوب عنده صنفه رم في ايام الخيار فالاها م وله من شراء قائل ان ملكك عبدا فهو حر اي ان قال ان ملكك عبدا فهو حر فشره بالخيار له يعقوب في ايام الخيار عنده صنفه رم لعدم الملك وله بعد صنفه المشتري في المدة من السهر اية اي ان اشتري امه بالخيار في وقت في ايام الخيار فهو الحيفه لا تقدم الاستبراء عنده صنفه رم لان الاستبراء انما يجب بعد ثبوت الملك م وله استبراء على البايع ان روت عليه بخياره م ليردت الامه اشتراة بالخيار لا يجب الاستبراء على البايع عنده صنفه رم لان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك ولم يوجد عنده صنفه رم حيث لا يملك المشتري ومن ولدت في المدة بالنكاح له تقيته ام ولدت اي ان اشتري زوجة بالخيار فولدت في ايام الخيار في يد البايع له تقيته ام ولدت المشتري في ملكه امه عنده صنفه رم وعند مام ولدت له ولدت في ملك المشتري فلا يملك الرد وانما قلنا في يد البايع حتى لو قبض المشتري وولدت في يد تقيته ام ولدت له تقيته بالولادة فلا يملك الرد فصارت ملكا للمشتري فالولادة وتقيته فملكه

م وملكه في يد البايع عليه ان قبضه المشتري باذنه واودعه عن لا ارتفاع القبض بالرد
 لعدم الملك شي اي المشتري بالخيار ان قبضه مشتراه ثم اودعه البايع فملكه في يد البايع فملكه
 يكون على البايع لان القبض قد ارتفع بالرد لان المشتري لم يملكه فلا يصح الايداع برده
 الى البايع يكون رفع القبض فيكون الملك قبل القبض فيكون على البايع وعند مام ملكه
 المشتري صح ايداعه ولم يرتفع القبض فطانه ملكه في يد المشتري فيكون الملك من ماله
 م وبق خياره ما دون شهر بخياره واهراه بايعه عن ثمنه في المرة لان الماذون يلى عدم
 التمليك فمالي المشتري عبدا ما دون سن بالخيار واهراه بايعه عن ثمنه في مرة الخيار يلى
 خياره عند باي صنفه رم وعند مام لا يلى بالخيار لانه ان بقى كان له ولاية الرد فردد
 يكون تليها بغير عوض والماذون لا يملك ذلك وعند باي صنفه رم مام يملكه فرد م يكون
 امتناعا عن التمليك والماذون ولاية ذلك فانه اذا اؤتميت له شيء فلم ولاية ان لا يقبله
 م وطل شراد ذي من ذي فخر بالخيار ان اسلم يملكها مام باسقاط خياره
 اي اشتري ذي بشرط خياره من ذي فخر اسلم المشتري بطل شراده لانه ان بقى فقد
 اسقاط خياره يملكه المشتري فليزم تمكك السلم الخ وعند مام يفسد الشراد وطل الخيار لانه
 لو بقى يملك رد م والرد يكون تليها فاسلم لا يملك تمليك الخ فمن المسائل غرات الخلاف
 ومن له الخيار بحية وان جعل صاحبه م ولا يفسد بلا علم اي فسخ من له الخيار لا يفسد
 بلا علم صاحبه فالاها يوسق والشا في مام انه ان شرط علم صاحبه لم يبق فائدة في
 شرط الخيار لان صاحبه ان اخطى في مودة الخيار فلم يصل بالخيار فيتم العقد فيفسد من له
 الخيار م فان فسخ فعلم في المدة الفسخ والام عقد ويورث خيار العيب والتعيب
 لا الشرط والروية بخيار التعيين ان يشتري احد النوبين مع ان يميز اياها وخيار الشرط
 يورث عند الشا في ايضا وخيار الروية لا ياتي على مزمع لان شرائه لم يجرز عند
 م وان اشتري وشرط الخيار لغيره فاتي اجاز او نقض صح ذلك فان اجاز احدهما وفسخ الآخر
 فالاها اولي ولو وجد امه فالفسخ اولى قالوا لان شرط الخيار لغيره فمما قلنا انما ثبت بطريق
 انبائه عن العاقد فيثبت له اقتضاء ا قوله اذا اشتري على ان الغير بالخيار لا يثبت الخيار لا
 برضة المتعاقدين فيكونا بايعا عن المتعاقدين ثم رضى البايع بخيار الغير لا يقتضيه رضاه بخيار المشتري
 م ويبع عبدين بالخيار فاحدهما صح ان فسخ لطل وعين محل الخيار وفسخ الاوهم البايع ثم ومي ما

وقف
 وقف

هذا هو الوجه في خيار الشرط فان كان الخيار بغير التائيد من صور خيار الشرط فانما يخرج به يكون من فروج خيار الشرط هذا الذي ذكره قوله ابو صعب واء سوف رم ما م خلا فالمراد بان يكون في الاكثر فهو جري على اصله في التجوز والكثر واو صنفه رم على اصله في عدم التجوز في الاكثر او ابا انما لم يجوز مينا جري على القياس وجوز فيه له ثوابين عمره اسم عنه فانه جوز الى شهرين م ولا يجوز مبيع عن ملك بايعه مع خياره فان قبضه المشتري فملكه عليه بالبيعة له بالخيار اشتري ثراي بشرط خيار البايع فقبضه المشتري فملكه في يد بايعه عليه القيمة له نه مقبوض على سوم اشري ومضمون بالبيعة م ويجز مع خيار المشتري وملكه في يد بايعه كسقيته اي اذا كان الخيار للمشتري لا يملك المشتري عنده صعبه فالاها وقبض المشتري فملكه او قبض في يد بايعه بالخيار وله يملكه المشتري فان اذا كان الخيار للمشتري وقبض المشتري فملكه وتقيته في يد بايعه بالخيار لا يملكه المشتري عنده صنفه رم فله فالاها وثمة الخلاف تظهر من المسائل ومي قوله فشراد عرسه بالخيار لا يملكه من عند صنفه رم لعدم الملك وعدم ما يفسد وان وطئها ردها لانه بائنا في البكر الى ان وطئها المشتري في ايام الخيار يملك ردها عنده صنفه رم لهذا الوطئ بالنكاح فلا يجوز اجانته الا ان يكون بكر الا انه نقصها بالوطئ فلا يملك الرد وعدم ما يملك الرد وكذا كان ثبنا له ان المشتري قد ملكه ففسد النكاح فالوطئ يكون بملكه يميز فيكون اجانته وله يعقوب قديم عليه في مودة خياره فان ان اشتري قديم بالخيار له يعقوب عنده صنفه رم في ايام الخيار فالاها م وله من شراء قائل ان ملكك عبدا فهو حر اي ان قال ان ملكك عبدا فهو حر فشره بالخيار له يعقوب في ايام الخيار عنده صنفه رم لعدم الملك وله بعد صنفه المشتري في المدة من السهر اية اي ان اشتري امه بالخيار في وقت في ايام الخيار فهو الحيفه لا تقدم الاستبراء عنده صنفه رم لان الاستبراء انما يجب بعد ثبوت الملك م وله استبراء على البايع ان روت عليه بخياره م ليردت الامه اشتراة بالخيار لا يجب الاستبراء على البايع عنده صنفه رم لان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك ولم يوجد عنده صنفه رم حيث لا يملك المشتري ومن ولدت في المدة بالنكاح له تقيته ام ولدت اي ان اشتري زوجة بالخيار فولدت في ايام الخيار في يد البايع له تقيته ام ولدت المشتري في ملكه امه عنده صنفه رم وعند مام ولدت له ولدت في ملك المشتري فلا يملك الرد وانما قلنا في يد البايع حتى لو قبض المشتري وولدت في يد تقيته ام ولدت له تقيته بالولادة فلا يملك الرد فصارت ملكا للمشتري فالولادة وتقيته فملكه

و جنون الصغير عيب ابد ايرد من جن في صفة عنده ثم عند مشتريه فيه او في كبره والبخر والدم
والزنا والبول منه عيب فيها لا فيه والكل عيب فيها والاشفاة وارفعه حيف بنت سبع عشرة
سنة لا اقل عيب شيان ظن عيب قديم بعد عاظم حدث عنده اخر فلم نقصان لارده الا برضا
بايع كسب شراء فقطع وظن عيب وباعه اذن تذكر فلا يرده مشتريه ان باعه غدا لا يرجع
بالنقصان لرباعه لغير البايع كان ليرى يقول انا اذن معيا والمشتري بالبيع يكون مابا لبيع
فلا يرجع بالنقصان ثم فان ظاهرا او صفة اخرى او السوي بسم في ظن عيبه لا يافده بايم
ورجعه بنقصانه ان رجعه المشتري بنقصان العيب ولا يكون لبايع ليرى يقول انا اذن
معيا لا قلاط مكل المشتري بالبيع وسوا خطه والصبي والسم من كس لوباعه بعد روية عيبه ان
كما يرجع المشتري بنقصان العيب باع الثوب الخط او المصوغ او السوي الملتوت بعد روية
عيبه لانه بايع لم ير ما يكل البيع اذ قبل البيع لم يكن للبايع اذن معيا لا قلاط مكل المشتري
فلم يطل صو الرجوع بالنقصان او اعقده قبلها جانا او دبره او استول او مات عند قبلها
لها ان قبل روية العيب صورة السائل انه اعتق المشتري العبد جانا او دبره او استول
المشتري او مات المشتري في يد المشتري ثم اطلع على عيب رجعه بالنقصان م وان اعتقده على ماله
او قتل او اهل الطعام كدم او بعضه او بس الثوب فخره لم يرجع في حياض الموت لا يطل الرجوع
بنقصان العيب لانه لا يصح للمشتري فيه والاعاقا جانا لا يطل ايضا احسان والقيس لا يطل
لان الاعاقا يصنع فصار كالقتل وصم الاخوان ان الاعاقا لم يشهدان شبه بالقتل في ان بعض
المشتري وشبه بالموت فلهذا لا يصح في الادعي اولى فكان المكل موقفا الى زمان العوق فهو عود الى
الحالة الاصلية فان كان بعد روية العيب عيبا غير ذلكا شبهه فلا رجوع له بخلاف الموت بعد روية العيب
فان في الرجوع فيه ثابت ولن كان قبل روية العيب عيبا من ذلكا شبهه حتى يكون فيه الرجوع واما السائل
الاخر فلا رجوع بالنقصان فيها ولن يشرى بيضا او بطيئا او ضاررا او جونا انكسر فوجد فاسدا فلم
نقصانه في التيق به وكل ثمنه غير ومن باع مشريه ورد عليه عيب بنقصان باقرار او بينة او كولو ردة
على بايعه ومن رده ثمنه ما لا يفسد شيئا ثم باعه فادعي المشتري الثاني عيبا على المشتري الاول
واثبت ذلك بينة او بانكول او بالقر او فقصي القاضي فرد على بايعه كان له ان يخاصم البايع الاول
قاضي العارية معنى القناء بالقران انه انكره بالقران فثبت بالبينة فان قيل المشتري الاول اذا انكره ان عيب
فثبت من البينة صار كانه اقر عند القاضي فان الثابت بالبينة كالثابت عيانا فيثبت لانه لا يكون له ولا لارده

على البايع الاول سواد اقر عند القاضي او انكره بالقران فثبت بالبينة لان الاقرار في قاهرة فاق
قايده في قوله معنى القناء بالقران انه انكره بالقران فثبت بالبينة لان الاقرار في قاهرة فاق
الرد على المشتري الاول رد على بايعه بل ان يخاصم بايعه فان المشتري الثاني اذا اثبت ان العيب
في يد المشتري الاول ورد عليه فالمشتري الاول ان اثبت ان العيب كان في يد بايعه رد عليه والا فلا
والوقت بين اقراره عند القاضي وبين اثبات اقراره بالبينة انه اذا اقر عند القاضي يكون طامعا في اقرار
البيع فصار كالمشتري من المشتري الثاني فلا يكون له ولا يرد الى البايع الاول اما اذا انكره اقراره
بالبيع فثبت بالبينة لم يكن طامعا في الاقرار فيكون اقراره حكم الغيبه كانه لم يبيع فيكون له الحياض ثم يخاصم
وقد قيل عند المسئلة فيما ادعى المشتري الثاني على المشتري الاول من العيب كان في يد البايع الاول
فثبت للمشتري الاول ولا يطلن في خصم بايعه اقول فيه نظرا لانه اذا ادعى ان العيب في يد البايع الاول واقام
عليه البينة وقضى على المشتري الاول فلهذا القضاة ليس بقضاء على البايع الاول وعند البينة لم يتم
على البايع الاول ولا على نايمه لان ما يدعى على الغائب ليس سببا لما يدعى على الحاضر فان قبض
مشتريه وادعى عيبا لم يجز على دفع ثمنه فخره خلف بايعه او يقيم بينة في قوله او يقيم عطف على قوله
لم يجز وليس عطف على قوله خلف بايعه لانه حينئذ يكون اقامة البينة غاية لعدم الجهر فان اقام البينة يتبين
عدم الجهر فيلزم الجهر على دفع الثمن عند اقامة البينة على العيب فالحاصل كالمشتري اذا ادعى عيبا
يقيم بينة على دعواه ويرد وان لم يكن له بينة خلف بايعه انه لا عيب ويثبت الجهر على دفع الثمن لا
قيل خلف فاصلا مريضا ثابت اما اقامة البينة او عدم الجهر على دفع الثمن في خلف فان نصيب
او يقيم ثمنه ويعد ان يكون المراد بعدم الجهر على دفع الثمن عدم الجهر على دفعه بشرط ان يكون واجبا
حكم البيع ومنه مخفى باصلا مريضا اما الخلف على ان لا عيب فيثبت الجهر على دفع الثمن اقامة البينة
على وجود العيب فيثبت الجهر البيع والابق الثمن واجبا يتبين عدم الجهر بشرط كونه واجبا وعند غيبة
شهوده دفعه ان خلف بايعه ان لا عيب ولزمه عيبه ان نكل غدا ان قال المشتري شهودي عيب
دفع الثمن لخلف بايعه لولا عيب وان نكل البايع يثبت العيب فان ادعى اباة اقام بينة او لا انه
ابى عند ثم خلف بايعه باية لقد باع وسلم وما بالي قط او باية ماله هو الرد عليك من دعواه من
او باية ما ابى عندك قط لا باية لقد باعه وما به هذا العيب ولا باية لقد باعه وسلم وما به هذا العيب
شأننا لا خلف بل يميز الطريقين اذ في الاول يمكن لا يكون له بينة في وقت البيع فوجدت بعد البيع قبل التسليم وعلى هذا
التقدير البينة هو الرد ايضا واما في الثاني فلان البايع يمكن لا يثبت بان يكون المراد من العيب كونه موجودا

انما يثبت

عند البيع والتسليم يعني لزوم وجود العيب عند كل واحد منهما متفق فيمكن ان كان موجودا عند التسليم
لا يبيع فان قلت هذا لا يثبت في قول القائل وسلم وما ابى قط الى وجعلنا ما ابى
عند وجود كل واحد فيمكن ان قد ابى عند وجود التسليم لا يبيع قلت كلمة قط بينا في هذا المعنى لانها
موضوعة للعموم السب في المذهب وذلك المعنى هو سلب العموم وعندهم بينة المشتري على العيب عند كل
بايع عند ما انما يعلم انه ابى عند واقتلوا في قوله اني ضيفه رم من قد ذكره في المشتري اقام بينة
اولا انه ابى عند فان لم يكن بينة يخلو بايع عندهما انك ما تعلم انه ابى عند المشتري لقوله عم
البينة على المدعي واليمين على من انكر فكل من ثبت بالبينة فعندهما العجز عنها يتوجه اليمين على النكر واقتلوا
رهم اسم على قوله اني ضيفه ووجه عدم الاختلاف لزم اليمين لا يتوجه الا على الخصم ولا يصير خصما الا بعد قيام
العيب عنده فلا يكتفي اثبات هذا بالخلف لانه قد ذكر اما البينة فقد يقام بغيره فصحا كذا لا تخلف بغيره
والفرق لزوم وجوب الخلف ضرر فاذا لم يكن خصما فلا وجه للزوازم الضرر عليه بخلاف اقامة البينة اذ الذي
مختار في اقامة البينة في احوال من الزام الضرر عليه فعمل اقامة البينة طريقا لا ثبات كون خصما لا تخلف
م ولو قال بايع بعد ان قبض بكن من البيع مع آخر وقال المشتري بل من هذا اوصد فالقول له ان اظهر في
البيع بعد ان قبض عيب فرده المشتري ويطلب المثل فيقول البايع هذا الخنزير مقابل هذا الشيء
مع غيره آخر ويقول المشتري بل هو مقابل هذا الشيء وصد فالقول له مع اليمين لان الاختلاف وقوي
مقدار القبول فالقول للبايع في الغصب م وكذا اذا اتفقا في قول البايع واقتلوا في القبول
شاي اتفقا في لزوم البيع شيان واختلفا في القبول فقال المشتري فبعت اعدما فقط وقال البايع
بل قبضتها فالقول للمشتري ما امرت م ولو شري عبدا بغير صفقة وقبض اعدما ووجبه اوبا لا آخر
عيبا اعدما او ردهما ولو قبضها رده المبيع فاصلة في الصفقة انما يتم بالقبض قبل القبض
لا يجوز تزوين الصفقة وبعد القبض يجوز وكبلى او وزنى قبض ان وجب بعضه عيبا رده
او اذنه لانه اذا كان من جنس واحد في كسبي واحد وقيل هذا الحان في وعاد اعدما لو كان في
وعائنه فهو بمنزلة عبدا بغير فيه والوعاء الذي فيه العيب ولو كسبي بعضه لم يرد باقية بخلاف النوب
لانه لا يضره التبعض والاتفاق لا يبيع تمام الصفقة لان تمامها برضى العاقدين ومن بعد القبض اما
لو كسبي بعضه قبل القبض فله المشتري في الفسخ في الباقي لتفوق الصفقة قبل التمام اما في النوب
فالتبعض يضره فلم يناف في الباقي ومداواة العيب ركوبه في حاجته رضى ولو كسبي رده او سبي علفه
ولا يرد منه فلا ولو قطعه بعد قبضه وقتل بكن عن رده واخذ منه في الرد في صورة القبول اما في القتل فإرد

بل هذا الخنزير عنده ضيفه رم لان هذا بغير له الاتفاقا عنده واما عند ما فيمنه العيب فيقدم
بدر من هذا العيب ثم هذا العيب فيضمن البايع تفاوت بينهما كما اشترى ما ملأ فولدت في
يرس بالولادة فانه يرجو بفضل ما بين قيمتهما صاعدا وغيره صاعدا ولا يبيعه رم لرسب الملك كان
في يد البايع فاذا جعل في يد المشتري يكون مضافا الى ذلك السبب بخلاف الحل فان الحل ليس سببا
للملك م ولو باع وبرى من كل عيب صحيح ولم يبعدها وعندها في لا يبيع بناء على اصل
لن البراءة عن الحقوق المجهولة لا يبيع عنده وعندنا يبيع اذا اسقاط المجهول لا يضر لانه لا يفضي اليه
المنازعة ثم من البراءة يشمل العيب الموجود وايضا العيب الحادث قبل القبض عند كونه
وعنده لا يشمل العيب الحادث في البيع المصنف ونظير بيع ما ليس له كالدوم
والهيئة والحر والبيع به وكذا بيع ام الولد والمدر والمطاط وبيع ما لا غير متقوم كالخمر والخمر
بالخنزير اعلم ان المال عين يجري فيه التناقص والابتداء فيخرجه في الشراء وفوقه والدم والهيئة
التي ماتت حقت انفسه اما التي حقت او جرحت في غير موضع الذي كما موعاة بعض الكفار
وذا يجرى الجوسية قال الا انها غير متقومة كالخمر والخمر من هذا لانه لا يجري فيه الابتداء بل هو مبتدئ
والمال الغير المتقوم ما امرنا باهانة كسبه في غير مبتدئ ما لا متقوم وما ليس له فالبايع فيه باطل سواء جعل
مبيعا او غنا وكل ما هو مال غير متقوم فان بيع بالخمر بالدرهم او الدنانير فالبايع باطل ولو بيع بالعرض
او بيع العرض به فالبايع في العرض فاسد فالباطل هو الذي لا يكون مبيعا باصلا والفاسد هو الذي لا
باصلا لا يوصفم وعندها في لا فرق بين الباطل والفاسد وتحقيق هذا في اصول الفقهاء
وبيع فزخم الى جرحه ودية ضمنت الى ميتة ولو بيع عن كل ومعه في فزخم الى جرحه ودية ضمنت
لان المدر يجرى للبيع عند القبض فيطل لانه لا تسري الى الغير ككسب في وقف في البيع وفرد
بيع العرض بالخمر وعكس اي البايع فاسد في العرض حتى يجب قيمته عند البعض ويملك مولا القبض
كسب البايع في الخمر باطل حتى لا يملك غير الخمر ولم يجرى بيع سكر بغيره او صيد والحق في حقيقة لا يوفدتها
بلا حيلة ومعه لافضل بلا حيلة الا اذا دخل بغيره ولم يدره حتى دخل بغيره وسد مدخله
يجوز بيعه لان سدا مدخل فعل اختياري موجب للملك واعلم ان نظم كثير من اسباب سكر واحد
وقال لم يجرى كسبه بغير البايع باطل او فاسد وانما ليس ذلك لانه في السمل الذي لم يصد شي
ان يكون البايع باطلا اذ كان بالدرهم والدنانير ويكون فاسدا اذ كان بالعرض لانه في غير متقوم لان التوقف
بالاخر اذ ولا امر ان واما السمل الذي صيد والحق في حقيقة ينفى لكونه بيع فيه فاسدا لانه لا يملكه كسبه

هذا الخنزير عنده ضيفه رم لان هذا بغير له الاتفاقا عنده واما عند ما فيمنه العيب فيقدم
بدر من هذا العيب ثم هذا العيب فيضمن البايع تفاوت بينهما كما اشترى ما ملأ فولدت في
يرس بالولادة فانه يرجو بفضل ما بين قيمتهما صاعدا وغيره صاعدا ولا يبيعه رم لرسب الملك كان
في يد البايع فاذا جعل في يد المشتري يكون مضافا الى ذلك السبب بخلاف الحل فان الحل ليس سببا
للملك م ولو باع وبرى من كل عيب صحيح ولم يبعدها وعندها في لا يبيع بناء على اصل
لن البراءة عن الحقوق المجهولة لا يبيع عنده وعندنا يبيع اذا اسقاط المجهول لا يضر لانه لا يفضي اليه
المنازعة ثم من البراءة يشمل العيب الموجود وايضا العيب الحادث قبل القبض عند كونه
وعنده لا يشمل العيب الحادث في البيع المصنف ونظير بيع ما ليس له كالدوم
والهيئة والحر والبيع به وكذا بيع ام الولد والمدر والمطاط وبيع ما لا غير متقوم كالخمر والخمر
بالخنزير اعلم ان المال عين يجري فيه التناقص والابتداء فيخرجه في الشراء وفوقه والدم والهيئة
التي ماتت حقت انفسه اما التي حقت او جرحت في غير موضع الذي كما موعاة بعض الكفار
وذا يجرى الجوسية قال الا انها غير متقومة كالخمر والخمر من هذا لانه لا يجري فيه الابتداء بل هو مبتدئ
والمال الغير المتقوم ما امرنا باهانة كسبه في غير مبتدئ ما لا متقوم وما ليس له فالبايع فيه باطل سواء جعل
مبيعا او غنا وكل ما هو مال غير متقوم فان بيع بالخمر بالدرهم او الدنانير فالبايع باطل ولو بيع بالعرض
او بيع العرض به فالبايع في العرض فاسد فالباطل هو الذي لا يكون مبيعا باصلا والفاسد هو الذي لا
باصلا لا يوصفم وعندها في لا فرق بين الباطل والفاسد وتحقيق هذا في اصول الفقهاء
وبيع فزخم الى جرحه ودية ضمنت الى ميتة ولو بيع عن كل ومعه في فزخم الى جرحه ودية ضمنت
لان المدر يجرى للبيع عند القبض فيطل لانه لا تسري الى الغير ككسب في وقف في البيع وفرد
بيع العرض بالخمر وعكس اي البايع فاسد في العرض حتى يجب قيمته عند البعض ويملك مولا القبض
كسب البايع في الخمر باطل حتى لا يملك غير الخمر ولم يجرى بيع سكر بغيره او صيد والحق في حقيقة لا يوفدتها
بلا حيلة ومعه لافضل بلا حيلة الا اذا دخل بغيره ولم يدره حتى دخل بغيره وسد مدخله
يجوز بيعه لان سدا مدخل فعل اختياري موجب للملك واعلم ان نظم كثير من اسباب سكر واحد
وقال لم يجرى كسبه بغير البايع باطل او فاسد وانما ليس ذلك لانه في السمل الذي لم يصد شي
ان يكون البايع باطلا اذ كان بالدرهم والدنانير ويكون فاسدا اذ كان بالعرض لانه في غير متقوم لان التوقف
بالاخر اذ ولا امر ان واما السمل الذي صيد والحق في حقيقة ينفى لكونه بيع فيه فاسدا لانه لا يملكه كسبه

البابع او بنوہ عن الیمن عن الیمن
خبر المستفی ان شاء اخذہ ای المبیع بشئہ
اور وہ در کلام

قد رهاها وقد رخصتها في الريح
 الاصل الطبع

لا اشتريته بهذا فان ظهر المشتري ضيائه في امر اية الفضة بفضله او رقة وفي التولية مطين فيه وغيره يوسف
يحيط بهما وعند عد قوته فيها فان بشرى نانيا بعد سبع برنج فان راجح طرح عنه مازج وان استوفى النرج المخر
لم يراى ش اذا اشتري بعشرة وباعه بخمسة تغشتم ثم اشتراه بعشرة فانه ان باعه مر اربعة يقول قام على
خمس وان اشترى بعشرة وباعه بعشر برنج فاشترى به ثمانية وعشرون فاشترى به ثمانية وعشرون فاشترى به ثمانية وعشرون

بجثة وان اشترى بعشرة وباحد بعشر بزم اشترى بعشرة له يسعه مرا حجة اصلا وعند ما يقول قام على
بعشر ثم الفصلين لان البيع الثاني مجرد منقطع الاطعام عن الاول ولا يجوز رم ان قبل الشراء
الثاني يحتمل ان يطلع على عيب فيه و عليه فيسقط النزاع الذي رجمه ولنز اشترى كما ذكرنا في فصار بعشر
الثاني شبهة لنز النزاع لم فلا يكون منقطع الاطعام عن الاول وارجح سيد شمس من ما فون الحيط
وبينه بر قبته على ما شرى بايعة اي اذا اشترى العبد المأذون الحيط وبينه بر قبته ثوبا بعشرة فباعه
عن مولاه بجثة عشر فالمولى لنز باعده مرا حجة يقول قام على بعشرة كما ذون شرى من سترى اذا
اشترى المولى بعشرة ثم باعه من مأذون الحيط وبينه بر قبته بجثة عشر فالمأذون لنز باعده مرا حجة يقول
قام على بعشرة لان بيع المولى من عبيد المأذون وشتراه منه العترة عند كرفص المراكمة تنبؤ منه الثاني

وانما قال الحيط وينه بمرقبته له 2 يكون للعبد المأفون ملكا اما المأفون الذي له وين عليه فلا حكم له فلا
شبهة في لزوم البيع الثاني لا اعتبار له اما اذا كان عليه وينه حيط فيكون البيع الثاني بيعا ومع ذلك
له اعتبار في صحة الرابحة فيثبت الحكم بطريق الاولى فيما له وينه ورتب المال على ما شرهه مضمنا لانه
اولا ونصف ما خرج بشرائه ثانيا منية اي يشترى القمار بالنصف ثوبا بعشرة وباعه من ثوب المال
بخمس عشرة فان ثوب قام على رب المال باثني عشر ونصف م فان غورت البسطة او وطئت ثيابا خرج بها
بيان ثلثي له يجب عليه ان يقول اني اشترتها سلمة فالغورت فخرجت وعند يوسف وان ضي لزمه بيان
منزله له لا شكله ان يغسل الغز بالعود وما قيل له الاوصاف لا يقابلها شئ من الغز معناه لئلا اوصاف
لها لا يكون لها خصية معلومة من الغز لان الغز لا يربى بسبب الوصف بقوته على لزم هذا البيع بنسبة على الامانة والاقتيا

طات السابقة لا تناسب هذا كذا يجب بان لم يت من البايع غرور فانه صا وافي قوله قامت على كذا
 كذا المشتري اغرر حاققة فعليه ان يسأله انكلا شترت كذا السليمة او معوزة فتبين له الحال فاذا اقبلت في ذكر
 لا يجب على البايع كشف حاله لم يسأله عنها فان قيل لا ولو وليت بك الزم بيان وقهر في وجرق نار للشوب
 المشتري قال لا قول وتكسر بغيره وطمع كالناحية ومن شرب لبناء ورايح بلايين فيه مشتبه فان التلغيم علم
 له ثم طل منه وكذا التولية فان ولى بما قام عليه ولم يعلم مشتبه قدره فسد ولو علم في المجلس فيه ولم يجرب
 مشتري قبل قبضه الا في العقار الزواني بينهما انه نفي الشيء عم عن بيعه عام يقبض معلل بان فيه غرر

تواریک زنده کل شنبه و من ، نام
الان فقیلم در قیام التوب و بتر
التن و قبل کمال التوب ان
یعوم الجمع بنی حال التوب
بوجود جمع الشری علی
البایع ، فصل ثالث فی طلال
عباده الاله

[illegible]

ادبستان

درک شوب

[illegible]

انفا في العقد على تقدير الملك والملك في العقد نادر وعند محمد يجوز في العقار ايضا علما باطلاق
الشيء م ومن اشترى كيلنا كيلا لثان بشرط الكيل لم يبعه ولم ياكل حتى يكيل ثم لا فانه عم نهي عن بيع الطعام
حتى يجرى فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري بشرط كيل البايع بعد بيعه بحصة المشتري حتى لو كان
البايع قبل بيعه له اعتبار له ولو كان بحصة المشتري وكذا لو كان له بعد البيع بغية المشتري م وكفى به
في الصحيح ما في لو كان البايع بعد البيع بحصة المشتري فذا كاف ولا يشترط لزيد كيل المشتري بعد ذلك
وتحمل الحديث المذكور ما اذا اجتمع الصنفان بشرط الكيل على ما سياتي في باب السلم ومعلوم اذا
اذا السلم في كثر فاصل لا يخلو المشتري السلم اليه من رجل كذا او امرئ السلم لزيد فله ان يبعه لنفسه
لزم الكتاب لنفسه جاز وكذا ما يوفون او يعتر اي به يبعه وله ياكل حتى يزنه بين او يبعه ثانيا
ويكنى لوزنه او يبعه بعد البيع بحصة المشتري لا تأخير في اي لا يشترط ما ذكره المزروعيات م
وصح الشرف في الغرر قبل القبض مثل لو باع البايع من المشتري عوضا من ثوب او حط عني والمزيد فيه حال السلم
البيع له بعد ملكه قوله حال قيام البيع يتعلق بالمزيد فان الزيادة على الثمن لا يبعه بعد ملكه البيع يكتن
بخط وفي البيع اي مع الزيادة في البيع وتعلقا بحقه بالبيع يكتن لزيد له لو البايع يكتن
بجميع الثمن من الزيد والزيد عليه والمشتري يستحق جميع البيع من الزيد والزيد عليه ويكتن لزيد او اذا احتج
بخط البيع او انما فاه استحقاقه يتعلق بجميع ما يقابل من الزيد عليه فلا يكتن الزيد صلة مبتدأ في نحو
من طهر فروا في فرياح ويول على الكل لزيد وعلى ما بقى لزيد فان الزيادة والخط انتهى باصل العقد
الشيء يافز به قل في الفصلين في الزيادة على الثمن والخط عنه اما في الخط فله في الخط باصل العقد
اما في الزيادة فله من صفته يتعلق بالثمن الاول فلا يكتن الزيد بطا صفة الثابت فلو قال يبع عبيدك في زيد
لعل على اني ضامن كذا انما الثمن سوى اللف اقل اللف من زيد والزيادة منه ولو لم يقل من الثمن فاه لعل
على زيد وله شيء عليه وكل من يزد قبل الى اجل معلوم من اللف الوصل فانه يبيع به الزيد بالبرام
سيرة فلا يجوز له في بيعه بوالف النقوض من النسبة
هو العاقر في معاوضة اي فضل احد المتين في الاخر بالعمارة الشرعية الى الكيل والوزان
فضل قفيزي شعير على قفيزي له يكون من جلب الربوا وهو افضل عشرة اذ ربح من الثوب لروى في حقه
في ربح منه لا يكتن من هذا البند وقال قال عن العوض احترأ عن بيع كريمة وكبر شعير بزيادة وكتم
شعير فانه لثان فضلا على الاول كثر غير قال عن العوض لروى الحسن على خلاف الحسن وقال شرط
في استعاقب زينة في ثوب لغيره ما لا يكون من بالبروا وقال في المعاوضة حتى لم يكتن الفضل الى ان العوض

الزنى حوز البندوب
ثمنه مائة واربعة اشياء
بجان دوز

الزنى حوز البندوب
ثمنه مائة واربعة اشياء
بجان دوز

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الرباني للنفه هو انوار وده وفي الشيعه عبارة عن عقد فاسد فاسد الكان هناك زياده

بيان ان الاصل في الاشياء
المزمنة

١٠
 ورو عليه انه لا يخص في البر
 فان المثار له كوالوف يخص
 والبرغوث فلا يطلق في الوف فلا يفر
 ولا يصاح

الجوز الذي يكثر قلبه بالكثرة لا العمل والبر غوث فان وجد الوصفان مع الفضل والساد ولزعدا
صلا ولز وجد اعد ماله الفحل استفاضل له تثبت دس لم يروى في موى ويز في شعير اي لز وجد
القدر والجنس مع الفضل كتغير بتر بتغير يزمينه والساد ولز كان مع السواون كتغيره بتغيره
اصحا اوله ثمانية ولز عدم كل منها مل كل واحد من الفضل والساد وان وجد اعد ماله لا لا
مل الفضل لا السار كما اذ ابيع تغير غطه بتغيره في شعير يد ابيد مل فان اعد جزئي العلة وسوا الكليل
موجود ماله الجزء وهو الجنسية ولز بيع غنة افرع من الثوب المروى بسة افرع يد ابيد مل
ايضا الفخر الجنسية موصوفة وفي القدر وله يجوز انسية في الصور تميز مع السواون اوله مع ذلك
لغيره ماله العلة ولز كان يوجب الحكم لكنه يورث الشبهة والشبهة في باب الربوا ملحة بالحقيقة لكنها
ارون من الحقيقة فلا بد من اعتبار الفرق في النسبة اعد البديل معدوم وسوا المعدوم غير مل
فصار رمز الغنى من في التلك الشبهة فلا يلحق في غير النسبة كغير النسبة كما قلنا في الشبهة
ارون من الحقيقة على نزاحية المشهور وسوا قوله عدم اذا اختلف النوعان فيسوا كيف سيتم بعد لز
شرك يكون يا ابيد ابيد يور ما قلنا وعندنا في جنس يا نوا ابيد به بحرم الساد والشعير اسم
والتم واليك كليل واللامد الغضة وزى اندا ولز تركا فيها شي اي ولز ترك الكليل في الاربع عشرة
والوزن في الفهرس نقوله عدم الخطأ بالحديث وتخل في غير نوا على العرف فله بحرم بيع البهائم
سوا ويا وزن والزميت جنس ويا كليل كما تم بحرم اذنه واعتبر تعيين الزبون في غير صرف الامانة

[illegible]

والتفكير في ما قد مضى من الزمان

الربوبية في غير صرف الاسم
بكره الربوبية فيه
الربوبية في غير صرف الاسم

ليكونه فالفا مكنى واليكونه

طرط أول ما انفتح لا يستتبع منه بل هو منه فان قيل استتبعه بتسوية الاعداد والكتابة فان استتبع
 ان يرد استتبعه في الاعداد لا يستتبعه في الكتابة لان الكتابة لا تدل على الاعداد فمعلوم ان الاعداد
 يتاحدهم البقية في الاعداد واحد بان يكون اللفظ موافقاً للشيء فمعلوم ان ذلك لا يدل على الاعداد
 ومنه في كل مرتبة بل لا بد من الاعداد واحد بان يكون اللفظ موافقاً للشيء فمعلوم ان ذلك
 الاعداد والكتابة لم يستتبع ما هو منه ايها برؤية الاعداد المستتبع انما هي الاعداد والاعداد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

هو ما دللنا من قبل على ما لم نذكره
في تصنيفنا من قبل في تصنيفنا
الواعي البصير

فوا او جیدانا تیمس و مو با یان کانی
وا ایتوا علی ان ایس اعالو کانان
یکجیدو

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

راس مال كل منهما ولا في تقدير بل بيان حصه كل منهما من السلم فيه ثم اى اذا اشترى بدينار
خطه وشعره او لم يميز حصه كل واحد منهما من الدينار ففقد له يجوز وعند مجازم ومكان
ايضا مسلم ان كان كل مؤنه ومثل الفخ والاجرة والقسمه ثم اى اذا كان السلم فيه شيئا حكم
مؤنه يجب ان كان ايضاه عندا لم وعند مجازم يوفيه في مكان العقد وعلى من اخلاف الفخ
والاجرة اذا كان كلهما مؤنه والقسمه اى اذا اقتسم الارار جعل مع نصيب مما شتا آخره
مؤنه ثم وحاله لم يوفيه حيث شاد موالا صحيح وفي رواية الجاهل الصغير يوفيه في مكان العقد
ثم لما فرغ من بيان شروط صحة السلم ذكر شروط بقاءه فقال م وقبض السلم قبل ان يوفيه
بقايه فلو سلم مائة نفدا ومائة وبناع السلم اليه في كبريط حصه الدين فقط ثم اى لا يبيع
النساده ان العقد صحيح وميزا الشرط شرط البقاء فيكون ضعيفا ثم من تقارير السلم
لن السلم لا يجوز مع خيار الشرط وخيار الوثية له نهما لينعان تمام التسليم بخلاف خيار العيب
فانه لا يبيع تمامه فلو سقط خيار الشرط قبل ان يوفيه اى صح خلافا لفرقه ولم تجز التفرقة في السلم
والسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه في صورة الشركة ان يقول رب السلم لاخر الخطي نصوب
الى اى ليكن نصف السلم فيه كل وصورة التولية ان يقول اعطني مثل ما اعطيت السلم اليه حتى يكون
السلم فيه كل ومن صورة التفرقة في السلم الى اى يعطى رب السلم بدل كل مال شيئا آخر ومن
صورة التفرقة في السلم فيه ان يعطى بدل شيئا آخر ولا شراى من السلم اليه بولس الى اى بعد
اله قاله حتى يقبضه قال عدم له تاخذ الا سلمى او ليس ما كل اى لا تاخذ الا السلم فيه على تقويم
المضى او ليس ما كل على تقدير اقله العقدم ولو شراى او امر رب السلم بقبضه قضاء لم يصح
انه اجتمع صفقتان السلم وميزا الشراء فلا بد من لزوم فيه كيان ولو امر مؤنه ببيع
شئ اى اشترى به افا اشترى من آخر به افا امر التفرقة بقبضه بوجبه قضاء حكمه صح لان التفرقة
عائنه فكانه يقبضه عينه يرد عليه ان ما يقبضه في السلم ايضا عينه حكمه لا يلزم الاستبدال فاجاب
في البداية بان ما يقبضه في السلم غير حقه لان الدين غير العينة لا شرع ان جعله عينه ضرورة لعل
يكون استبدال له يكون عينه في جميع الاطام معنى في وجوب الكيل له يكون عينه فيكون قابضا من
العينة عوضا عن الذي له على السلم اليه م وكذا لو امر رب السلم بقبضه لم يفسد فاكتم له ثم نفسه
شئ وقوله وكذا اى التي في الصورة الاولى وعلى ما اذا اشترى السلم اليه كذا ان امر رب السلم بان
يقبضه لاجل السلم اليه ثم نفسه فاكتم له اى السلم اليه ثم اكله لعل نفسه لا يفسد له فذكرى قبل الكيلان

م ولو كان السلم اليه في ظرف رب السلم بامر بغيره او كمال البايه في ظرفه او ظرف بيته بامر المشتري لم يكن
قبضا ثم لان في السلم لم يبيع امر رب السلم بالكيل له ن حقه في الدين له العين فامر لم يصارف
ملكه فالسلم اليه ملكه في ظرف استعارة من رب السلم وفي البيع لم يبيع امر المشتري لانه استعارة
الطرف من البايه ولم يقبضه فيكون في يد البايه فكذا الحنطة التي فيه واما قال بغيره حتى لو كان
حاضرا يكون قبضا يتولى اليه م خلافا كيلا في ظرف المشتري بامر شئ اى اذا اشترى خطه حينه فامر
المشتري البايه ليركبه في ظرف المشتري بغيره ففعل بغيره قابضا له نه ملك العينة بامر فامر
صارف ملكه ولو كان الدين والعين في ظرف المشتري ان يرد بالعين كان قبضا وان يرد بالدين
لا عند م م اى اذا اشترى الرجل من آخر كرا بعقد السلم وكرا معينا بالبيع فامر المشتري البايه
ان يجعل الكراين في ظرف المشتري لان يرد بالعين كان قبضا انا في العين فله في الامر واما في الدين
فله لقوله بكل المشتري وآن يرد بالدين له يصير قابضا لغيره امر لم يبيع في الدين فلم يبق قبضا له
فبقي في يد البايه فخلط ملك المشتري بملكه فصار مستملا عند م م م فينتهي البيع وعند التفرقة
باختيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في المخلوط لغيره فخلط ليس يستملا لغيره فخلط
امر في كرو قبضت فتقابلت في يدي يوي وبقي وبقي قيمتها يوم قبضها اى اشترى بعقد السلم وجعل
الهبة راس المال وسلم الهبة الى السلم اليه ثم تقايلا عقد السلم ثم ماتت الهبة في يد السلم اليه بقي
التقابل في قيمته الهبة على السلم اليه بردها الى رب السلم ولو ماتت ثم تقايلا صح اى في
الصورة اكثر كونه لان كان الموت قبل التقابل صح التقابل وذلك لان صحة الاقاله يعتمد بقاء
المعقود عليه ومو السلم فيه وكذا المقايضة في جميع اى اذا باع امه بعوض فكل واحد
دون الاخر فتقابل صح التقابل ولو تقايلا ثم ملك احد ما بقي التقابل فقول وكذا اه تقديرا
بقي تقابل المقايضة وصح تقايلا في كلا الوجهين آا البقاء في صورة تقدم التقابل على العكس
واما الصحة ففي صورة تافه عنه بخلاف الشراء بالدين فيهما اى ان اشترى بالدين اى بالدين
ثم تقايلا ولو ماتت ثم تقايلا له يبيع التقابل ولو اختلف عاقد السلم في شرط الزاوة والاجل
فالقول لمعهم اى اى قال السلم اليه شرطا الردى وقان رب السلم لم يشترط شيئا حتى يكون
العقد فاسدا فالقول قول السلم اليه لان رب السلم منعته في انكاد الصحة لان السلم فيه
زايد على كل مال عاوة فانكاد الصحة وعوى امر يكون ضررا في صحة فكان منعته ولو
ادعى رب السلم شرط الرداة وقال السلم اليه م شرط شيئا فالواجب يكون القول لرب السلم عند م م م

يدعى الصحة

فالحاصل ان في الصور تميز القول لمدى الصحة عند وعندما القول للملك ولواضحا في
الاجل فقال احد ما شرطنا الاجل وقال الاخر لم شرطنا فيهما اولى الاجل فالقول قول من
له جزم له انه مدعى الصحة وعندما القول للملك والاستصناع باجل سلم تعاملوا فيه او لا وبلا
اجل فيما تعاملوا كنف وقية وطست صحح بيعا لا عتة ^{في} والاستصناع ان يقول للصانع في
كخاف مثلا اصنع لي من مائل خفا من مثل الجنس بهذه الصفة كذا فان اجل اجملا معلوما
كان سلميا سواء جرى فيه التعامل او لا فيعتد فيه شرائط السلم فان لم يجر اجل فان كان مما جرى
فيه التعامل صح بطريق البيع لا بطريق العتة وان لم يجر فيه التعامل لا يجوز ثم ذكر فروج انه
بيعه لا عتة فقام في بيعه الصانع على عمله ولا يرجع اليه من غير مو العتة لا علمه فاذا اجملا
بما صنفه غير او صنفه من قبل العقد فاخذ في بيعه ولا يتغير له بل اذ كان في بيعه الصانع
قبل روية الآمير وله اخذ وتركه ولم يصح فيما لا يتعامل كالنوب اي او الم يؤخر في شرحه
^{سابع} **سابع** في الجوز بيع الكلب العقور صحح بيع الكلب العقور والسباع عتية او لا عندنا
عندنا وعندنا يوسف لا يجوز بيع الكلب العقور وعندنا في الجوز بيع الكلب اصلا بناء
على انه جنس العتية وعندنا انما يجوز بناء على الاستصناع به وبجملته والزمي في البيع كالمسلم
الا في الجوز والخنزير ومما في عقد الزمي كالحل والاشارة في عقد المسلم صحح يجوز ان يرد من ذوات الا
المثالة والخنزير من ذوات العتية ومنزوجه من غير قبضها صحح فاذا وطئت فقد قبضت
والله في الجوز والتمويه لا يكون قابضا والتمويه ان يجرى قابضا لانها تعتبت بالتمويه وقدره
الاستحسان ان التعتبت الحقيقي استلزام على المحل فيكون قبضا بخلاف التعتبت الحكمي ومن شرط
قبض غيبة معرفة فاقام باي يمينه اية باعده منه لم يجرى ومنه في غير البيع يربط الغنم
من المشتري لان مكانه معلوم وان جعل مكانه بيع في اي بيع وروى في الغنم وان شري
اشنان وغاب واهل فالحاضر رفع غنمه وقبضه وجاز ان يافز حصته في مثل عندنا
ومحمد ومالك لانهم لا يمكنه الانتفاع بنصيبه الا بايراد جميع الغنم فاذا اوداه لم يكن حقه
وان حذر الغنم لا يافز حصته الا ان يسلم غن حصته الى شريكه وعندنا يوسف موقوف
في اوداء حصته شريكه لانه فقيه ويزعمه بغير امره وان شري بالغ متفان ومنه فخصه
يجوز كل نصفه وفي بالغ من الرصد والعضة من الذمب مثاقيل ومن العضة وراحم وزن سبعة
غوزن السبعة قد سبق في كتابنا لكونه ولو قبض زينا بدل جدي جلاله وانفق او نفق

اي ملك

شي اي ملك م فهو قضاء وعندنا يوسف يرمي ومثل زينة ويرى جدي يرمي لان صدق الوصف مراهي
ولا قيمة له فوجب الصير الى ما ذكر قلنا الزينة من جنس معد ووجه الزينة عليهم ليا فز الجدي الى الم
عليه ولم يعد مثله يرمي عليه ان مثل هذا في الشرع كثير فان جميع تكاليف الشرع من مثل البقيل ^{في الشرع}
لان الجدي ضرب قليل له جل فهو كثير ولو فز او باض طين في ارض او كسرت في فم فلو لا فز ان
لا يكون له اصل لان لان الصير الى الف والار او بكسرت في ارض او كسرت في فم فلو لا فز ان
اصريون له لا لا فز وبعض الروايات تكسرا في الف في الكسار وهو ما واه خلاف ما اذا اعد
مصابلا لارض اقيم بذلك وخلاف ما اذا اعتل الخيل في ارضه لم كهيد تعلق بشبكة نصبت للجناف
ووراهم او سكرت فز فز على نوب لم يبدله ولم تكن ^{في} حتى ان اعد النوب لكل فلو لم يصح
وكذا لم يبدله كمن لما وقوه كف صار بهذا الفعل لم ^{في} ولو بيع النخز بالنخز فبنا
بجنس وبغير جنس ^{في} بيع الزمب بالزمب وبيع الفضة بالفضة وبيع الذهب بالذهب وسرو
و شرط فيه اتفاق قبل الا فز اق وصح بيع الزمب بالفضة بفضل وزاف لا يبيع الجوز بالجنس
الابا وبيا وان اقلنا بوجوه وصياغة ^{في} فاذا ذكر الغنم والجوز لم يرد كالتاوي لانه لا شبهة
في جواز التاوي بل شبهة في الفضل والجوز فز كوما م ولا استوف في مثل الفرق قبل قبضه فلو
باع ^{في} وبيع بفضة وشري با قبل قبضه فز با فز بيع النوب ^{في} اي لو شري بفضة قبل قبضه
فز با فز شرا النوب ومن باع امة تعدل الف ورمم مع طوق قيمة الف بالعين ونقد من
النخز الفان باع بالعين الف بنسبة والف نقد او باع سيفا حلقا طيشه فزون وتخلص بلا خور
بانية ونقد فسيخ فافترش الفضة وهو الف في بيع الامة والنخز في بيع السيف سكت
او قال فز من امن ثمنها اذا سكت فظا م لانه باع فز فز الصحة والاصحة الا بان جعل
مقبوض ^{في} استغنى في مقابلة الفضة واما اذا قال فز من امن ثمنها فانه ليس معناه فز من اعلى انه ثمن
بمجموعه لان ثمن المجموع الا لغان في الجارية والمانية في السيف فمعناه فز من اعلى انه بعض ثمن
بمجموعه و ثمن الفضة بعض ثمن المجموع فيحمل عليه تحري الجواز فان اتمه قابلا قبض بطل في الحلية
فقط وان لم يتخلص بطل اصلا تعالى ان لم يتخلص الفضة من السيف بلا ضرر و اتمه قابلا قبض بطل
في الحلية و وجدت في حاشية نسخة المصنف مع علامة ^{في} كمن لا يخط المصنف هذا الحاقا ومثل هذا
التفصيل اذا كان النخز اكثر من الحلية لا يبيع فقولها ان لم يكن يعمل ما اذا كان النخز ما وبالحلية
او اقل منها اولا يدرى فانه لا يجوز بيعه انا لتحقيق المراد او شبهة ومن باع امة فضة وقبض بعض ثمنه

ان لم يكن

لا يبرأ الاصيل في لان الدين على الاصيل فالبراءة عنه يوجب البراءة عن المطالبة بخلاف العكس
وان اقر عن الاصيل تافره عنه بخلاف عكسه كما اعتبار البراءة الوقت بالموجب فان صاح الكفيل المطالب
عن الف عاينة برون الكفيل والاصيل ويرجع على الاصيل بان كفيل بامر فحاله ان اضاف الصلح الى الا
لف الدين وهو على الاصيل فيه اذ عزت سحاية كفيل بامر وبه ائتم يوجب براءة الكفيل فان كانت الكفالة
بامر رجع الكفيل بما ادى وهو الماينة ثم وان صاح على صلب في رجع بالاراء ولم يلف لان مبادلة
فلكم فيه رجع جميع الالف فان قلت ان الدين على الاصيل فكيف يمكن الكفيل لان كفيل الدين من غير من عليه
الدين لا يبرأ قلت اما عنده من جعل الكفالة فتم الرخصة الى الزمة في الدين فطامر واما عند الزمير
فان المكفول لم اذ امكن الدين من الكفيل اما بالبراءة او بالمعاوضة فالدين يجعل ثابتا في ذمة الكفيل
فمروته صحة التملك كذا لو اقر وان صاح عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل لان هذا الصلح امر اذ
الكفيل عن المطالبة فلا يوجب براءة الاصيل ثم وان قال الطالب للكفيل برئت الى من اقال رجع على الاصيل
شأنه ان امره ان التبرأ منها من الكفيل وانها وما الى الطالب يكون بالبراءة كما قاله بريت بالاداء
الى فيه رجع على الاصيل ان كانت الكفالة بامر وكذا في برئت عنده يوسف فلا فالحرج من ان البراءة
يكون بالاداء والبراءة فيثبت الدين ولا يوجب يوسف انه اقر ببراءة التي ابرأها من المطالبين
بالاداء فيه رجع في ابرأه لا يبرأ قيل في رجع فوكان كان الطالب فاصفها يبرأ به في البيان ثم ولا يصح
تعلق البراءة عن الكفالة بالشرط كبر البراءة ولا الكفالة بما تعذر استيفاؤها من الكفيل كما كروا
والقصاص وبالمبيع في العلم ان الكفالة بتسليم المبيع يبرأ كذا لو ملك لا يجب على الكفيل شيء فمروا
المشتركة الكفالة بما لية المبيع وذلك لان ما لية غير مضمونة على الاصيل فانه لو ملك ينفذ اية رجب
روا التزم وبالمطلون ان اي بما لية تكن يبرأ بتسليم المملوك فلو ملك لا يجب عليه شيء فالحاصل
ان الكفالة بما لية الا عيان المضمونة بالغير لا يصح فاما بالاعيان المضمونة بنفسها يبرأ عنها خلافا
لشافي وذلك مثل المبيع فاسرا والمضروب والمقبوض على سرقه فانه مضمون
بالقيمة وبالمائة في الوديعة والعارية والمستاجر وماله المضاربة والشركة في لو كاله بما لية
الوديعة والعارية لا يبرأ اما بتسليم المملوك من اقل الوديعة يبرأ وكذا بتسليم العارية ثم وبالحمل على
دابة مستجرة معينة اذ لا قدرت له على تسليم دابة المكفول عنه بخلاف غير معينة شأنه ان الحق
مستمرنا الحمل على دابة كانت فالقدرة ثابتة لنا وبخبره غير مستاجر لهما معين في كذا ذكر في البراءة ثم عن
ميت فمفسر هذا عند رجع ثم بناء على لزوم الميت قد ضعف فلا يجب عليها الا بان يتوى باحد الامرين

اما بان يبقى منه مال او سبق كفيل كفيل عنه في ايام صوته في يكون الدين ويناصح فيصح الكفالة ثم
وبما قبول الطالب في المجلس ثم وعند اي يوسف اذ بلغه الخبر واجاز جاز ومن الخلاف في الكفالة
بالنفس والمال ثم انه اذ كفيل عن مودة في مدهم عن غيبة ثم صورته ان يقول الموصي لو ارش في غيبة
الغرماء تكفل عني بما على من الدين فكفل وانما يصح لان ذلك في الحقيقة وصية وهذا لا يشتمل طسمية الكفيل
ثم وبما الكفالة بمر كفيل بمر او غير لما ندين ثبت مع المني في وانما قال مر تكفل او غير ليرجع من توهم
ان كفاية العبد ببقائه ان يبرأ له من مودة ثبوت مثل هذا الدين عليه العبد محل الكفالة فخصه دفعا لهذا
الوهم وهو رجع الاصيل بالف ادى الى كفاية وان لم يعطها طالبه اي اذ اجل الاصيل فادى المال الى الكفيل
الذي كفيل بامر ليس له ان يستردها من ان الكفيل لم يعطها للطالب كما اذا اجل اداء الزكاة له في الكفالة بامر
المكفول عنه انفق سببا ليرجع دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه مؤجلا الى وقت
ادائه فاذا اوفى السبب وعمل على الاداء ومكفله الكفيل فلا يسترد المكفول عنه ومنه الخلاف اما اذا اده على
وجه الرسالة لانه في تحصيل مائة في يومه وما رجع فيها الكفيل فهو له يتصرف به ان اذا عامل الكفيل في الالف
التي ادى الاصيل المير ورع فيها فالزجر له فلا لا يطيب له ان يتصرف بما ذكرنا انه مكفله ورع كركفل بمر وقضيه له
ورده الى قاضيه اصب شقوله وزجر كمرتهاد له فيه ان ان كانت الكفالة بمر صفة فاداه الاصيل الى الكفيل فباعه
الكفيل ورع فيه فالزجر له لكن رجع الى قاضيه وهو الاصيل اصله لانه تمكن فيه خبث بسبب الاصيل هو الاسترداد
على تقدير ان يقضى الدين بنفسه فيكون حوا الاصيل متعلقا به فلذا الخبث فيما يتعين التعيين كذا بخلاف
ماله يتعين التعيين في الامم والذنا يبرأ في التسليم السابقة وهذا عند رجع وعند ماله يكون الرد
الى قاضيه اصله لا ثبت فيه اصل الكفيل امره الاصيل بان يتصرف عليه ثوبا ففعل في قوله اي امر
الاصيل الكفيل بان يشتري ثوبا بطريق العينة ويبيع العينة ان يستقر من رجل من ثا شيا فلا يبرأ من
قرضا حثا بل يعطيه عينا ويبيعها من المستقر من القيمة فالعينة مشتقة من العين سمي بها
لانه اوعى عن الدين الى العينة فالاصيل امره كفيل بان يشتري ثوبا بكثر من القيمة ليقض به دينه ففعل
فالثوب للكفيل لان منه وماله فاسد لعدم تعيين الثوب والتمس وما رجع بايعة فعليه اي اذا
اشترى ثوبا عشرة وموسيا عشرة فبايعة بال عشرة فالزجر الذي حصل للبايعة ومرة الحنة التي
صارت ضمنها على الكفيل فعلى الكفيل لهذا الوكالة تمام يبرأ صدار كانه قال لزا شتمت ثوبا بشيء
ثم بعته باقل من ذكرها فاضا من لركل خسر لفر هذا الضمان ليس شيء ولو كفيل بما ذاب له او باقضيه له
عليه وغايل صيلم فاقام مرعية بينه على كفيله ان لم على صيلم كذا روت لانه اذا اقام البينة ان لم على صيلم
اصيد

كذا و لم يعرف بقضاء القاضي به لا يجب على الكفيل لانه كفل قضي القاضي به ولم يوجد ومن ان الكفيل باقيل
 عيه قاضي وكذا ما ذاب له لان معناه تقرر ومولوا بقضائه وان اقام بينه على ان له على ذير كذا ومن كفل
 با حرم قضي عليها في هذا ابتداء مسئلة لا تعلق له بالسبق وهو الكفالة بما ذاب له او با قضي له عليه صورة
 المسئلة اقام رجل بينه ان له على ذير الف ومن كفيله بهذا المال با حرم قضي عليها في هذا الصورة فترك
 بهذا المال من غير التوفر بقضاء القاضي بخلاف المسئلة المتقدمة فاذا قضي عليها ما يكون تكفيل في الرجوع
 على الاصيل ومن اعترضا وعند ذل لا يرجع سليم لانه لما انكم كان زعم ان هذا الحق غير ثابت بل ان على ظم
 فلا يكون له ان يطلم غير قلنا الشرح كذا في فارتفع الكتاب وفي الكفالة بالامر على الكفيل فقط ولو
 ضمن الدرك بطل دعواه بوجه لانه ترغيب للمستفيد في الشراء ويكون له الاقرار بكل البايع فلا يبيع
 دعوى ملكية ولو شهد وفيم لا وانما قال وفيم لان المعهود في الزمان السابق كان الختم في الشهادات
 صيانة عن التغير قالوا ان كتبه الفصل باي حكمه لو بيعا بائنا فزا وموكتب شهد بزيك فلان يطلبت
 اي بطلت دعواه بعد من الشراء لان شراءه قد يكون اقرارا بان البايع قد باع حكمه او باع بها
 بائنا فزا فاذا اولى الملك لنفسه يكون من قضا وكوكتب شراءه ونه على اقراره اقراره لان لا
 يبطل دعواه بعد من الكتابة لعدم التناقض ولو ضمن العود ان كسرت رجل فضمن اضر العود
 فالضمان باطل لان العود قد جازت معان الفصل القديم وللمعقد وصقوة وللدرك فلا يثبت اضر
 المعاني بالشك او الخلاص اي اذا ضمن الخلاص له يبيع عنده مرم وموكتب يشهد وان البايع
 لزا استحق بخلصه ويسلم عينه باي طريق كان ومن باطل اذ له قدرة على هذا ومن يبيع وهو محمول
 على ضمان الدرك او المضارب النزيل مال ال باع المضارب وضمن النزيل للمال او الوكيل يبيع
 بموكتب اي باع الوكيل وضمن للموكتب النزيل وانما لا يجوز لان النزيل امانة عند المضارب والوكيل فالضمان
 تغيير حكم الشرح ولان حق المطالبة للمضارب والوكيل فيصير لرضا من نفسه او اضر البايع
 حصته صاحبه من ثمن عبد باعاه بصفقة بطل وبصفقتين صح اي باعاه بصفقة واحدة و
 ضمن اضره لصاحبه حصته من الثمن لا يبيع لانه لو صح الضمان مع الشركة يصير ضامنا لنفسه لو صح
 في شريك صاحبه يرد الى القسمة الذي قبل قبضه وذا لا يجوز بخلاف ما لو باعاه بصفقتين
 فانه يبيع الضمان لانه لا شركة كضمان الخراج والنوايب والقسمة اي صح ضمان منه الا باع
 واما الخراج فقدم واما النوايب فهي اما حرم كروي انتهى والراجح وما يوصف بجهنم الجش
 وغير ذلك واما غير صح كالحجيات في زماننا والكفالة بالاولى صح اتفاقا وفي الثانية خلاف والفقهاء على الصحيح

فانما صارت كالديون العجيبة حتى لو اخذت من الاكابر فله الرجوع على ما كل الارض واما القسمة فقد قيل
 على النوايب بعينها او اخصه منها وقيل على النوايب الموقوفة المأثرة والنوايب على غير الموقوفة وانما كان
 فالكفالة بها عجيبة م وان قال فتمت الى شهر صدق مو وان ادعى الطالب حاله ان قال الكفيل كفلت بهذا
 المال لكن المطالبة بعد شهر وقال الطالب لا بل على صفة الحلول فالقول قول الكفيل مع الحلف ومن خلاف
 ما اذا اقر برين موكل قال المقر لا بل موكله فالقول للمقر والنق ان اقر بالدين ثم ادعاه فقال له وموكتب
 المطالبة والمقر لم يترك القول له بخلاف الكفالة فانه لا دين فيها فالطالب يدعي انه مطالب في الحال والكفيل
 ينكر م ولا يوفى ضامن الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض بثمنه على بايعه ان يجد الاستحقاق لا يقض البايع
 في ظاهره واية ما لم يقض بالثمن على البايع فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل م ودينه اثني
 كفل كل عن الآخر لم يبيع على شركه الا باءا ذابا على النصف اشتري عبد بالف وكفل كل منها عن صاحبه م
 للبائع فكل ماداه اضره له يرجع على صاحبه الا ان يكون ذابا على النصف لان وقوع المودعي على عليه اضره
 اولى من وقوعه على عليه كفالة م وكفلا شئ من رجل وكل كفل به عن صاحبه يرجع عليه بنصف ما ادان
 قل ثلث على رجل الف فكفل كل واحد من شخصين آخر يبيع الاصيل باع به هذا الالف ثم كفل واحد من الكفيلين
 عن صاحبه باع به هذا الالف فكل ماداه اضره وان قل رجوع على الآخر بنصفه بخلاف الصورة الاولى فان الا
 صالة ترجع على الكفالة اما مدينا فكل كفالة فلا رجحان وقال في الداية الصبي لزم من المسئلة على هذا
 الوصية اضره اذا كفل بالف حتى كان الالف منتقيا عليها ثم كفل كل منها عن صاحبه باع به فممن
 الصورة لا يرجع على شركه الا باءا ذابا على النصف ا قوله في هذه الصورة كل ماداه يبيع ان يرجع بنصفه على
 شركه له نه لما لم يكن له حد الكفالة ترجحان على الآخر فكل ماداه يكون منها فيرجع بنصف ما ادان
 فله فرق بين هذه الصورة وبين الصورة التي ضمنها بالهبة وان ابراء الطالب لهما اضره فكل
 لان وضمن المسئلة فيما اذا كفل كل منهما بالف على الاصيل ثم كل منهما بالف عن صاحبه فان ابراء اضره
 بقى الا فكل الالف وفي الصورة التي اضر ذابا بالهبة عنها اذا ابراء اضره يبيع الكفالة للآخر بنصف ما ادان
 ولو فسخ المفاوضة اخذت الدين ايا شاد من شركه بكل وبينه لم اعرف ان شركة المفاوضة فتضمن
 الكفالة م ولم يرجع اضره على صاحبه الا باءا ذابا على النصف لم اعرف ان شركة المفاوضة
 على جهة الكفالة ا قوله في هذه المسئلة اشكال ومولوا اضره المفاوضة وضمن اذا اشترى شئ ثم فسخ المفاوضة
 فالبايع ان طلب الثمن من مشتر يرد فله تطوق لفه المسئلة بمسئلة الكفالة بل الشتر من النصف اصيل
 وفي النصف وكفل كل مادان يبيع ان يرجع بنصفه على الشريك لانه اشترى العبد بصفقة واحدة فكل من

وباعه عليه

سقوط الطريق الاول ان اصلها ان الانسان اذا اراد السفر ولم يجد واراد ان يركب فوضعي السفينة
ثم مع ذلك فاف الطريق فافرض ما في السفينة انسانا فافطلق السفينة على اقرض ما في السفينة ثم ما في الاقرض
سقوط الطريق الثاني ان اصلها ان اصل المقصد ان شرط المصلحة بشرط المصلحة والافاق
اصل لم يوجب تعليل ولا يقتد - ان يجب ان لا يقلد حتى لو قلديا فم - كما صح قبول شرطه ولا تقبل شي الى بالحق المذكور
- ولو فرض العدل انتهى القول في خامس المذهب عليهم ثبوتنا وعند بعض الشايع ينزل - ولا يثبت بشرطه ولو لم يثبت
قلو قد جامل صح وخياره قرر والاو - وعندنا في لا يوجب تعليل الفاسق والجايل اعلم انه قد كان لا يثبت فينا
قال ان في كنه بسبب الزمان لو شرط العلم والعدالة لا ترفع امر القضاء بالكلية ووجه الشر والعدا اعظم ما اشرنا
- ولا يلزم القضاء ومع القول فيمن يتق عدله وكبره من خاف عجزه وصيغه قللوا ل ديوان قاضيه قبله
ومما اربط التي فيها الصكوك والسجلات - والنزاهة بموجب اقرض لان انكر الالبينة وان اقرض به المعزول لان
بالعزل التقي بواحد من الرعايا وشهادة الفرد لا تقبل والابناء لا عليهم ثم قيله - ان لم يثبت بينه على التمسك الجوس
يناون ان كل من له صفة فلان من فلان الجوس فليحضر مجلس القاضي فان لم يحضر احد جليله - وعلم في الودايه وعلمه الو
قوف بالينة او باقرار في اليد لا بقل المعزول - ان لا يقبل قوله المعزول ان قال هذا وبيده فلقد دفعتا هذا
الرجل وموتكم - ان اذا اقرضوا اليد بالتسليم منه - الى من القاضي المعزول - وجلس بحكم ظاهر او الجاسم الى
ان جلوس ظاهر او مو الجوس المشهور الذي ياتي الناس لتقطع الخصومات من غير اقتصاص بعض الناس
بذلك المجلس وعندنا في كبر الجوس في السجدة قد كبر - المشرك والحايف وتسا جلوس النبي عم
وايضا القضاء عبادة ونجاسة المشرك من حيث لا عقاد والحايف لا تدخل بل يفصل خصوصه على كبر اسجد
- ولو طهره - وان بالذلول جاز ولا تقبل سيرة الامن ذي دم حرم او ممن اعتاد سهادته قدرا لم يد اذالم
يكن لها خصوصه ولا يحضر دعوة العامة - العامة على التي يتخذها وان لم يحضر القاضي وعندنا الخاصة ان كانت
من قريبة كسيرة كالمدينة - ويشهد اجنات ويهود الرضين ويسولون الخصمين جلوسا واقبالا ولا يار اعلما
ولا يفكر ولا يميز معه ولا يشهد ولا يفتنه حجة ولا يضيغه كبر تغليظ الشاهد بقوله استشهد بكذا وكذا واستشهد بكذا
فيها تمة - وذكر فيها يستفيد بتلقيه ريادة علم - وجلس الخصم من رها مصلية في القاضي ثم وافا قال هذا
له اختلاف الروايات في تعيين من المجلس والاصح ان السدير مفض الى ان القاضي تغاوت احوال الاشخاص في ذلك
- يطلب في الحق ذكر ان امر القاضي المقر بالاباء فاستنوا او ثبت احد بالينة - ان يثبت الحاشية ولي الحق المجلس
جست تلحق من غير احتياج الى ان يامر القاضي بالاباء الحق فيتمتع وان ثبت بالاقوال لا بد لربا من فيتمتع الى
صورة ابينة ظهر مظهر بالظان وفي الاقرار انما يظهر المظهر بان يتنوع من الابطاء بدلا من ان جلس جازا بالظان

فيما لم يبعد كذا وكذا من المهر المحجل وبلا عذمالا يصل اليه كذا مبيع وفي نفقة عرسه وولده لاني ودينه
شكلا لا يمس من دين الهلام وفي غير ذلك لا يحل الدية وارث الجنيت ان ادعى في قوله الا اذا قامت بضد ثم
شروع بعد ذلك بفعل القاض اذا كان الخصم حاضر او لم يكن فقال فان شهدوا على حكمهم بما كتب به وبسجل
غدا حكم بالشهادة وكتب بالحكم وهذا المكتوب هو السجل فيكتب حكت بكذا وشئت عندنا فان ملنا حكمهم فان شهدوا
على غائب لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه وبسجل الكتاب الحكمي وكتب بكذا في القاض وهو نقل الشهادة حقيقة
ويقبل فيما لا يسقط بغيره في ما سألوا له وهو القضاة ان اذ شهد به عندنا فالدين والعقار والشكاه و
اسباب الخصوب والامانة والمضاربة المحذرة فان الامانة وما لا المضاربة اذ المهر لا يجازي الى كتاب القاض
واذا ائتمار مضمون وفي المضمون بحقيقة وعلى من يبرهن فيه الكتاب الحكمي الا اصابه الى الاثبات بل
يعرف بالصفة بخلاف العيز المتقولة فانه يجازي فيها الى الاثبات من عندنا وكذا غيرهم يبرهن في العبد
القبول فيقبل فيه وقد ذكر في كيفية ملكة القاض في كتابنا الى قاض سمع قرضا فلما شهدا عندنا ان عبدنا
السمي المبارك الذي جلية كذا وكذا ابى من تملكه ووقع بسم قرضه يبرهن الى آخر الكتاب ويختمه فاذا وصل الى قاضي
سمع قرضه الخصم مع العبد ويفتح بشرائطه فان لم يكن عليه ما كتب نكره وان كان فاقضهم ان نسب الى قاضيها والا
سلم العبد الى المولى لاعطه وجه العقار وبالفرد منه كفيل بنفس العبد ويجعل في عنقه شيئا ويختمه صيانة عن التبدل
عند الشهادة السنود ويكتب اليه قاض بخاري جولي كذا به وانما ارسل اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب يحضر الشهود
تدري شهدوا وغيبه العبد ليشهدوا في حضوره ويشهدوا اليه انه ملكا للمولى سكن لا يحكم لان الخصم غائب
لم يكتب الى قاضي سمع قرضا السنود شهدوا بحضوره ليحكم قاض سمع قرضه الخصم وبه اذ الكفيل عن كفايته
وعن محمد بن قولته فيما نقل وعليه المتأخرون في حره وقود وبينا يقران على من يشهدهم ويختم عندهم ويسلم
اليهم وابو يوسف لم يشتر شيئا من ذلك واختار الامام السرخسي قوله فعند به يوسف يشهدهم ان مندا
كتب به وختمه ومن لم يحضر اختم ليس بشرط اقول اذا كان الكتاب في يد المولى يعني بان اختم شرط وان كان
في يد الشهود ينه بان ليس بشرط واذا سلم الى المكتوب اليه لم يقبله الا ختمه وصحاه رجلا او رجلين
واما ان يشهدوا ان كتب قاض فلان قواد علينا في حكمته وختمه وسلم ايضا فتح القاض وقواد على خصم
والنزه ما فيه لذي الحق قاضيا فيقبل بوثه وعزله قبل ومولده وكذا ابوت المكتوب اليه الله اذ كتب بعد اختم
والى كل من يقبل اليه من قضاء المسلمين وعند به يوسف لا يشتر ان يكتب الى قاض معين بل يكفي ان يكتب
ايمارا الى كل من يقبل اليه من قضاء المسلمين لان تعيين المكتوب اليه تضييق لا فائدة فيه وان كانت ختمهم
ينقل قاض على وارشه وصح قضاة المراته في حره وقود لان شهادتها لا تقبل فيها ولا يتخلف قاض ولا يوصل

وكيل الاله من فوض اليه ذلك في الموقوف نايبه له ينزل بعزل وموت موكل بل موكل بالصيل وانما قاله موكل من
 في الوكالة ينزل الوكيل بوث موكل فاراد لن ينزل الوكيل بوث موكل لانه في الحقيقة ليس نايبه
 بل موكل بالصيل واحاق في القضاء فان النايب لا ينزل بوث النوب فخص الموكل بالكر لان الاشتباه فيه وشبهة
 في باب اعتبار ولم يذكره قال بل موكل بالصيل في التوكيل ينزل بوث الصيل في القضاء لم ينزل وفي غير ان
 فعل نايبه عن موكل او اجاز موكل ان قرر الترخيص في الوكالة صح اي في غير الموقوف يعني اذا لم ينفذ القاضي والتوكيل
 ان يستخلف الغيبة فاستخلف فعل النايب الموقوف صح له ان اذا فعل خصومه ففعله ينقل اليه وكذا اذا فعل بغيته
 فوصل الجزاء لنوب فجاز له ان اذا انضم رأيه في ذلك الفعل صار كانه فعل وكذا اذا قرر التوكيل الترخيص فباشر
 وكيله ان يتخير الترخيص صح وباعمل بركي موكل اي ان قال الموكل للتوكيل اعلم بركي كان للتوكيل ان يوكيل
 غيره - ويضرب حكم قاصر آخر في مختلف فيه في المصدر والو الاله ما خالف الكتاب والسنة المشهورة او الاجماع
 ان اذا اقر القاضي ورفع حكم الى قاضي اخر يجعليه اخصاؤه الا ان يكون كالف الكتاب كترك التسمية عامرا فانه
 فانه خالف لعمركم ولا تاكلوا احكامكم بذكر اسم الله عليه او السنة المشهورة كالتفاد بل المطلقة ثلثا بلحاظ
 الزوج الثاني بلا وطء على من ذهب سعيد بن المسيب فانه في السنة المشهورة ومع قوله عام لا في تزويج
 من غيبته ويذوق من عيبه كل الحديث او الاله في كل قضاء وكل متعة النار له ان الصيغة الجموعا
 فلي في اصل هذا ان القاضي اذا اقر في محضر فيه يصير مجع عليه فيجب على قاضي آخر تنفيذه وهذا اذا حكم
 على وفوق مذهبه اما اذا حكم على خلاف مذهبه فيباني ويجب ان يعلم القاضي ان المسئلة تختلف فيها وايضا
 هذا لان كل القضاء يختلف فيه اما ان كان نفس القضاء يختلف فيه كالتفاد على الغايب فانه لا يصير
 مجع عليه الا ان يرفع قضاءه على قاضي آخر فيفضيه في يصير مجع عليه فبعد الاله مضار ان رفعه الى قاضي
 آخر يجعليه تنفيذه - وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض ذكر في اصول الفقه ان العلماء
 اختلفوا في لزوم جاز على منعقد باتفاق اكثر المجتهدين او لا بد من اتفاق الكل في الدراية اختار ان
 اتفاق اكثر كاف في مقابلة اتفاق اكثر لا يكفي لا يعتبر خلاف ولا قل وفي كتاب اصول الفقه راجع ذلك
 المذهب ملوان اختلف الاله قل في مقابلة اكثر المجتهدين فان اقل من الصيغة رجا خالف الحق اكثر ولم
 يقولوا ان اكثر من كل بل اعتبروا في الفقه وايضا قال في الدراية لزوم المجتهدين في خلاف في المصدر الاول ان
 الصيغة لكن الاله صح انه لا يشترط ذلك حتى يكون اختلفا في معتبراه والقضاء بحكمة او على تنفيذ
 قاضي او باطنا ولو بشره زورا ادعاه سبب معيشة حتى لو ادعى لوجارية ملكا مطلقا واقام على
 ذلك بيته زور وقض القاضي به لا يلزم وطئها به جاز لان الملك لا بد له من سبب ويسبب البعض

در اوصاف اسلا مبول ودر سجلي اسلا مبول افندي سجيلة

جامع كبير	وسجد محله	مدركه	عاجات	معلم حانه
عدد ٤٦٠	عدد ٤٤٩٤	عدد ٥١٨	عدد ١١	عدد ١٢٥٥
نارويه	جشمه اي روان	خانه يادركان	موصول	قرين
عدد ٢٨٥	عدد ٩٨٥	عدد ٥٢٤٣	عدد ٢٩٤٨	عدد ٢٨٥
حمام	قمان	آساب	مستمنين	محل فقه
عدد ١٣٠	عدد ١٢	عدد ٥١٥	عدد ٣٩٧٥٠	عدد ٤٥١٥٠
محل سهرورد	بدست	بواج محل يكون	بنف اسلا مبول افندي سجيلة	اصحاب دارالعلم از سر حشر
عدد ٢٥١٥	عدد ٢	عدد ٨٨١٨٥	اول منو	

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
مكتبة جامعة القاهرة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
مكتبة جامعة القاهرة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
مكتبة جامعة القاهرة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
مكتبة جامعة القاهرة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
مكتبة جامعة القاهرة

اولى من البعض فله يكون اثبات سبب معين ثبت الحق فلو اقامت بينة في زورانه تزويها
وحكم به حل لما تكلم به عندنا من وعدهما يتنظرا الى ان يسلم القاضي الزوج الى الزوج ويا
منها ما يتكلم به باطلا الى ان ثبت فيما بينه وبينها سبب ومعهما ظاهري واما من ذهب الى ان لكل طرفان
الحرام المحض كيف يكون سببا للحل فيما بينه وبينها سببا وقوله اننا لم نجعل الحرام المحض ومن الشبهة ان
ذمة من حيث انه اضرار كاذب سببا للحل بل حكم القاضي صار كاشفا عقدا مبريرا وليس واجبا بل
مواجبا لان القاضي غير عالم بغير الشهود والعقائد في مجتهد فيه بخلاف رايه ناسيا من مذهب او
لا يتخذ عندهما وبدينه اما عندنا في ناسيا من مذهب يتخذ وان كان عادلا فغير روايتان وعندنا ما
لا يتخذ في الوجهين لانه قضى بما هو ظاهر عندنا والفتوى على قولها ولا يقضي على غايب لا بحجة ثانية
حقيقة كالوكيل او شرعا او قل بان كان ما يدعى على الغايب سببا لا يدعى على الحاضر فكما اذا ادعى
دارا على رجل انه اشترى اها من فلان الغايب فاقام البينة على ذلك البينة فان القاضي يقضي بين البينة
على الحاضر والغايب حتى لو قدر الغايب انكره يكتفى الى انكاره فان كاشرا حقه له يصح ان كان
كان ما يدعى على الغايب شرطا لما يدعى على الحاضر كما اذا ادعى عبدا على مولاه انه على عقده بتطبيق زير
زوجه واقام بينة على التولية بغيره فبذلك اختلف فيه الشارع والجمهور انه لا يقبل وانما يقبل في السبب
دون الشرط لان السبب يصل بالنسبة الى السبب فيكون الحاضر نائبا عن صاحب السبب وهو الغايب
كالوكيل ولا كذا كذا اذا كان شرطا وانما لا يقضي على الغايب في صورة الشرط اذا كان فيه الطال صا الغايب
اما ان لم يكن كما اذا اطلق طلاقا امرته برضا زير في الزور يقبل ويقرض مال اليتيم ويكتب كراحي
يجوز للقاضي ان يرضى مال اليتيم لانه حافضة والقاضي قادر على اقدار ما يشاء ولا يجوز للوزير لعدم قوله
على الاخر وكذا الاب في الامور فلو فعل بغيره واذا اقرض القاضي سبب في ذلك وثيقة ومعكم حكيم الخميني
صلى قانيا وبرزهما حكمه بالبينة والكلول والقرار واخباره باقراره الخميني وبعد ان الشاهد ما
ولا يثبت ان صحه اخباره بالخميني وبعد ان الشاهد زمان ولا يثبت ان اخباره عالة ولا يثبت ان قام
مقام شهادته رجلا في خلاف ما اذا اقرض بعد الوفاة لانه الحق هو اقرض من الرعايا فلا بد من الشاهد الا
والخلاف ما اذا اقرض بانه قد حكم لانه اذا حكم انقضت فلا يقبل اخباره والحل منها ان يرضى بغيره ولا يصح
حكم الحاكم والولي له بويه وورثه وعرضه لا يصح الشهادة لولا ان ولا التحكيم في حد وقوله لانها
يلطآن ومهما والعدالة يلطآن اباحة قالوا ومعهم في سائر المجتهدين ولا يفتي به دفعتي سائر العوام
فقال مشايخنا الخميني من الرواية وقوله ولا يجوز التحكيم في الحد والعقاص من يدل على جواز التحكيم في

جميع المجتهدين

الحكايات وفيه العجز والغمي وتقصير المجتمعات بالذكور ليس نفي الحكم على عدله فان ما ليس بالمتقدم
 فيه بالثابت بالكتاب والسنة المشهورة او الراجح في شك في صحة الحكم فذلك وقايدته الزم المظلم
 فان المتباينين ان حكمنا على حكمهم المستند على دفع المنز والبايع على تسليم البيع ومن امتنع بحسبه فذكر الحكم
 ليدل على غيرها بالطريق الاولى واذا صح الحكم في جميع القضايا لا يفتى بتركها لان العوام يتحاسرون على ذلك
 فيقبل له فيقبل الى القاضي فلا يبيح الحكم الشرع او نفي ولا يحكم حال وزينه وحكم الحكم في يوم الخطار بالبرية
 على العاقلة لا ينفذ لغير العاقلة لم يحكمه وكذا الحكم بالبرية على القاتل لا ينفذ ايضا فينفذ القاضي
 ويقض على العاقلة لغير حكم الحكم في الفل من هذا القرض وحالف للنفس وطلو قوله عدم توفيقه ووجه
 عدم نفاذ على العاقلة ان الحكم لا يكون له ولاية طلب البرية من العاقلة وصبرهم ان اتهموا فان رفع
 حكمه الى قاض افضله ان وافق مزبهم والا بطله اي سيد حكم حكم من حكم المولى في الزم الخلف فيه بغير
 اجماع عليه **باب** وليس لعاصي سفل عليه عولة في الزم في سفل او ينفذ كونه بلا
 رضاء له وله لاجل ذابغة مستطيلة ينقض من مستطيلة غير نافذة فتح باب في انفسه
 وفي مستديرة لزق طرفها ليم ذكر في العنقوي **باب** في المشعبة من الاولى وقوله لزق
 طرفها الى تصل طرفها بالمستطيل والمراد بطرفها زناية سعتها وهذا اذا كانت مثل نصف الزا
 او اقل من لو كانت اكثر من ذلك لا ينفذ فيها ليلك فيلتصور صورتين في الاول يكون له فتح الباب
 دون الثانية والفرق لزاله ولا تصرف ساحة مشتركة بجهة الثانية فانه اذا كان داخلها او مخرج
 من مدخلها بغير موصفا آخر غير تابع له وولي ومن ادعى جهة في وقت فسيئل بينة فقال قد خذرت
 فاشية يتبها منه او لم يقبل ذلك فاقام بينة على الشراء بعد وقت البينة يقبل وقبله لا فاقام
 البينة يرجع الى الصور تنزل الى ما اذا قال قد خذرت بها وما اذا لم يقبل ذلك فان دعوى البينة اتم
 بان المومنون ملك الوامب قبل وقت البينة فلا يقبل دعوى الشراء قبل وقت البينة وما اذا
 الشراء بعد وقت البينة فلا تنافس فيها لانه لا يقر ملكه بعد البينة ومن ادعى لزرا شرا
 جارية وانكروا ترك المدعى خصومة من له وطيرها لانه اذا انقضى للبائع مصول النكاح من الشراء
 فارتضاء البايح فيستبد بفسخه سيما اذا احدى المشتري فان حقوقه في حصة م وصدق
 امر يقبض شترقه الى قاضي قبضت منه فله ان عشرة دراهم الى ادعى انها زينة وفيه
 لا من ادعى انها مستوقة وله من اقرب بعض الجوار ووقفه وانما وبالله توفيقه ان قال استوفيت
 منه عشرة دراهم لغير الاستيفاء يدل على اكتمال له والزيغ ورويت المال بالبرية للتيارة

تسليم

خلد

واستوقه ما غلب غنمه والزيغ والبرية من جنس الدراهم ان الغنمة تنال على الغنم
 الا انها بالنسبة الى الجير يكون فضتها اقل من رداية الزيف دون رداية البرية فالبرية لا يرد النجار
 وتجوز فيه المعاملة الا ان بيت المال لا يقبله فان بيت المال لا يقبل الا ما هو جدير غاية الجودة والبرية يرد
 القار والبرية الباطل والهدى من النسي والدراهم البرية قيل ما بطل سكة وقيل النزل فضة ردية وقيل
 الغالب الغنمة ومردود برية وفي المغرب لم اجد بالنون واستوقه بتوقيف مستوية الى داخله فاحس
 مظل بالغنمة وقوله ليس لي عليك شيء لم يقر بالف بطل القراية وعلى عليك الف بعد بلاجه لغو
 فان قال المدعي عليه عقيب دعوى ما كان له على شيء قط فاقام المدعي البينة على الف وسبق على القضاء
 او الاله براد قبلت من فلا فزفر له ان القضاء يقتضي سبقه وكذا الاله براد وقد قال ما كان له على
 عليك شيء فلا يصرف في دعوى القضاء والاله براد قلنا القضاء قد يكون بلاصا وكذا الاله براد فان المدعي
 قد يري حقا ثابت في زعمهم وان لم يكن ثابتا في الحقيقة م ولوزاد على انكابه ولا اعرف فكر روت
 الى قال ما كان له على شيء قط ولا اعرف فكر ثم اقام بينة على القضاء او الاله براد لا يقبل لتعذر التوفيق لانه
 لا يكون بينا فزاد اعطاء ومعاملة واهل براد براد المودة وذكر القدر وري ان يقبل ايضا له المحجب والخزنة
 قد يامر بعض وكلامه بارضائية وله يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق واعلم ان امكان التوفيق
 على مثل يكتفي في دفعات قضى او له براد من ان يعرف بالتوفيق اختلف فيه الشايخ وجم الاله وري ان
 امكان التوفيق لا يتحقق استحقاقه فيحل عليه صيانة ليرعوا عن البطلان وجه الثاني انه لا يبر
 للمدعي من البينة يقينا فان كان البينة له يبطل دعوى المدعي عليه اذا عرفت هذا فاقول في كل صورة
 يقع الشك في صحة الدعوى لا نقول ان امكان البينة كان كما اذا ادعى البينة فيحل منه بينة فلم يدر
 فالمدعي الشراء فاقام بينة على الشراء من غير ان يبين الشراء قبل وقت البينة او بعده لا يقبل لانه يحل
 ان يكون الشراء قبل وقت البينة وعلى هذا التقدير لا يصح دعوى الشراء كما مر ويحل له فيكون الشراء
 بعد وقت البينة وعلى هذا التقدير يصح دعوى الشراء كما مر واذا وقع الشك في صحة الدعوى لا يبر
 بالشك لانه غاية مال البينة ان شراه كان متحققا قبل وقت البينة فيكون مدعى دعوى اني كنت اشترتها
 منه لكن ارتفع ذلك العقد ثم صار ملكا له ثم وصفت فلا يبر من اقامة البينة على البينة فاذا لم يبر
 بينة له يصح دعواه ولا يبطل دعوى المدعي عليه بالشك وفي كل صورة لا يكون الشك في صحة دعواه في
 يلزم دعوى المدعي عليه بالشك نقول امكان التوفيق كما في اذا اقام البينة على القضاء او الاله براد
 لانه المدعي به واقامة المدعي البينة عليه لو اقام البينة على الشراء بعد وقت البينة تقبل فاصف هذا

وبين

الظابط فانه كثير النفع ثم اعلم ان التناقض انما يقع صحة الدعوى اذا كان الكلام له ولقوله ان
معينه فحاشا اذا لم يكن كذلك لا يقع صحة الدعوى كما اذا قال له على امر من اسلم سمك فزعم انه
شيئا على واه من اسلم سمك فزعم انه سمك ومن اقام بينة على شرا او اراد ان يدعي ردت بينة بايو
على برائة من طلع عليه بعد ان كان بيعه او على رجل على آخر اني اشتريت منك هذا العبد بالفسخ
ايك الله لف قطره قيمه عيب فارصه بعيب فعليك ان ترد الشئ الى فانك انكضم ابيع فاقام المدعي بينة
على ابيع فاه على الخصم برائة المدعي من كل عيب و اقام بينة على ذلك لا يسمع للتناقض وعند بعض
يسمع قياسا على السئلة المذكورة ومن ما كان كل على فسخ قطر والفرق له في 2 ويجوز ان في مسئلة
البرز لبر البرز قد يقضي لبر كان باطلا ومثلهما وعلى البرائة من العيب يستدعي قيام ابيع وقدر
انكي - وقدر ان شاد انه اترك بطل طله وعند سما افره ومثلهما في 2 اي ان كتب ملك اقول
ثم كتب في اخره كل من اخره هذا العبد وطلب ما فيه ادفع اليه ان شاد انه تير قوله ان شاد انه
ينصرف الى الكل عند 2 ج حتى يبطل جميع العكس وهذا القيل في قوله امرائه طالق وعبد حر ان
شاد انه وعند سما ينصرف الى الاخر ومثلهما في 2 لان العكس لا يستند في 2 فالاستناد ينصرف
الى ما يليه - نصرا في مات قتالت عوسك املت بعد موته وقال ورثته له بل قبله صدقوا كما في
مسلم مات وقال قتالت عوسك املت قبل موته وقالوا بل بعد موته عندنا وعندنا في 2 المسئلة
الله ولي العدل قولها لان الاسلام حادث فيضاف الى اقرب الاوقات وتساوي سبب الحرام
نابت في الحال فثبت فيما في حكمها على وعلى نصيحه في 2 للفرق - ومن قال هذا ابن مودعي
الميت له واورث له غير دفعها اليه ان دفعه الوديع اليه - وبواقر بان آخر لودعه وقر الله في 2
له ان للمورث له ولله قراره ولا يمكن له مكثرت في 2 وفيه الثاني لقر الله وله مكثرت
- وله يكفل غريمه او وورث في تركه قسمت بين الغرماء او الورثة شهود لم يقولوا له نعم لم غريما
او وورثا او وهو احتياط ظم - اي اذا شهد الشهود للغرماء او الورثة لم يقولوا له نعم لميت غريما
او وورثا او قسمت الشركه بينهم وله يؤخذ منكم كفيلا وقوا صراط بعض القضاة واخذوا منهم
كفيلا وهذا الاحتياط ظم له انه قد ثبت صوم لم يعلم من يغيرهم ولا لم يوجد الكفول له عندنا في 2
وعند سما يافز القائل كفيلا عنهم - وعيار قام زير في 2 - اي له وله فيه ارشاد ابن ابي ماقضى له بنفسه
وترك باقية مع ذي اليد لا كفيلا فخر وعواه اوله - هذا عند 2 ج فان ذا اليد قد اقتاد الميت فل
يقصر به عما ليس مدعيه ما فخره وعند سما ان ذا اليد له يترك الباقي في يد له ان لم يفرح في 2

ويجعل في يد امينه وان لم يترك الباقي في يده فلا بد الغايب واذا ترك في يده لا يؤخذ منه كفيلا - والنقول
مثله وقيل يؤخذ منه باله تفاد - ان اذا كان السئلة في المنقول قيل على هذا الخلاف فانه اذا تركت
الباقي في يده ان لم يترك في صورة الجود اولى له منه فيكون في يده ولو وضع في يد آخر كانت امانة قالوا اولى
وقيل يؤخذ منه عند الجود اتفاقا - ووحيته بثلاث ماله على كل شيء ومالي او ما امكن صدقة على ماله الركن
هذا عندنا وعند فرقيع على كل شيء قضية كما في الوصية لاطلاق اللفظ ونحن اعتبرنا ايجاب العبد بالكل
الله - فان لم يجد ذلك امس منه قوته فاذا امس تصدق بما افقه - قيل المحرق يسكن نفسه وعياله قوت
يوم وصاحب المستقل يحتاج الى وصول غلته واكثر ذلك شئ وصاحب الضياع ارتفاع اكثر ذلك سنة وصاحب
التجارة الى وصول مال تجارته - وصح ان يصار بلا علم الوصية به لا التوكيل - اي ان جعل شخصا وصيا
بعد موته ولم يعلم الوصي بذلك فباع شيئا من الشركه يجوز بيعه بخلاف اذا اطلق رجلا بابيع ولم يعلم الوكيل
بذلك فباع شيئا له يجوز بيعه وعند بعض لا يجوز بيع الوصية ايضا وشروط فخر عدل او مستورين
لعله التوكيل ولعلم السيد حيانه عيبه والنفيع بابيع وابكر بالنطاق ومسلم لم يهاجر بالشرايه لا يفي
التوكيل ان اذا عزل الموكل التوكيل فاجر بذلك عدل او مستوران لا يفي بقوله بعد ذلك ولو اضره فاسق
او مستور الحال لا اعتبار لاصحابه حتى يجوز تصرفه وكذا اذا جنى عبد فطار فعلم السيد بجنائيه باخبار
عدله او مستورين فباع السيد عبدا يكون مختارا للعدله وكذا اذا علم النفيع بيع الرار فكت ان
اخره عدله او مستورين يكون سكونه تسليما وكذا في علم البكر بالنكاحها اذا سكنت والمسلم ان لم يهاجر
اذا اضره عدله او مستورين لم يبيع عليه الشرايع اما وصية التوكيل لا يشترط لها ذلك في 2 اذا اضره فاسق
بان فلانا وكل بابيع فباع يجوز بيعه وذلك لانه انما يشترط العدول والعدالة في الشرايع لانه الزام
محقق فلا بد من التاكيد اما التوكيل فليس فيه معنى الا لزام اصلا فله يشترط فيه شيء من وصلي الشرايع
الى العدول والعدالة واما عزل التوكيل والخوف فالزام من وجوه دون وجه فمن حيث انه لا يبق له ولا يفرق
يكون الزام ضرر ومن حيث ان الموكل يتصرف في حق نفسه بالعدل ليس بالزام فشرط له وهو وصفي الشرايع
- وله يصح فاسق او امينه ان باع عبد للغرماء ان باع عبدا للمدعيين لاجل الدين - واخذ منه فباع
فاسق العبد فيه هو المشتري فخره على الغرماء - لانه تعذر الرجوع على القاض فيضطر الغرماء لان القاض
قد عمل لهم وامينه القاض لا القاض - وان باع الوصي لهم بامه فاسق العبد او مات قبل فسخ
وضاع فخره رجوع المشتري على الوصي ويؤخذ عليهم - لان العاقد هو الوصي فعليه الرجوع والوصي
يرجع عليهم لانه عمل له بامهم - ولو امرت كقاض عام عدل بفعل قضيه به على من اذن له او امر

وسكن فعله وصرفه قاض عدل جامل سئل فاصن تفسيره ولم يصرفه قاض غير جامل او
جامل عدل او عالم غير عدل او جامل غير عدل قاله اوله ان كل قضيت يقطع برزير فاقطع برزير
كل قطوعين والقاضي الثاني ان قال ميز افله برزيرت له عن سببه فان احسن تفسيره وجب تصديقه فيوز
كل قطوعين واما انه فيلزم فلا يقبل قوله وصرفه قاض عدل عزه وقاه برزير فذلت مثل القاضي
به لير ودفعت اليه او قال قضيت يقطع برزير في حق او برزير افه وقطعه ظلم او فربكونها في قضائه
له ان رزير الما فربكونها فله والتفاد يقطع برزير في زمان قضائه فالظاهر ان القاضي لا يظلم فالتفاد للقاضي
اما اذا لم يربكونها في زمان قضائه بل قال انما فعلت هذا قبل التقليد او بعد العمل فان اقام بينه
على هذا والقاضي يكون مظلوما في هذا الفصل وان لم يكن له بينه والقول للقاضي **هذا** **الاشهاد** **دقة**
والوجه في هذا على اخبار جمل للغير على الاخر الاضمارات ثلثة اما جمل للغير على آخر وهو الشهادة
وجمل للغير على آخر وهو الدعوى او بالعكس وهو القوارص وجمل للغير على آخر وهو الدعوى او بالعكس وهو القوارص
الى افضل ويقول في السرقة افله سرقا انا يقول افله سرقا انا يقول افله سرقا انا يقول افله سرقا
بئس الجاحل ونصاب من لا يربكونها في زمان قضائه ولا يقطع برزير في حق او برزير افه وقطعه ظلم او فربكونها في قضائه
له يطلع الرجال امراته انا قاله من الغرض عيوب النساء ان كانت مما يطلع عليه الرجال طاله في جميع ارايه
مثلا لا يكتفي بشهادة امراته ولا يقطع برزير في حق او برزير افه وقطعه ظلم او فربكونها في قضائه
او رجل وامرأتان انا قاله مالا او غير حاله في حق خلاف الشافي فان غير حاله لا يقبل فيه شهادة رجل
وامرأتين عنده بل من خصوص حاله وشروط لطل العدة والنفقة الشهادة في العلم ان العدة
شروط عندنا لوجوب القبول له لصحة القبول في غير العدل لا يجب على القاضي ان لا يقبل شهادة امرأتين
قبل حكم به صح حكمه فلم يقبل ان قال اعلم او اتيقن ولا يشك فافهم عن شهادته لطل العدة في الالباب
القاضي ولا يتحقق ان الشاهد عدل او غير عدل اذا لم يطلع الخصم فيه الا في حدود قوله وقال لا يسأل
في الطل سرا وعلنا وبغيره في زماننا ويكنى سرا فانه قد قيل تركية العلانية بلاد وفسته فان
المنكر ان اعلن بمسألة الشاهد بينهما عدل او غير عدل وبغضه او رجايمه الخوف والحيا او غيرهما
عن ان يقول في الشهادة ما هو صوابه وكفى للتركية موعده في الاصح فانه قد قيل له برزير قوله
موعده في الشهادة لكن الاصح موعده وان لا الحرية يثبت برزير الاسلام فاذا قال موعده
يكون جائز الشهادة ولا يوجب تعديلا لخصم بقوله موعده في الاصح فانه قال عدل صدق
ثبت الحق وكفى واما للتركية وتزج الشاهد والوسيلة الى المذكي والاشان اصول هذا عندهما واما عند

يجب الاثنان ومذني تركية السر انا في تركية العلانية فقد قال لخصاف يجب الاثنان اجماعا له في
معنى الشهادة فانه لا يصح تركية العلانية من العبد وله برزير المذكي عدله فلا يقبل تركية العاصف
ومستور الحال له ولمن سمع بيعة او قرا او حكم قاض او راي غصبا او قذرا ان يشهد به وان لم يشهد عليه
قوله ان لم يشهد به برزير ولمن سمع منه مقدم عليه وسماح البيعة انه قد سمع قوله البايو بعث وقوله المشتري
اشترت به ويقول اشهد لا اشهدني انا في موعده يشهد الشهود عليه ولا يشهد على الشهادة تاكم
عليه فلا يشهد عليه من سمع شهادته شاملا او لا شهادته شاملا او لا شهادته شاملا او لا شهادته شاملا
القاضي لا يسمع له ان يشهد على شهادته وكذا ان سمع شهادته او سمع برزير على شهادته لا يسمع له ان يشهد
على شهادته ولا يسمع له ان يشهد على شهادته ولا يسمع له ان يشهد على شهادته ولا يسمع له ان يشهد
وعند محافل اذا علم ان هذا فظلم له ان التغير فيه نادر وقيل ما ذكرناه لا يشهد له فله في قيمه وانما خلاف في هذا القاضي
شهادته في ويؤثر لان ما يكون قد ضمه يؤمن عليه التغير خلاف العكس فانه في هذا الحكم ولا يثبت مع هذا بيان الا في
النسب الموت والطلاق والنفقة والبرقول وله في القاضي واصل الوقف اذا اقيم به عدل ان او رجل وامرأتان اذا كانوا
عدول والمراة باصل الوقف ان هذه الضعة وقف على كذا ان بيان الموقوف داخل في اصل الوقف اما الشروط فلا
يجل فيها الشهادة بالسمع ويشهد راي جالس على التقادير فضل عليه الخصوم انه قاض ورجل وامرأة يسكنان
بيتا بينهما انساب الا اذا اقامت وشي سوي الرقيق في يد مقرر في كماله ان له شهادته ورجل وامرأة عطف
على قوله جالس قوله انما عرسه على قوله انه قاض فله من باب العطف على معمول عمل من خليفته والمجروح مقدم
فان جالس معمول راي وان قاض معمول يشهد انا قال سوي الرقيق له ان الا دمي له يد على نفسه فيدفعه لغيره
على نفسه والمراد ان سان يبعث عن نفسه حتى لو لم يبعث عن نفسه في الصغير والصغيرة فانها لا يد لها فيغيره لغيره
م وان في القاضي شهادته بالسمع او يكم اليد بطلت اقول هذا يكون قول ابي يوسف ان مجرد اليد لا يثبت الشهادة
بل يشهد بان يقع في قلبه ان ملكه فانه قد قيل ان قوله ابي يوسف تفسيره للاق قول ابي حنيفة في الرواية وذكره في مجرد اليد لا يثبت
سببا لما اظهرها والسبب الشهادة فانه اذا ايسر انه يشهد مجرد اليد بطلت شهادته ومن شهد انه شهد دفن
فله ان اوصيه عليه قبلت وان فريده او مواعين من الغرض انية الموت لا يكون له من واهل او اثنين فحضور الدفن
او الصلوة بمنزلة المعاينة ولا يرى في مثل ذلك تلبس عاصف
انه موعود الا اخباية اصل له موعود اصل قبله ان يكون معتقدا بمقتضى اصل السنة ومعلم الجبرية والقدرية والوقفية
والجوارح والمعلقة والشهادة وكل من اتم ثمان عشرة فرقة تضاروا اثنين وسبعين والبعض فرقوا بين اللوادر من موعود
كالقول بان موعود يكون نذر ليس بيمين وشهادته لا يقبل شهادته انهم يفتقروا قلنا لم يتقوى الا عفا بالباطل او يات

في هذا القاضي
في هذا القاضي

في هذا القاضي
في هذا القاضي

النقد والادب

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

يَعْلَمُ

مع امرأة ثم رجعا له من لانه لم يثبت بشئ في المرأة الواحدة شئ . وله يضمن راجع في كل ما يهرج
شهره عليها او عليه الاما زاد على مهرها شئ الى ان شهرها بالطلاق يسمى حيا وبها المثل ثم رجعا فله ضمان
سواء شهره على المرأة او على الرجل لانها لم يتلفا شيئا وكذا ان كان المسمى باقل من مهر المثل لان ما دفع
الرجوع غير متقوم عند الاتفاق اما اذا كان المسمى اكثر من مهر المثل ضمننا ما زاد على مهر المثل وفي البيع
له ما نقص عن قيمته مبيعة شراى له يضمن الواجب في بيع الامانته عن قيم البيع صوت المسئلة او المشتري
انه اشترى العبد بالف وعلى تساوى الغير فشهد شاهدان ثم رجعا ضمننا الف وانما قلنا ادعى المشتري حيا
اذا ادعى البايع لم يضمن لان البايع رضى بالنقصان وان كان الثمن ساويا للقيمة فلا ضمان لعدم الاتفاق
وان كان الثمن اكثر من كان الرجل من المشتري فله ضمان لان المشتري رضى بالزيادة على القيمة
وان كان الرجل من البايع ضمننا للمشتري ما زاد على القيمة ومنه المسئلة غير مذكورة في المتن لان وضع
مسئلة المتن فيما اذا كان الرجل من المشتري فان عبارة الدراية هكذا وان شهد ابي يبيع شئ بمثل القيمة
او اكثر لم يضمن فان هذا الكلام انما يقال اذا ادعى المشتري ان البايع باع فانكر البايع فشهد الشهود على البيع
وان كان الرجل من البايع فالبايع يدعى لز المشتري اشترى من هذا العبد بكذا وعليه الثمن فانكر المشتري
شراى فشهد الشهود انه اشترى العبد بكذا فالعبادة الصورية ان يقال شهد اعلى الشراى فاعلم ان صورته
في الدراية في دعوى المشتري ومذاذ قيوته فخرى - وفي طه والاصف مهرها قبل الوطى شراى
اذا شهد بالطلاق قبل الوطى ثم رجعا ضمننا نصف المهر اما بعد الوطى فلا لان المهر تكرر بالوطى فله اتفاق
وضمن في العتق القيمة وفي العتق البرية فثبت اي اذا شهد ان زيدا قتل عمروا في قتل زيد ثم رجعا
تجلبية عندنا وعندنا في يفتق وضمن الفرع بالرجوع له اصل بقوله ما شهد به على شراى او
اشهد به ونظرت قوله له اصل مسئلة جبره له تعلقها بالرجوع الفرع فاذا قال له اصل ما شهدت الفرع
على شراى دعى له يلتفت الى قوله وله يضمن وان قال اشهد به وغلطت فله ضمان عندنا ويضمن عند محمد
ولورجع الاصل والفرع عزم الفرع فقط - هذا عندنا لان القصد وقع بشراى في الفرع فله علة قريبة ففها
الى الحكم اليها وعند محمد ان شراى ضمن الاصل وان شراى ضمن الفرع وقوله الفرع كذا يلى او غلط فيراى
انه كذا لا اصل له يثبت بقوله الفرع والفرع لم يرجع عن شراى فله يلتفت الى قوله وضمن المذكر
بالمهر شراى هذا عندنا لم يثبت بقوله الفرع والفرع لم يرجع عن شراى فله يلتفت الى قوله وضمن المذكر
اذا شهدوا على الزنا وشهدوا على اقصان الزانى فزعم ثم رجعوا شهدوا الاقصان لم يضمنوا لان الاقصان
شرطه على ايضا في الحكم باليخلاف التوكية ومما قاسا المذكر على ما شهد الاقصان ثم فشهدوا من المذكر

اذا رجعا فقال اذا شهد شاهدان ان عليا عتق عبدا بشرط وشهدا فان عليا وجود الشرط حكم بالعتق
ثم رجع الكل ضمننا شاهدان غيرهما خاصا العلم **كذلك** الوكالة جاز الوكيل وهو تفويض الشرف
الى غيره وشروط ان يكون الموكل من الضمير المخصوص يرجع الى التصرف والظاهر ان المراد مطلق التصرف فان عبادة
الدراية ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف بان يكون ابا لغا او ما ذونا وان اراد
بالصرف الزنى وطلبه له مطلق يكون يكون قولها لا قوبح 2 فان السلم اذا وكل الزنى سيطر لم يجرز عنه
وعلقه وعلقه الوكيل ويقصد ان اي يعقل ان البيع سالب للمكس والشراى له ويعرف القبن
اليسير من الفاضل ويقصد البيع حتى لو تصرف هازله لا يقع عن المسموع فصح توكيل ابا لغا او
ما ذونا مثلما ذكره ولو قال كل ما كان اشمل لست اولى توكيل ابا لغا مثل او انا ذونا وتوكيل ما
منك او ابا لغا والادب ما ذونا البنى العاقل الزنى اذنى الولى والعبد الزنى اذنى المولى وصبا
يعقل وعبد محجورين ويرجع صفة الى موكلها دونها اي اذا وكل ابا لغا او انا ذونا صبا محجورا
او عبدا محجورا يرجع حقوق العقد الى موكلها ولا يرجع اليها الا بطل ما يعقد بنفسه متعلق بقوله
فصح توكيل محجورين وبخصوصه في كل صفة ولا يلزم بل رضى ضمنه قال بعض المتأخرين الوكيل
بالخصوصية بل رضى الخصم باطل عند محمد 2 صحى عندهما وقال بعضه انه ضل في الزوم له في الحكم
وفي الدراية افتراضا - ان لكل مريض لا يمكن حضوره الحكم او غايب ميسرة سوا موكله
ومر ان يكون مشتغلا باعداد عتبه اسفم او محذرة لا يعقدا اخر 2 وباي فانه واستيفاء الله في
استيفاد حرد وقود بغيره الموكل اي صحى الوكيل باعطاء طر صا وكذا قول بعضه كل حق الا انه لا يصح
في استيفاد حرد وقود بغيره الموكل لشدة العفو في القصاص وشبهة ان يهدى القاذف في صدق
وشبهة ان يدعى المال ولا يدعى السرقة وصقوف عقد بغيره الوكيل الى نفسه اي لا يجاز فيه الى ذكر
الموكل فان في البيع والشراى عن الموكل يكفي ان يقول الوكيل بعثا واشترى بكذا وكسيع واجازة وصلى
عن اقراره يعلق به في السلم المبيع اي في الوكالة باي يضمنه اي في الوكالة بالشراى وثمن
ببيعهم ويطلب بثلثين مشريه وفي قيم في عيبه وشفعة جارية وعلوق يرب فان سلم الى امرء فله يرب
بالعيب الا باذنه ويرجع بثلث مشريه مستحقا من اكل عندنا وعندنا في يرجع الحقوق الى
الموكل كمن لا يجب ان يعلم ان حقوق نوحان صا يكون للوكيل وصا يكون على الوكيل قاله ولى
كقبض المبيع ومطالبة ثمن المشتري والمخامة في العيب الرجوع بثلث المستحق في هذا النوع
للوكيل ولاية من الا مور كمن لا يجب عليه فان اشترى لا يجزى الموكل على هذا الا فقال له انه مشري

دون

في العمل بل يوجب الموكل لذاته افعال وسماحي في كتاب المضاربة بعض من ذلك وكذا ما
 الوكيل وان مات الوكيل قوله من افعال لورثته فان استوفوا وكلوا موكل مورثهم وعندنا في
 للموكل وله من افعال بل يوجب من الوكيل او وارثه في النوع الثاني الوكيل مدعى عليه فله
 ان يجره الوكيل على تسليم المبيع وتسليم الثمن واذا اتمام وبيعت المثل للموكل ابتداء فله يفتقر قريه
 شراءه ان اذ اشترى الوكيل فله وجه ان يثبت للموكل ابتداء وعند بعض المشايخ يثبت المثل الا
 للوكيل ثم ينقل منه الى موكله بسبب جري بينهما وان لم يملحوظا يقتضي للتوكيل السابق فله الرجوع
 الا ان اذ اوطأ احد ان يشترى قريه من ما كلفه فاشتره لا يفتقر على الوكيل لانه لم يملكه وعلى الترخ
 الثاني لا يفتقر ايضا لانه يثبت للوكيل مكل غير مقرر فله يفتقر وصقود عقد يضيغه الى موكله كالحال
 وضيع وصح عن انكاره ومعد عتق على حال وكذا بة ومدة وتصدق واعانة وايراج ورهن
 واقراره يتعلق بالموكل له فلا يطالب بالزوجه بالمهر وله وكيل عتق تسليمها وبدل اطلع
 والمشتري من نوع الثمن من موكله بايعه فان دفعه اليه ولم يطالب بايعه ثانيا فاعلم ان في بعض هذه
 الا مثله نظرا في انما يضاف الى الوكيل والموكل اما البيع والامانة فله شكل انما مستفيان عن ذكر
 الموكل فهما من القسم الاول والثاني والخلفه مستفيان عنه فهما من القسم الثاني اما الصلح
 فله فرق فيه بين ان يكون عن اقراره وانكاره الا ضافه فان زيدا اذا اوعى دارا على عمرو وكيله على
 ان يصره على حال فيقول زيد صاحبت عن دعوى الدار على عمرو بالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم
 الصلح سواء كان عن اقراره وانكاره انه اذا كان عن اقراره يكون كالبائع فيه جميع الحقوق الى الوكيل كما
 في البيع فتسليم بدل الصلح الى الوكيل واذا كان عن انكاره فيكون فدايا يمين في هذا المدعى عليه فالوكيل فيه
 محصن فله يرفع اليد الحقوق **باب ما يوجب له من الحقوق** **باب ما يوجب له من الحقوق**
 الدراهم الكثيره وعلى الجنيه قليل وعلى المتوسط المتوسط وفي حق الوليمه على الجنيه كل حال
 من الوطالة ينبغي ان يكون باطله لهذا الطعام يقع على كل ما يطعم فيكون له من جنة فاشته كمن
 المتعارف في قوله اشترى طعاما ان يراد الحظيرة والرقوق والجنيه وله يبيع بشره في جنس جنة كانه قوا
 والنوب والدرابة وان يبرهنه ان اعلم كل شئ يتحقق حقيقة واقعا صدمما فها من جنس واحد وان اقلنت
 حقيقة المقاصد فهما من جنس واحد وان جنسهما بالجنس بان قد كرهنا تحت اجناس كالموتى فانه ينقسم
 الى ذكر وانثى وحياتي في الدم جنس له فله والمقاصد ثم كل منهما قد يقصد منه الجاني في الذكرى وقد يقصد منه
 الخنزير في العتق وكذا النوب والدرابة فلا يوجب الوطالة بشره من الجنه وان يبرهنه ان اذ اذكر نوع الدراهم كالموتى

المراد بالنوع من الجنس لا من في اصطلاح الفقهاء اطلق عليه النوع لانه نوع بالنسبة الى الاعلى ويسمى
 في المنطق نوعا ايضا في اوقن الدار والخلية الدار ما في جنسها من جنسها فله يبرهن ان يبرهنه وحلتها
 م وجه بشره في علم جنسها كاشاة وابرة فانها جنسها اطلاق المقصود والمنفعة فله احياء
 الى بيان الصفة كالشحن والذوال وجه بشره في جنسها من وجه كالعبد وذكر نوعه كانه كذا او غير ذلك
 نوع عام العبد معلوم الجنس من وجه كمن من حيث منفعة ايجال كانه اجناس مختلفة فان يبرهنه كانه كذا يبيع
 الوطالة وكذا اذا يبرهنه ويكون الثمن بحيث يعلم من النوع وبشره عين بدين له على وكيله المراد بالعين
 الشئ المعين وفي غير عين ان يملك في يد الوكيل مكل عليه فان قبضه آية فله اي امره ان يشتره
 بالالف الذل له على المأمور عبدا ولم يغيره بغير العبد فاشتره فاته في يد المأمور فله كانه عليه ولا يصير
 ملامه الا ان يقبضه ومذا اعتداء وم بناء على ان الوطالة لم تقع لان الدراهم والدرابرة يتعين في الوطالة فيكون
 الشراء معتبرا بكل الدين فيصير ملكا للدين من غير من عليه الدين بل الوكيل ذكر الغير ومذا لا يصح خلاف
 ما اذا كان العبد متعينا فان الباي يبيع بغيره وكيله بقبض الدين فيصير ملكا للدين وعندنا اذا قبض
 المأمور يبيع ملامه لان الدراهم والدرابرة لم يتعين فلم يغيره التوكيل بالدين وصحت الوطالة فيكون
 للآدم وجواب ما حذرنا ان يتعين في الوطالة فانه اذا قيد الوطالة بها عينا كانت او وينا فملكنا و
 سقط الدين بطل الوطالة وبشره نفس المأمور من سيد ان قال بغيره نفس فلان قبض
 فان لم يقبل فلان عتق عليه ان اذ اقال رجل العبد اشترى في نفسه من موكله فالعبد
 قال بغيره نفس فلان قبض على الآدم وان لم يقبل فلان عتق على المولى فان قيل الوكيل بشره
 شئ معينه اذا اشتراه من غير ان يضيغه الى الآدم يقع على الآدم قلنا الوكيل قد ان ينصرف من
 جنس له وهو العتق على حال وفي مثل هذا يقع على الوكيل وفي بشره نفس المأمور من سيد بالف
 وقوله ان قال السيد اشترى به نفسه فباعه عتق عليه فان لم يقبل نفسه كان لو كيله وعليه ثمنه
 والالف سيد ان قال عبدا بغيره بشره نفس مولى بالف وهو اليه فقال اشترى به
 نفسه فباعه يكون عتقا على حال وان لم يقبل نفسه كان الشراء واقعا من الوكيل فيكون
 الثمن على المشتري ومذا الف للمولى لانه سيد فانه قال اشترى به عبدا للآدم فاته
 وقال الآدم بل لنفسك صدق الوكيل ان كان دفعه الآدم الثمن والالف الآدم اي امره قبله بشره
 عبدا بالف فقال الوكيل قد فعلت ومات العبد عندي وقال الآدم اشترى به نفسه فان دفع
 الآدم الثمن فالقول للوكيل وان لم يدفعه فالقول للآدم مقل في الدراية فيما اذا لم يدفع الآدم الثمن

فصل لا يصح بيع الوكيل وشراؤه عن يده وشراؤه من غيره من غير ان كان بمنزلة القيمة
الا من غير او مكاتبه وصح بيع الوكيل به بما قل او كثر والعوض والنسيئة بغير ارم وعندهما لا يصح
الا بما يتفان الناس فيه فله بيعه بالبراسه والزمان لان المطلق يتفرق الى المتعارف والمراد بالنسيئة
البيع بالثمن الموصل وعندهما يتقيد بالثمن المتعارف م وبيع نصف ما وكل ببيع شئ من غير ان يرم
وعندهما لا ان يبيع الباقي قبل ان يقتضيه الثلث يلزمه ضرا الشكره وافقه رعدا او كنفيل بالثمن
فله يفتقر ان ضاع في يده او تولى ما على الكفيل والضمير في ان ضاع يرجع الى المعلن وصورة التولى ان يتر
الحادث الى قاض يري به ان يفتقر الى ثمنه من غير ان يفتقر الى ثمنه من غير ان يفتقر الى ثمنه
الوكيل بمنزلة القيمة وبما يتفان الناس فيها ومن ما يقوم به مقدم وتوقف شراها وكل شراها
على شرا الباقي من غير ان يتفان والفرق في ان يتر البع والشرا ان في الشرا ثمة ومن شرا في
ثم نزم فيليقه على الموكل ولا ثمة في البيع يجوز ان الامر ببيع الكل يتضمن ببيع النصف لانه بما يتبع ببيع الكل
دفعة ولو روي ببيع على وكيل ببيع ثمنه او لا يتر ببيته او كقول او اقرار روي ببيع امره الا وكيل
اقر ببيع بحدث مثله ولم يتر بحدث اي باع الوكيل ببيع ثم روي عليه بالبيع فان كان الغيب مما لا يتر
مثله كاله ببيع الزايدة او لا يتر مثله من المدة يتر على الآدم سواد كان الرد على الوكيل بالبيته او
بالكول او بالقرار وان روي عليه ببيع مما يتر مثله فان كان الرد عليه بالبيته او بالكول روي على
الآدم وان كان بالقرار يتر على الآدم وتاويل الشرا او البيته او النكول او القرار في الغيب الذي لا
يتر مثله ان القاضي ربما يعلم ان هذا البيع حدث في مدة شرا بكن يشبه عليه تاريخ البيع فيجوز
الى اولى من تاريخ او كان الغيب يتر في الآدم او الطباة وقول المرأة والطبيب جهة في توطئة الخصومة
له في الرد فيفتقر الى من يتر بحدث لوعاين القاضي البيع والغيب طاهر لا يتر الى شئ من آهم فان
باع نساء فقال اصل امرتك بحدوث وقال الوكيل اطلقت صدق الآدم وفي المضاربة المضارب ش
لان الآدم مستفاد من الآدم فالقول له واما المضاربة فانها من غير الآدم فالتقول للمضارب م
وله يتر في اصل الوكيلين وصدف فيما وكل به له في خصومة وروو دبعة وقضادوين وطله ق وعق
م يتر في آما في الخصومة فله ان يتر بحدث في الشفك وفي الموراة فله جباة الى الرام
وله يتر ببيع الوكيل بالآدم او بقوله عمل به ايكل فان وكل باذن كان الثاني وكذا الموكل الاول
له الثاني ولا يتر بيقول او بيوته ويتر بحدث الموت الاول وان وكل بحدث الثاني عند الاول
او بغيره واجازوا وان قد انخرجه ولا يصح بيع عبدا ومكاتب وذم مال صغير السلم وشرا

خر ان شرا ما لم يحصل ان العبد والمكاتب له ولا يتر له في مال ولد الصغير والمكاتب له ولا يتر له في مال
صغير السلم **باب** الوكالة بالخصومة وجبعت للوكيل بالخصومة القبط عند الشك في ثغاي عند
بيعه ويحسب له فخره فان فرم كالوكيل بالتقاضي في ضام الجواب ويغني عدم قبضها الا ان كان الوكيل
كاملة بالتقاضي يكل القبط في ظاهر المزمع كمن القبول في هذا الزمان على ان الوكيل بالخصومة والوكيل
بالتقاضي له يكلان القبط نظرا لحياته في الوكله وللكويل بقبض الدين بالخصومة ثم من غير ارم
وعندهما لا يكل بالخصومة له يتر بقبض العيوض فلو قام في ذي اليد على وكيل بقبض عيوضه بحدث
يقصر بحدث ولا يتر ببيع فيقام ثانيا على البيع اذا حضر الغائب ثم وفل فاد التعقيب في قوله فلو قام
له من المسئلة من غير روي ان الوكيل بقبض العيوض على الموكل بالخصومة الا في مثل المسئلة
قياسا كاستحسان فالتقاضي ان العبد يتر في الوكيل ولا يقبل بيته ان الموكل بالبيع من صاحب الدين
البيته قامت على غير خصم وفي الاستحسان ان يتر بحدث الوكيل من غير ان يتر ببيع في حق الموكل لانه خصم
في قراره وان لم يتر بحدث في اوقات البيع على الموكل كما يتر بحدث الموكل نقل المان والعبد بطله ق وعق
لوقامت حتمها عليه حتى حضر الغائب ش اي اذا اراد رجل فقل ان الوكيل زيد الغائب بنقل امراته او غيب
ان موضوع كذا اقامت المرأة بيته على ان موكل بطلها والعبد على انه اعتقه يتر بحدث الوكيل من غير ان يتر
الطله ق والعق بل اذا حضر الغائب يكل اقامت البيته فتقوله حتى حضر الغائب يتعلق بقوله
بل طلق وعق اي لا يقع الطلق والعق حتى حضر الغائب فانه اذا حضر يقع ان البيته اقامت
البيته قد سبق في الاول وقد جعل حكم هذه المسئلة كحكم الم عاقبة البيته وصح اقرار
الوكيل بالخصومة عند القاضي وعندهما لا من غير ارم وعندهما يتر بحدث الوكيل وان كان عند غير
القاضي وعندهما يتر بحدث في جواز اصله لانه ما يتر بالخصومة بالقرار ولنا بالخصومة يتر
بها الجواب فيضمنه اقراره كوكيل رب الما ككفيل بقبض ماله عن الكفيل لانه الى كانه يتر ببيع الوكيل
رب الما ككفيل بقبض الكفيل من الكفيل لانه الوكيل من غير ارم وعندهما لا يكل الغائب بقبض
ومضيق التوكيل بقبض ان كان غيا امر ببيع ويتر الى الوكيل ش اي اقراره ان الوكيل الغائب بقبض
ويتر من الغريم فصدقه الغريم امر ببيع الدين الى الوكيل ثم اذا كثر الغائب في الغريم اية ثانيا
ورجوعه على الوكيل فيما بقي وفيما ضاع من غرضه من وفده برة وفته فاد له بحدث خصم بقبض
الرفع اما اذا ضاع لا يضمنه لانه اعترف ان الحق بالقبض واستمر داد اسهل من القبض استغنى
فله ولا يتر بحدث لانه لا يتر بحدث لانه اذا ضاع من غرضه او وفده او فوج اليه على او عاينه غير معرق وكالته

ثم بان قال الوكيل انه حضر الغائب وانكم التوكيل فاني فذان هذا المال او الغريم وقع بنا على دعوى الوكيل بن
 سفير ان يصرفا وكانت في هاتين الصورتين انكم الغائب لغريم يضمن الوكيل ان ضام المال وان كان هو عالم يوم
 اليه في ان فان مصدق لوكيل هو عالم يوم برفع الوديعة الى المودع والوكالة ان تصدق اتم ارفع الغريم في الدين
 فان الدين يقتضي بائناها والفعل ملك البروز - ونوقال ان كما المودع اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 مات وتم كل الوديعة ميم اناى وصرف المودع اتم ارفع الغريم - ونوقال ان كما المودع اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 وصرف المودع اتم ارفع الغريم الى المودع اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 ليس على ذلك في حقه في سبيل الله انما اتفقا على الموت المودع فكان هذا اتفاقا على ان مكر الوارث - ومن
 وكل يقتضي مال او الغريم يقتضي اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 ان جاء الوكيل يقتضي الدين من المودع فاهى المودع ان المودع اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 فاذا حضر الدين وتكفى يقتضي لا يتحقق الوكيل بانك ما تعلم ان المودع اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 ان اتم المودع انك تعلم ان المودع يقتضي الدين وانكم الوكيل العلم ينبغي ان يتحقق لانه اتم ارفع الغريم
 يلزمه ولم يبق لطلب الدين فاذا انكم يتحقق - ولا يبر الوكيل بعيب قبل تلف المشتري لوقال الباي رضى مو
 به على ان المودع اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 فالوكيل لا يبر وبالعيب يتحقق اشتري ان لم يبر رضى بالعيب المودع اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 يمكن في سبيل الدين باسترداد ما قبضه الوكيل اذ اظهر الخطا عند تكول رضى الدين ومنهنا غير يمكن لان العقود
 بغير ابيع رضى وان ظهر الخطا عند رضى - ومن ان اقتصار بغير خطا او باطنا عند فله يتحقق المشتري بعد ذلك
 او ما عند ما فقد قالوا ايجب ان يبر وبالعيب كفى في سبيل الدين رضى الدين اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 عند يوسف بن يوزن ان اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 عشرة له في ما قيل من اشتيا وفي القيل يصير بمر على اتفاقا ما لو ملككم وجه اشتيا الوكيل بالاتفاق اتم ارفع الغريم
 بالشره وانكم فيه ما يكون -
 للموكل من كل وكيل ووقف على علمه وتقبل الوكالة بموت احد من
 مطبقا بخون امصق بخون يوسف وعنه اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 مبر ترا وكذا ابيع موكل مكاتبنا وجرى ما زونا واخر اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 الشربة فافترق قايظا لوكالة وان لم يعلم به وكيلهم ان وكيل المكاتب الماذون واهدا شره بكنز وبتعرف
 الموكل فيما وكل به سوا لم يبق حله لتصرف كما اذا اطلب باعق فاعق اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 صلا فتمل الموكل ثم انا ان لم يكن الوكيل لزمه وجه الموكل **كفى الدعوى** على اقراره على غير المدعى من

والمدعى عليه من بغير وجه

شهر

هو الذي يكون له على غيره وجه
 لا يجه

لا يجه على الخصومة والمدعى عليه من يجه باقتضى القول كان المدعى على هذا التفسير الجبره قوله على غيره قوله
 المدعى من يجه على الخصومة تفسيره ذكر بعض الشاي وقول المدعى من يجه خلاف الظاهر على الامر
 الحادث والمدعى عليه من يتك بالظاهر كعدمه على كذا ان اعتبار بغيره من المودع اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 الوديعة فهو مدعى في الظاهر كعدمه من المودع اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم اتم ارفع الغريم
 الدين له في دعوى العينة فان العينة كانت حاضرة تكفى الاشارة بان هذا امكلا وان كانت غائبة يات بصفا
 ويذكر قيمتها - وان في يد المدعى عليه هذا يتحقق بدعوى الايمان - وفي المسقول يبر بغيره في فان اتم
 يكون في يد غيره ما كثر في عالم من في يد المودع والمبيع في يد الباي على هذا القول من العلة تشمل العقار
 ايضا فله اولى ما وجه تخصيص المسقول بهذا الحكم وفي العقار لا يثبت اليد الا لجهة او علم قاض قال في النهاية
 انه لا يثبت اليد في العقار الا بينة او علم قاض هو الوجه فيما ستمه المواقعة اذ العقار عانة في يد غيره
 فله في المسقول ان اليد ستمه المواقعة ان المدعى والمدعى عليه تواضعا على ان يقول المدعى عليه ان الار
 في يدى والحال انه في ثالث فيقيم المدعى بينة ويحكم القاض بانها ملك المدعى وكان ذلك قضاء بالتعرف في ملك الغير
 ويورد ذكر الى نفق القضاء عند ظهوره انه في يد ثالث واتفاق في اليدانية هو الصحيح لان عند بعض المتأخرين
 يكتفى تصديق المدعى عليه انما في يد ولا يحتاج الى اقامة البينة فانه اذا كان في يد - واقر بذلك فالمدعى يافرضه
 ان ثبت ملكيته بالبينة او باقر ارضى اليد او تكول وان لم يكن في يد - لا يكون المدعى وله ان يبر في اليد
 وان اقام المدعى البينة لان البينة قامت على غير فهم فعلم انه اذ اقر ذوا اليد باليد فاني الفر لا يلحقه الا برك اليد
 وله يلحق الى غير فتمه المواقعة مدفوعة على ان تمة المواقعة ان كانت ثابتة مدعى صورة اقامة البينة
 ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في يد رطل امانة فتواضع المدعى وذو اليد على ان ذوا اليد يقول ان امانة في يد
 متى يقيم المدعى بينة على ان في يد ذوا اليد ثم يقيم بينة على ان ملك المدعى فيقضى القاضى ياخذ المدعى الدار فاحصل انه
 اذ اظهر انه في يد ثالث وذو اليد اتم انه في يد يقيم اثبات حكوم عليه وكذا اذا اظهر ان يد ذوا اليد امانة لا يبر
 م واسطابته به شطط على قوله وان في يد المدعى عليه - واصحابه ان امكن يثبت اليد المدعى وان مدعى الحالف
 ووكم قيمة ان تعذر الحذر والربعة او الثلاثة في العقار واسماء اصحابها وسننهم الى الجدة في ذكره وقد شرط
 في دعوى الدار عند رضى - ومن وان كانت مشهورة وعند معاه يشترط ان كانت مشهورة ثم ذكر الحذر والثلثة
 كافي عندنا فله فانه في ثالثة اذ ذكر ثلثة طرق في مثل الصورة فاحذر الرابع فخط مستقيم آخر - والنسبة الى الجدة
 قوله - م - وما اظهر مشهورا يكتفى بذكره مدعى دعوى الا عيان امانى دعوى الدين فلا يبر من ذلك الجسد والقدر
 كما تم وذكره في الزهري انه اذا كان ارضيا كالمسك الغنصة له بران يبر كالمسك الغنصة بانه جدير اوردى وان يبر من نوعه في دار

وقف
 وقف

الحديث الثالث
 الخطا
 ١٣١٥٤٢

فلصاحب الكل سمان ولصاحب النصف سهم من احوال العول وآما المضاربة فان كل واحد يقرب بقدر
صحة حصص الكل له الثلثان من الثلث ثم يقرب الثلث في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلثة فيقرب
الثلث في الدار فيحصل ثلث الدار لان ضرب الكسور يطوي الاضاافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة معناه
ثلث الستة وهو اثنان م وان كانت معلومة في الثاني نصف بقية الدار ونصف الباقي فان الدار ان كانت في
يبرحما يكون النصف في يد كل منهما فان نصف الذي في يد مدعي الكل لا يدعيه احد فمكة كذا بينه والنصف الذي
في يد مدعي النصف يدعيه كل منهما فمدعي الكل خارج وبينه الخارج اولى م فان بر من الخرجان على شانه دابة
وارضا قضى بين وافق تاريخ سنهما وان اختلف فلما اذا اختلف سنهما تاريخه بطلت ابنتان وتكررت
الدابة في يد مدعي اليد فان بر من احدى ارجل عن غضب شجرة والاخرى ودعته استويا او على احد
الخارجين على ذي اليد ان كل غضب هذا الشيء من والاخرى على ابي او ولدت هذا الشيء عندك وبر من ان نصف بينهما
له استويا فان المودع اذا اخذ الوديعة صار غاصبا والابن اولى من اقرانكم والابن اولى من اقرانكم ومن
في السهم من رويته وذو حلقها من علو كوز **ماض** الى صاحب اليد في هذه الصور سواء اقدم وبالس
الابطال والتعلق لم سواء كن معدوب او فوجع آخر والتعلق يعبر عنه انا هو وان قال انا عبد فلان فحقه من
معد كنه لا يعبر عنه والمراد بالتعبير ان يتكلم ويعقل ما يقول فان كان معتبرا ويقول انا هو فالتعلق له لانه في
يد نفسه فان قال انا عبد زيد وقل في يد غيره كان عبدا لغيره لا لزيد اقرانه ليس في يد نفسه فيكون عبدا
لصاحب اليد وان لم يكن معتبرا لا يكون في يد نفسه فيكون عبدا لصاحب اليد اقول اليد على الاثنان ليس دليل
ظاهر على الملك فان من رأى انسانا في يد اخر يتصرف فيه احر فملك له يجوز له ان يشهد انه ملكه فان الاصل
في الانسان الحرية فكفر العبيد الذي لا يعبر عنه نفسه عبدا لصاحب اليد من كل م والحابط لمن جرد عنه عليه
او متصل بينا اتصاله بربيع له اتصال التربيع اتصاله جدار بحيث يتداخل بينا هذا الجدار في بنات كل
وانما سمي اتصالا تربيعا لانها انما بينان ليجتمع جدارين اخرين لكان حريم م لا ينفصل عليه مترادى المراد
بالمرادى الخفيات التي توضع على الجدران من سائر الجدران لوتنازعنا ان اذ كان لا حرم عليه مترادى
ولا فيه الا على عليه فهو بينهما وذو بيت من ديار كذا بيوت فيها في صلاصا فمكة فمكة على ان لا تخرج مكنة
العلقة م ارضي ادعي اصل ابنا في يده واخر كذا م وبر منا قضى بيد م فان بر من احدى ابنا او كان ليس فيها
او بنى او صغر فحق بيد م فان الاستعمال دليل اليد **وطا** النسب ببيعة ولدت له قبل من نصف
حول من ذبيعت فادعى ابنا ابني الويل فثبت نسب بينهما وابتاعه ببيع ويرد الفخذ وان ادعاه الشتر
مع وطوته او بعد هاش من اعنظر وعنده فروا الشافي وطوته باطله لان البيع اعتراف منه بان امة فبالاخرة

تاریخ عالمگیری

يعبرنا قضا ولنا ان العلوق امر فني في التنازع فمن وكون العلوق في يد البايع وبيل على انه
وانما قاله وان اقامه المشتري مع ولوته او بعد ماله لولا على المشتري كميها واستولاهما فاشترها
وكذا لو اذاعه بعد موت المم فخله في موت الولد **ن** يعني ان مات المم وللولد فاداعاه البايع وقدر
جاءت به لا قبل من ستة اشهر ثبت النسب ان مات الولد له الولد اصل في ثبوت النسب قال نعم انما
والزها واذا صحت الدعوى بعد موت المم ففقد له يد وطل النكاح وعند ما يرد حصته الولد له حصته
المم م ولو اذاعه بعد عقا ثبت نسب ويده حصته من **النز** الى اوى البايع الولد انه ولد بعد
اعقوب المشتري المم وقد جات به لا قبل من نصف حول ثبت نسب الولد ويروى البايع حصته الولد **ن** انما
بان يقسم النكاح على قيمة المم في اصاب الولد يروى البايع الى المشتري وما اصاب المم لا يروى م
وبعد عقا روت دعواه **ن** الى ان اوى البايع الولد بعد ما اعتق المشتري روت وعق البايع م كمالو
ولدت له كثر من نصف حول واقل من سنتين او ولدت له كثر من سنتين اي روت وعق البايع اذا كانت
الحدة من وقت ايسر الى وقت الولد لا كثر من نصف حول - الا اذا صدق به المشتري واذا صدق فيكم القسم
الثاني كماله وفي الثالث لم يبطل بيعه من القسم الا ما اذا ولدت له قبل من نصف حول من زمان ايسر
والثاني ما اذا ولدت له كثر من نصف حول واقل من سنتين والثالث ما اذا ولدت له كثر من سنتين ففي القسم
ثبت نسبها وايتها ويفسخ البيع ويروى النكاح في القسم **الاول** م وملى ام ولد النكاح م ام الولد م
امة ولدت من زوجها فكلها او امة فكلها زوجها فولدت فادعى الولد ومنا يحل على من اذاعه ولو باع من ولوته
ثم اداعه بعد بيعه حصة صحيحه ورعيه وكذا لو كاتب الولد او امة او رعت او اوزوها ثم اذاعه
اعلم ان عبادة المراه كذا كذا ومن باع عبدا ولعنه وباعه المشتري من اخر ثم اداعه البايع انه قول فهو انه وطل
البيع لغير ايسر يحل النكاح والمال من على الدعوى لا يحل فينقض لا جلد وكذا لو كاتب الولد او رعت او اوزوها ثم اذاعه
الم او رعت او اوزوها ثم كانت الدعوى لغير من العوال عوارض فينقض ولا كبر ويصح الدعوى فخله في ان عاقا
والتمديد على مائة اقول ضيف فاعل في كاتب ان كان راجعا الى المشتري وكذا في قول او كاتب الم بغير تقدير الكلام
ومن باع عبدا ولعنه وكاتب المشتري الم ومنا غير صحيح لغيره معصوف عليه بيع الولد بيع الم فكيف يصح
قوله وكاتب المشتري الم وان كان راجعا الى من في قوله ومن باع عبدا فامسئلة ان راجعا كاتب من ولوته
او رعت او اوزوها ثم كانت الدعوى له فيسقط قوله فخله في ان عاقا لغير مسئلة الا عاقا التي مدت ما اذا عاقا
المشتري الولد لغير الفرق الصحيح لن يكون بين عاقا المشتري وكذا بقوله بين عاقا المشتري وكذا البايع
اذا عرفت من افي بيعه في كاتب الولد المشتري وفي كاتب الم من في من باع م ولو باع احد توأمين ولعنه

قبل وعوة البايو بنيت القصب
منه المشتري ويحل على ارج
المشتري صح

شي الى محل هذا الاقرار على اوجه رجل ومات الوجه فالا ان يفرض ان كان له مال لم يكن له مال
سببا صالحا كارت ووصية في اي ويصح الاقرار للمحل ان يبرر التوسيعا صالحا كالحالة والوصية فالوصية
للمحل يصح والمحل يرتوان لم يبرر سببا صالحا كالتوسيع او قال استخبرت له لا يصح وانما لا يباح المأذون
السبب في الاقرار بالمحل لان الوصية متعينة بمكان بخلاف الاقرار بالمحل فان السبب متعارضة كالحالة
والوصية فان ولدت قبل ان ينصف قول شراي من وقت الاقرار فلهما اقرار وان ولدت حينئذ
فلهما وان ولدت ميتا فلم يوجد المورث لان اذ لا يبرر السبب وقال ان فلهما اقرار بهذا المحل اولا
فله نامات وكذا يبرر ان لم يكن هذا الاقرار بكل المورث فيقسم بين ورثته اتمام وان فبرر سببا اولا
او اتمام الاقرار لغا في هذا عند يوسف وعند غيره يصح الاقرار ويحل على السبب الصالح وان اقر بنظر
الخيار يصح اقراره ويحل شرطه لان الخيار للفسخ والله قد اقر له يحل ومن المسائل الكثيرة الوقوع
انه اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند ما لا يلتفت الى قوله كذا فينتج عن قوله فيكون له المقلد خليف
ان المقر لم يكن كاذبا وكذا لو ادعى ورث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله له فزوجه الورثة لم يكن
ثابتا في زمن الاقرار والله يصح التحليف للورثة او عوا امر الواقف المقر يلزمه واذ انكر يستلحق
وان كانت الدعوى على ورثة المقر فاليمين عليهم بالعلم ان لا تعلم ان كان كاذبا باب الاستثناء
ومن استثنى بعض ما اقر به متصلا بغيره باقية وان استثنى كله فظن ان لا يبرر له الاقرار استثناءا للمحل
م ولا يبرر كميلا او زنيما من ابراهيم مع قيمة وان استثنى غيرهما حيا لم يصح من ان قال له على عشرة دراهم
الا دينارا او اقله فغيره فظن مع الاستثناء وان قال الا ثوبا لم يصح هذا عند يوسف لو جرد الى ان
من وصا اذ كان مكيفا او موزونا وعند غيره يصح في الظل لعدم اليانسة وعندنا في بعض الظل
لعمامة حيثما لمالية م ومن اقر ووصل به ان شادته بطل اقراره ولو استثنى بناء واراقر بالمال
لمقر لم يبرر الاستثناء له يبرر انما يبرر بالبيعة وما هو كذا له يبرر استثنائه وان قال بناء
على وجهه كذا فكما قال وفقن الخاقم وخلة البستان كسائر ما وان قال هذا الخاقم فله ان الله فقته
او هذا البستان له الله غلته له يبرر الاستثناء ولو قال الخلق له والفقن الى او الله دخل في
م وان قال له على من ثمن غير ما قبضته وعينه فان سلم المقر لم يبرر له الف والله لا يبرر قوله ما قبضته
صفة العبد وقوله وعينه اي غير العبد وهو في يد المقر فان سلم المقر لم يبرر له العبد الى المقر كذا العبد
اي المقر لم يبرر له الف والله م وان لم يبرر له م وما قبضته لغوش وقوله ما قبضته لغوش عند يوسف
سواء وصل لم فصل المقر العبد في غير العبد يبرر في الوجه لان له لم يبرر له كذا فله كذا فيكون هذا اقرارا

هذا هو الوجه في الاقرار
بشيء من المال على وجه
الرجوع الى المورث
فان كان المورث حيا
فلهما وان ولدت ميتا
فلهما وان ولدت ميتا
فلهما وان ولدت ميتا

استثنى

تغيير

وعندهما ان وصل صدق لانه ببال تغييره عنهما م كقول من ثمن فخر اي يغير لغوا عند يوسف
وصل ام فصل وعندهما ان وصل مع ولو فصل له م ومن ثمن ثمن م او ثمن م او ثمن م او ثمن م
او سقوة او رصا في ثمنه الجيد عند م وصدر م فصدرا عند م ان وصدر م لانه رجوع عن
بيان تغييره عنهما م في ثمنه غصب ودبيعة ان او على ثمن صدق لا فصل في الاقرار في اي قال على
الف من ثمنه او وبيعة الا ان اذ يوفى وبه صدق وصدرا فصدرا وان قال سقوة او رصا م صدق ان
وصدر م فصله وان فرق بين الثمن والبيع وبين الغصب والوديعة لانه لا يبرر بغيره على الجبا وان
فصدرا م بغيره الجبا ويكره رجوعا والغصب الوديعة يتعاقب على كل واحد في سقوة والرصا ليس من جنس
البراهم وانما سميان وراهم جازا فيكون بيان تغييره لصدرا م وان فصل له م وصدرا م
غصب ثوبا وما يبرر في ثمنه الف لانه يبرر كذا استثناء وان فصل له م لان الاستثناء يبرر فصل
لا منفصل م ولو قال اقرت منك الف ووديعة فملكك وقال الله فبرر غصبا فغيره في العطية وبيعة
وقال الا فبرر غصبا لاش والفرق ان في الف اقر بوجوب الفيمان وماله فزوجه الثانية يبرر بغيره
الا يبرر عليه الغصب بغيره فالتقيد له ومن هذا الى ان ووديعة في عندك فافترت فقالا على الف
في ثمن المقر لانه اقر بغيره ثم ادعى انه كان في فافترت في ثمن المقر وقيم البيت وصدرا م قاله اوت
فبرر اوتوب هذا اقر به اوسه وروا او فافترت بغيره فقبضته صدرا عند يوسف ومنه
لن يبرر الى المقر ثم يبرر كذا في السيلة الوديعة وهو القيس ووجه الاستحسان ان في الاجابة لم
لم يبرر الا في مطلقا بغيره ضرورية لا جبره استغناء بقى فيما واد الضمير في حكم يد المورث بخلاف الوديعة
باب من الاقرار بغيره مطلقا اي سواء علم سببه او علم بالقرار م وويبرر منه في المراء
مرفض الموت م بسبب علمه بالاقرار كبدل ما ملكه او تلفه او ماله سواد وقدم على ما اقر به بغيره
في هذا عندنا وعندنا في هذا اي الا بغيره لا سواد السبب على الاقرار وان اقر بالرضى
وقد باتعلق به حق الغير والكل على الارث ان شمل بالرضى اي المليون الشدانة ومنه بغيره بغيره
بمعلوم وويبرر الرضا الذي علم بموجبه الاقرار مقدم على الارث وان شمل جميع المال ولا يصح ان يخص
شاهي المليون من ثمن الموت م عما يقضاه ويبرر له اقراره لوارثه الا ان يصدق بالبيعة في بقية الفوا
في بغيره ببيعة الورثة في الاقرار بوارثه وان اقر اي الرضا م بغيره لم يبرر منه بغيره بغيره
ويبرر ما اقر به م وما اقر به بغيره ثم يبرر في الاقرار بالرضى لانه في الثانية لا قيمة له ولو اقر بغيره
غلام بغيره بغيره ويبرر منه بغيره في اي سمان السن حيث يولد مثل مثله وصدقه الغلام ثبت بغيره

فيرجع الحق الى الموطأ م. ان من يضمنه ان يكون العدل عليه لا جمل الكفالة. وفيما سوكي لم
 وكيل ش. اي فيما يكون الصلح عن مال على مال من غير جنس صلح عنه ويكفر مع انه قرار م. ومن صلح فصولي و
 ومن العدل او اضاف الى ماله واثار الى نقد او عرق به نسبة الى نفسه واطلق ونقد صح. ولزم بقوله اجاز
 المدعي عليه لزم بادل. والرد في ش. اي لزم صلح الفصولي عن جانب المدعي عليه مع المدعي ومنه بادل الصلح او
 قال صاحب الكل على الف. ومم من حاله او الف. من حاله او على غيره من حاله الف. او على هذا العبد من غير لزمها
 الى نفسه واطلق وقال صاحب الكل على الف. ومم ونقد في من. الصور مع الصلح ولزم بقوله الف. لزم اجاز
 المدعي عليه لزم. والرد في م. وصلح على بعض جنس ماله عليه اقل من بعض صدق وطايبا في م. معاوضة
 ش. بعد بعض استل. لا يصلح عوضا لكل. ففي عن الف. حاله على مائة حالة او على الف. من فخر في الله ولا يكون
 استحقاقا لما فوق المائة. وفي الثاني اسقاط بوصف الخلو. او عن الف. في مائة زينة. لا يكون
 استحقاقا لما فوق المائة. واستحقاق الوصف الجوهري في المائة. ففي من. الصور يصلح الصلح ولا يشترط قبض بادل
 الصلح م. ولم يصح عن وراثة م. واثار م. مؤبد. ش. بعد هذا الصلح معاوضة. فيكون مرفعا فيشرط قبض المثل
 قبل الف. م. او عن الف. مؤجل على نفسه حاله ش. ان وصف الخلو يكون في مقابلة قسمائة وذكر الوصف
 ليس بماله م. او عن الف. سود على نفسه م. ان يكون معاوضة الف. سود بخمسة مائة وزيادة وهو م.
 ومن امر بادل نصف. ومن عليه عند م. انه برئ مما زاد لزم فعل برئ. وان يفت عاد ومنه ش. اي قال اذ
 الى قسمائة عند م. على كل برئ من الباقي ففعل برئ. ولزم يود قسمائة في الف. عاد ومنه م. ومنه م.
 وعند م. يوصف له يعود ومنه لزم البراءة مطلقة. لان كلمة على للمعوض وادار النصف له يصح عوضا بادل
 فيبقى البراءة مطلقة. ولما لم يشرط فيكون البراءة مقيدة بشرط فيفوت بغاوتة وفيه نظر في كلمة على
 دخلت على البراءة فكذا التقليل. انما يصح لو قال ابرأ لكل قسمائة عن برئ توكل الى بحماية الله فري. ولكن
 لزم بحماية الله. ومنه ش. ان في اللفظ مكرر اكثر من الموضع كل واحد مقيد بالآخر. انه ما رضى ببراءة بطلان
 ببراءة على تقدير ادا القسمائة فصارت البراءة مشروطة بالاداء. فاذا لم يود عاد فحقه من ماله. استغنى
 ولزم يوقت لم يعد ش. لزم يوقت الله وادبل قال اذ الى قسمائة. ولم يقل عند الف. من الصور لزم يود
 البرئ لم يعد ومنه لزم ابرأ مطلقا م. وكذا الوصاية من ومنه عن نصف يد فدية اليه عند م. وموثر انما
 فضل على انه لزم يوجه عند م. فالكل عليه ش. في من. الصورة لزم قيل برئ عن الباقي ولزم يود في
 عند م. لكل عليه في السئلة. الاول. ومنه بالاجماع. فان ابرأ عن نفسه على لزم عليه ما بقى عند الف.
 برئ اذ الباقي اوله ش. وقد حل في من. السئلة باعلل ابرأ في السئلة الاول. ومنه انجيل التقليل

الذي ذكرنا من جهات م. ومحمد انما يصح في من. السئلة لزم ابرأ مقيد بشرط ماله في السئلة
 الى م. ولو علو. صري كان ادبت الى كذا او اذ او م. له يصح. انما قال لزم ابرأ الى كذا فان برئ
 من الباقي له يصح لزم ابرأ المقيد بشرط ماله يصح كان ادبت الى كذا او اذ او م. فان ابرأ
 فيه معنى التقليل. ومعنى الا سقاط له مينا في تعليقه بالشروط والتعليل مينا فيه. ولزمنا المعينين. ولما ان
 فان التعليل صري له يصح. ولزم كيز صري في الصور المذكورة. يصح. لزم قاله لزم ماله اقول كل ما لكل
 حتى يوفى عنه او يخط ففعل صح عليه ش. اي لزم. وما قد لا يثبت عليه م. ولو علو. اقل الحال ش.
 اي يافد الموعود في الحال م. ولو صلح ابرأ. ومنه عن نصفه على ثوب. يصح شريكه غريمه بنصفه او اقله نصف
 الثوب من شريكه. ان لزم نصف ابرأ. البرئ ش. فان الشريك لزم نصفه ربع. البرئ فله. لزم الثوب
 ماله اذ كان البرئ مشتركا بينهما بان يكون واجبا سبب متحد كمن المبيع صفقة واحدة. فله ماله المشترك
 والموروث بينهما وقية المشترك بينهما فان كل ما اقله. عدل شريكه فله ابرأ. م. ولو قبض شيئا من
 البرئ شاركه شريكه فيه. ورجع على الغريم بما بقى ش. ان لا يكون للغريم لزم بقوله الذي اعطاه نصف البرئ
 اني قد اعطيتك منك فليس كل على شيء. فان ما اعطاه اياه بينه وبين شريكه م. ولو شاركه بنصفه شيئا
 ربع البرئ او اتبع غريمه. ان اشترى اقل الشريكين بنصفه من الغريم شيئا فله شريكه. ان لزم نصفه ربع البرئ
 لانه صار قاضى البرئ بالمقاصة. فيضمنه شريكه. والربع منه في حصة الصلح. فانه اذا اقل الثوب
 بطريق الصلح عن النصف. وبني الصلح على الخط فالقائمة قيمة الثوب اقل من نصف البرئ فلو ضمنه
 ربع البرئ يتفرأ من الثوب فلا اقل الثوب لزم بقوله اني ما اقلت الله الثوب. فان شئت فله نصفه
 منه في حصة الشراء اذ مينا على الحماكة. فله يتفرأ من الشراء. نصف البرئ. وفيه ماله على ماله
 والمقاصة بدلين سبوا. لم يرجع الشريك ان اذ ابرأ اقل الشريكين الغريم عن نفسه لا يرجع الشريك الا
 على ذلك الشريك. ان ابرأ اقل في له قبض. وكذا لزم وقت المقاصة بدلين السابق صورته لزم ربع م.
 وضون ورجا فباي عمرو وكبر عبد مشتركا بينهما من زيد مائة ورمم حتى وجب لكل منهما على زيد وضون
 ورجا ووقت المقاصة بين الحسين. وجب لعمرو وعمر زيد. وبين الحسين. كانت لزيد م.
 عمرو. فليس يمكن ان يقول لعمرو وكل قضيت الحسين التي وجب لكل على زيد م. وقعة المقاصة بينهما
 وبين الحسين كانت لزيد عليك فادى الى نفسه. وانما لا يكون له ذلك لان عمر قاض ومنه بالمقاصة
 له قابضا شيئا م. ولو ابرأ عن البعض قسم الباقي على سبب ما ش. ان كان البرئ بين شريكين نصفين ابرأ
 احد ما عن نصف نصيبه. ولو الربع قسم الباقي اقله لانه بقى لربع. وله فله نصف م. وبطل صلح ابرأ الى م.

من نفسه على دفع شي اي اذا اسلم رجلان في كبر ولس مالهما مائة وسلم كل واحد منهما نصفه
ثم صاعا حرما عن نصف كبريا بخين الترخا الى السلم اليه وافذ الخبير فقدر الصلح له يجوز غنما
وحد وعنده يوسف رم يجوز ان اذا اشترى عبدا وقال افرد ما في نفسه لهما ان لو صحت في نفسه فاصت
نرم قسمه الدين في الزمة ولو جاز في نفسها له بد من اجازته ان فروم تومر وان اخذ احد الورثة عن عرق
او عقار جال او ذم من الغنمة او عكس او قدر بهما من قبل بدله او لا ش وانما يصح عند التقدير الى الدرهم بهما
سواء قل البذل او اكثر له ان يعرف الجنس الى فله واجنس على ما عرفت في كتاب الصرف وفي تقدير وغيره ما ياب
تقديره له ان لا يكون المعطى اكثر من قسط من ذلك الجنس في اي اذ كان المعطى مائة ودرهم يجب ان يكون
لماية اكثر من حصته من الدرهم فيكون مائة او حصته في مقابلتها وما فضل في مقابلته غير الدرهم وذلك
لقد الصلح له يجوز بطريقه ان يرد له من كبر اعيان و البراة عن اعيان له يجوز وبطل الصلح بشرط
فيه لم الدين من الشركة يعني ان يرد له من الورثة وفي الشركة ويون بشرط ان يكون الدين ببيعة بطل
الصلح له ان يكتسب الدين من غير من عليه الدين فذكر في الصلح صله فقال - ولن شرطه ابراة الغرامة
منه او قضا انصافا له عن غيره عا او قرضه قدر قسط منه وما حوا مشغيرة واحالهم بالتقاضي على
الغرامة من مح الحيلة الله في ان يرد منه طوا الزميراء المصالح الغرامة عن حصته من الدين ويصلح عن اعيان
الشركة باله وفي هذا الوجه فائدت بقية الورثة لغير المصالح لا يبقى له على الغرامة في ان حصته من نصيبهم
والثانية بقية الورثة يود قضا الصلح في نفسه تقدا وحيل لهم حصته من الدين الى الغرامة وفي هذا
الوجه يتفر بقية الورثة لغير التقدير من الدين والثالثة وفي احسن الطرق وفي الاقاصي فلتقضي
حصته المصالح من الدين مائة ودرهم ومن العيز مائة ايضا ويصالحون على الدرهم فلا بد من يكون بدل
الصلح اكثر من مائة ومائة وعشرة ودرهم فيقضى مائة ومائة مائة على الغرامة و
وهم يتقبلون الحولة ثم يصالحون عن غير الدين على عشرة فان كان غير الدين بحيث يجوز الصلح عنه عشرة
فظامي ونرم كين تتراد على عشرة شخ آخر كين مثلا فيكون العشرة في مقابلته العشرة والسابع
مقابلته السكينة وفي حصة الصلح عن شركة جملة على كليل او موزون افضل في ان يفتد بعض
له يجوز لشبهة الربوا وعند البعض يجوز له من مائة شبهة الربوا ولا اعتبار بها له ان يكتل
يكون في الشركة من جنس بدل الصلح وعلى تقدير ان يكتل ان يرد له الصلح فاصالة الصلح يكون
شبهة الشبهة ولو جئت وفي غير الكليل والموزون في يد بقية صفي في الصلح في وجه عدم الصلح
من الصلح بيه لا ابراة عن اعيان له يجوز وان كان بيعا فله ان يرد له ابراة لغيره يجوز فلا يصح وبطل

لزامه ان كان في يد بقية الورثة فالجاء له ان يفتد الى المازنة فيجوز وبطل الصلح القسي مع
ويزم حيط وده يصالح قبل القضا في غير حيط ولو صوح فالشيخ قالوا صحت لغير الشركة له فلو عن قليل
ويزم والاريز قد يكون غايبا فلو جعلت الشركة موقوفة بغير الورثة وللاريز له بيق له على الورثة على
قضا ويؤنه م ووقف قدر الدين وقسم الباقي احتشا ووقف الكل قيا ساش وجه القياس في الدين
له يتعلق بطل بغيره من الشركة ووجه الاحتشا لزوم ضرر الورثة ومن المايل المتألم انه يدل ببقية الشركة
الصلح صحة الدعوى ان لم يفتد الناس بغيره بشرط ان يكون من غير صبيح له ان ادعى صا يحول في دار
فصوح على شخ يصح الصلح على ما تفر في باب الحقوق والاحتشا ولا شك ان دعوى الحق المحجول ودعوى الحق
الحق المحجول دعوى غير صحيحة وفي الذرية ما يلد ما قلنا كما في **مضاربة** مع شركة في النزع
باله من احد وعمل من آخر ومن ايداع اوله وتوكيل عند علمه وشركة ان زيج وغصب ان خالف وبغضاعة
لن شرط كل النزع على كل وقصر لن شرط المضارب ان يعلم بنصف العارية شاملة وموثر لفظا
اذ كانت عقد شركة في النزع فكيف يكون بغضاعة او قرضا وانما قال ذلك بطريق التعليل وهو ان يقول
ان المضاربة ايداع وتوكيل وشركة وغصب ووقوع المال الى الاخر يجعل فيه بشرط ان يكون النزع على كل
بغضاعة وبشرط ان يكون للعامل قرض فنظم النزع المذكور في شكل المضاربة تعليلها واجازة فاسدة
ان قدرت فله زيج له غصب وان لا يزوج المضارب عند الفاسد بل ارج علمه زيج ام لا ولا يرد على ما
شرط فله فالحجدرم ولا يفتد المال فيها في اي في المضاربة الفاسدة مكي في الصيغة ولا يصح الا باله
يصح فيه الشركة وتسلم الى المضارب وشيوخ النزع بينهما فتفتد لن شرط له عدم ما زاد عشرة ش
اعلم لن شرط يتفر الشركة في النزع او يوجب عماله النزع فيفتد ما عداه من الشروط الفاسدة
التي تفتد ابيع لفتد المضاربة بل يبطل وكل الشرط وكذا الشرط الوضعية على المضارب م والمضارب
في حلقها لن يبيع بفتد ونسبة الله باهل معلوم لم يولد في المراد بالملوك ما لم يقيد بزمان او مكان
او نوع من التجارة م ولن يفتد ويوطل بها شاي بابيع والشراء م ويسافر في وعنده يوسف م
ليس له لن يسافر وعن له م ان ان دفع في بلد ليس ان يسافر وان دفع في غير بلد له
لن يسافر الى بلد م ويضع وتورب الى ان لا تفتد من يرضي ان لا تفتد المضاربة بان يوضع
المال فله فالزفر م ويودع ويرهن ويومر ويشتا ويتان بالنزع على الله يسه والله علمه
ان يتقبل الحولة وليس له ان يضارب بالاذن الماكرا وباعل برائيل ش الفابط لن الشخ لفتد بطل
بل يتفر ونه الى يداع وفي م ولا يفتد في او يستدين وان قيل له ان العمل به يكن تمام

۴۷
سنه الفجر كل سنة يحضر

فلا بد من يوجب لإذله والاحتاجة والحج وتعليم القرآن والفقه والفناء والنوع والملاهي والتمسك
وبغية اليوم بصحة التعليم والتكثير والفقه والاحتاجة والاحتاجة على الطاعة وعلى
المعاصي لكن لما وقع الغور في الأمور الدينية يفتي بصحة التعليم التكريخي في زرع الاعتدال
ويجوز المتأخر على دفع ما قبله ويحسن به وعلى الطولية المروحية من الحق بفتح على الحق وغير الحق مدية
تدلى إلى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لأن القافة امتداد الحلال ومن الله
يستعملها على ما أراد الله والاحتاجة الشائع إلا من الشريك ومنه عند له رم وقاله يوجب
اجابة الشائع من الشريك وغيره ولو دفع إلى آخره لا ينبغي بنصه الكتاب فإلى الجمل عليه زاد أيعضه
أو نور اليطي بآله يوجب وقته هذا اسمي قفيز الطمان وقد نرى الخية عم عنه لأن جعله يوجب
ما يخرج من علمه والصورتان الأولى في معنى قفيز الطمان - أو جلا يغيره كذا اليوم بكذا بالكتاب
رصد يغيره عشرة أمثال اليوم بدرهم فان هذا فاسد عند له رم وعند ما يوجب والمعقود عليه العمل
وذكر الوقت يستعمله في العمل والوقت الأول يوجب العمل المعقود عليه وفيه نفع المتأخر
والثاني يوجب كذا تعليم النفس في هذا اليوم معقود عليه وفيه نفع للمآخر فيفضي إلى المنازعة ولو
كان المعقود عليه كليها إلى عمل هذا العمل مستوفيا بهذا اليوم فذكر كما لا قدرته عليه له مدعاة حتى
لو قال يغيره عشرة أمثال في اليوم فعند له رم أنه يوجب لهذا كلمة من لا يفيض إلى الاستعراق - أو أوصفا
بشرط لنزيتها أي يكملها متى تفرغ فان كان المراد لنزيتها كما هو في ذلك فانه شرط
لا يفضيه العقد وفيه نفع له عند العاقبة وهو المأمور ولنزيتها كما هو المراد من هذا فان كان المراد
لا يخرج الزرع إلا بالكمه متى تفرغ في هذا العقد فان الشرط مما يقتضيه العقد ولن كانت يغيره
بدونه فان كان آخره يبقى بعد انتم العقد يقداد فيه منفعة راحة ولن كان آخره لا يبقى له
نفسه أو يكملها انما هو وذكر لنزيتها المراد أن نهار العظام فان منفعة كبرها ما يبقى بعد انقضاء عقد
بخله في الجذول م أو يغيره فان منفعة يبقى بعد انقضاء العقد أو يزرعها بزرعة
أو يغيره في فدت أي يغيره بزرعها ويكون الجرة لنزيتها الموزع راحة أخرى على الكتاب
لا يجوز عندنا وعندنا في يجوز لهذا المنفعة بمنزلة الأعيان عندنا ولنا نحن نحن انفراد
يحرم التأخر عندنا بجميع نوب مدون عندنا من ناحية وقوله فدت يجوز الشرط وهو قوله ولو
دفعه آثم بخله فاستجارها على لنزيتها أو يغيرها أو يغيرها فانه يوجب له بشرط
يقتضيه العقد فان لم يزرعها أو ما يزرعها لم يوجب لنزيتها بان قال أو ربح في ما شئت

ملک و غیر

المقدّر

ماتلن

مختلف في رتب أو بعله وصح ترديد الهبة بترديد العمل في قياطة ثوب فارسيا وروميا وعصف بمصر
 ودرعوان وفي اسكان البيت عطارا أو قراة او في الدابة الى كوفة او ولسط وفي ملنة الدار او في ملنة
 وفي ملنة بة شعبة عليها ويجب ما وجد من قيلان فطمت هذه الثوب فارسيا فبدرمم او روميا
 فبدرمم او في ملنة الدار شهر بدرمم او عصف شهر بدرمم ومكسر اذا كان ثلثة اشياء وفي اربعة
 اشياء ما في اربعة غير انما في التغير في اربعة دون الاربعة لان في الاربعة الاربعة انما يجب العمل وعند
 العمل يتغير في اربعة فان اثنان يجب بفصل العقد اربعة محمول وذكر في الدررية في مسئلة العطار
 واحد وكم الهبة اشيع خلاف في يوسف وفي الدابة الى كوفة او ولسط اتماله الخلف في مسئلة الخطة
 وصبغ متفوق عليها و لو رد في قياطة اليوم او عند امل ان قال ان فطمة اليوم فبدرمم و
 في يوسف بدرمم فله سمي فاضاه اليوم واهم مقدار فاطمة عند امل بدرمم و عند ما
 اشترطان جاريان وعند زفر فاسدان لان ذكر اليوم متجهيل وذكر الغد للتوقيف فيجوز في كل يوم مائة
 ما ان كل واحد مقصود فصار كاختلاف النوحين وكم ان ذكر اليوم ليس للمنة لان اجتماع الوقت
 والعلم مفتركا بل ذكر للتعليل فيجوز في الغد تسميتان م ولا يبي وزيد المسمى في امر المثل ان كان
 زيدا عن نصف ودرمم له يجب الزيادة وفي الجميع الصفة لا يزداد على ودرمم ولا ينقص عن نصف لكن
 الصحيح معناه وان اسمى في الغد نصف ودرمم وفي الاربعة الفاسدة امر المثل لا يزداد على المسمى
 وان فاضاه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد على نصف ودرمم ولا يبي فبعد مستاجر الخطة الا بشرط ولا
 يستره مستاجر او ما على عبد مجرور او عبد مجرور فاعطاه المستاجر الاجر لا يستره لان من دفع الاربعة
 بعد الفراع صحه به فسان لان الفاد لم يات على اي من فبعد فراع رعاية فقه في الصحة ووجوب الاربعة
 م ولا يقبل اكل ثلثة عبد غصبه فاجر ما ملو ثقب منصبه عبد فاجر عبد ثقبه فاضاه الفاعل لاجر فاكله
 فله ضمان عند مرم لان العبد له جز ثقبه فكذا ما في يوب فلا يكون متقوما وقاله يمينه لانه مال المولى
 م وصح للعبد قبضه ويا فذا فامولاه قائمة بهذا الاتفاق لان بعد الفراع يعبر ما ذونا ما مرم وكذا
 عبد اشترى بغير شهر اربعة وشهر اربعة وكم الى ان قال مستاجر العبد مرم فاجر
 في اول السنة وقاله المولى في اواسط السنة السئلة المطعونية فان الماكل اذا قال ما لا يطعون له جاريان في السنة
 يحكم الحال م وصدق ربط ثوب في المزدان يصرفه بالميزان وفي غلت لي جانا لاصالح قاله براج ك لان الماكل ينكر
 تقوم على الضمانه وعند يوسف ان كان الضمان معاملة لاجل الاربعة وعند مرم ان كان معروفا بمن الضمان
 م لا يجزى لاجر و ابو يعقول الظاهر لا يصلح حتى لا يخاف الاربعة با - - - في الاربعة حتى يغيره في اشيع

۱۵۰

المستوفى

فما امر ملكان يحكم قضاوا وانشدا الملامة فاقا بالبرهان
بعلمت سران الان ان مفتاح رسل الله

وقال الشاعر لم يكن جاريًا

ان لا يصح له ان يتقاضى عن الاجل بالمال وجه الاحتشاش ان الاجل في حق المالك حال من وجه لانه لا يتقدر على الاكراه
الابن وبطل الكتاب ليس حاله من وجه حتى لا يصح الكفالة به فاعتد لام فان مات مريض كاتب عليه على ضعف
قيمة باجل ورق وورثته ادى ثلث البطل حاله وباقي موجه الكفالة سواي غير العبد بيزان يودي ثلث البطل
حاله والباقي موجهلا ويزان يتبع فيسرق وهذا عندنا في رم واليه يوسف وعند محمد خير بيزان يودي
ثلث القيمة حالا والباقي الى تمام البطل موجهلا ويزان يتبع فيسرق لان المبيع ليس له التاجيل في ثلث القيمة
اما في ما وراءه يصح ان يترك فيصير التاجر كما ان جميع المسمى بطل الرقبة وهو الورثة متعلق بالمبدل فكذا في البطل
فله يصح التاجر الا في ثلثه وفي نصف قيمته مناس اي فيما اذا كان البطل نصف القيمة من مناس الى في السئلة
المكتوبة ومع موت المبيع الذي كاتب عليه على بطل موجهلا ادى ثلثها حاله او سرق سواي غير العبد بيزان
ليزود في ثلث القيمة حاله ويزان يتبع فيسرق لان الحايطة وقعت في المقدار وفي التاجر فيغذ بالثلث
دون الثلث فان قال هو سيد كاتب عليه على كذا وشرط العتق بادائه او لا سواي سوا قال ان اديت
فموجرا ولم يقل - ففعل وادى الحر عتق ولم يرجع اي لا يرجع النودي - على العبد لانه مبيع
في الله ذاك وانما يفتق باداها اما ان شرط العتق بادائه فقط واما ان لم يشرط فالتكليف ان لا يفتق
في الاحتشاش يفتق لانه يتوقف على قبول العبد الغايب فيما يفره وهو وجوب البطل عليه لا فيما فيما يفتق
وموصى اداء القليل البطل - فان قبل العبد فهو مكاتب فان كوتب حاضر وغايب فقبل الحاضر فان ادى
قبل صر او عتق صعدت المسئلة ان يقول كاتبه بالف على نفسه وعلى فلان الغايب ففعل وقبل
الحاضر فالتكليف ليرجع في حصته الحاضر وفي حصته الغايب يتوقف على قبول وجه الاحتشاش ان الحاضر اضاف
العقد الى نفسه اصلا والغايب تبعا فيصير كمن يبيع على الله وله بالتبعية قايما ادى قبل قرا اما الحاضر
فلان كل البطل عليه واما الغايب فله ان ينال شرف الحرية وان لم يكن البطل عليه فصار كغير الرمن هو
استعار رجل عينا من غير ليرهنه بدين عليه لا فرفسته ثم اصاب المبيع الاحتشاش عينه فادى الدين
الى المرتن ثم المرتن على القبول وان لم يكن على مبيع الرمن وانما موع على التسعير واذا ادى المبيع الرمن
يرجع على المستعير وان ادى بغير حجة لانه مضطر الى تخلص عينه ولا يمكن له اداء الدين ولم يرجع
على الآخر لانه مبيع في حق الآخر وانما يرجع مبيع الرمن لانه مضطر له وادائه في تلف حاله في يد
المرتن - وقبول الغايب لغوس لان العقد نفذ على الحاضر فان كوتبت امة وطلان لها وقبلت فاي
ادى لم يرجع وعتقا استكان المسئلة الاولى كتاب العبد المشتري احد شريك عباد
للام بكتابة حصته بالف قبضه ففعل وقبض بعضه فزال ان عجز في الصغيره حصته وفي قوله فزال يرجع الى الآخر

مذاخر

حالا عندنا في رم واصلا ان الكتابة متجربة فيكون معتبرا على نصيبه فاقية الله ان لم ياذن له فلم هو العتق
فباله ان لا يبقى ذلك اذ لا شريك بالعقب اذن للعبد بالاداء لم يبيع فيكون مبيع على نصيبه على القابل فيقول
وعندنا الكتابة غير متجربة فاذا بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابل اصل في البعق وكذا في البعق فالتجربة
مشتبه فيها فبقي كذا في العجز - مكتابة لرملين جادت بولر فاداهما ادمما ثم جادت باقر فوجرت فمالم اولر
لله اول وضيف نصف قيمتها ونصف عرقها وشريك عرقها وقمة الولد وموابة من هذا عندنا في رم وببنا ان
ان استلاد الكتابة المشتري متجربة عندنا في رم فتعذر على نصيبه لان الكتابة لا تنقل من ملك الى ملك كمن حشر الميراث
واستلاد القنة له يتجرى اتفاقا فان استولد احد الشريكين القنة المشتري صارت كلها ام ولد يفرق نصيب القيمة
لشريك اذا عرفت هذا فاستلاد الكاتب قبل العجز وقبض في ملكه نظاما ان ثبت نكاحا كذا اذا عجزت صار لكان الكتابة
لم يكن فظاهره في الحقيقة وطى ام ولد لا لغيره فاستلاد طاه وله وقبض غير متجرب فكل ام ولد وله ويغفر نصف قيمتها لشريك
وله يكون ام ولد لشريك ولكن ولد الشريك ولد المورث وطى معقدا على الميراث فيكون مورا ببقية ويغفر تمام عرقها
واما عندنا فاستلاد الكتابة له يتجرى فقبل صارت ام ولده وله وانتقل نصيبه بغير الكتابة فان الكتابة بغير
باله سئل وفيما لا يتفرع به المكاتب فيكون وطى الكس في غير ملكه فيجيبه تمام العتق له احد لشبهة وله كيف ولا
حرا ببقية ويغفر له ولد لشريك نصف قيمتها مكاتبه عندنا في رم وله يوسف رم والقل من نصف قيمتها ومن رقيق ما بلر
بل عليها من بطل الكتابة عندنا اذا انقضى الكتابة في حصته الشريك عندنا قبل العجز فكلها مكاتبه له وله
نصف البطل عندنا الشيخ لم يفسر بطل البطل عندنا في المشايخ رم واي وقبض العتق اليها صر سواي قبل العجز
له فضاصل النافها واعواها - فان لم يطاها كذا وادى بها فوجرت بطل تدبيره وعلى ام ولد له وله والولد له
وضم شريك نصف عرقها ونصف قيمتها - لانه يميز بالعجز انه يملك نصيب شريك وقت الاستلاد والتدبير وقبض غير ملك
خلفه والنكاح يعمد الفزور فان حررها اي المكاتبه المشتري ادمما غنيا فوجرت نصف قيمتها لشريك
ويرجع به عليها - هذا عندنا في رم وعندنا له يرجع وهذا جني على ان السكك اذا عجز المفقوت يرجع عند
له في رم وعندنا له يرجع - عذر لرملين بده ادمما ثم قرره الله فمليا او ملك - اي صر ادمما ثم بده
الله فم عتق الميراث واستنى قبل الى في المستنير - وضم شريك في الله وفي فقط - اعلم لزم في المسئلة الاولى
اذا بده الله اول فملك الله عتقا او التفسير او الاستعداد عندنا في رم فاذا التوق لم يبق له وله في التفرغ والاستعداد
ثم باع عتقا او فريضته لم يبق ان يفتق او يستنى او يفرق قيمة مديرا وقد تفرغ ببعق البعق من كتاب الله عتقا
ان قيمة الميراث ثلث قيمة النكاح واذا ضمنه له يملكه لانه لا ينقل من ملك الى ملك اما في المسئلة الثانية اذا التوق الاول
فله في الخيار لغيره فاذا بده ما لم يبق له وله في التفرغ لم يبق وله في الله عتقا او الاستعداد

وبالضم اج ولم يفسد بغيره اي بغير القتل والقطع روى ان نبياً وعماراً ابتلياً بذكر ففسد خبيث قتل
فسماه النبي سيد الشهاد واظهر عمارا وكان قلبه مطمئناً بالايان فقال عم فان عاده ووقد والنقا
بين هذا وبين ضرب الحر ان ضرب رجل بغير الضرورة والكل لا يحل بغيره ففسد اظهار مع قيام دليل الحرمة
لان قد ينفوت بالكلية وهو انه ينفوت بالكلية لان التقديس بالقلب قائم ورفض له اتاه في حال
مسلم لما عدى بالقتل والقطع - وعنده المكبر - كبره اراد اوفي الله فقال يصير الفاعل الى الحامل لا يقتل
فان قتل المسلم لا يحل بالضرورة ويقاد المكبر فقط - اي ان كان القتل عمدا فعنده 2 ومحمد بن الحسن
على الحامل لان الفاعل يصير الله وعنده فم على الفاعل لانه مكاشفه ولا يحل له القتل وعنده يوسف بن يعقوب على
الشبهة وعنده ان في كبره على الفاعل بالباشرة وعلى الحامل بالتسبب كالباشرة كثر بود الله فمضان
- ومع نظام وظل قد وعنده - اي العتاق فان من العتاق يصح عندنا مع وجهه كراهه قياسا على
معتق مع الرذل وعنده ان في لا يصح - ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطأ حتى يبرص
الكلية على من اكرمه في صورة الكراهه بالله عتاق بقيمة العبد لان الاعتاق من حيث انه اتاه في يضاف الى
الحامل لان الله اتاه في فعل فيمكن فيه جعل الفاعل الله للحامل وان لم يكن ذلك في القول ويرجع عليهم في
الكراهه بالطله ونصف المسمى ان لم يوجد الدفوع لعند نصف المسمى من موصى القوط بان تجي الفرقه من
قبل المرأة فيترك بالطلاق قبل الدفوع فحين هذا الوجه يتعارف فيضاف الى الحامل جعل الفاعل الله
خلاف ما بعد الدفوع لان المهر والتعاقب ليريقول المهر يجب بالعقد والطله في شرطه والحكم له رضا اليه
والا يسقوط بالفوقه مجرد وهم فله اعتبار له ونزله وليس له طهاره ورجعته وابله وله وفيه فيه
واسلامه بل قتل لورده - الاصل ان كل عقد له كيد الفسخ فالكراهه له ليس نفاذ وكذا كل ما يند
مع الرذل ينفذ مع الكراهه والله سلام انما يصح مع الكراهه لقوله عم امرت ان اقاتل الناس حتى يصيروا
لا اله الا الله فالكراهه مع خوف القتل حين اذا السلم الكرهه ثم ارتد له يقتل ثمكنا الشبهة في اسلامه
- له ابراهه مد يونه وكعبه وروته فله تين عشرة ولو زنى حرامه اذا اكرمه سلطان رمذا عنده 2 دم
وعنده ما له كيد قوله كون الكراهه سقطا لدى متفق عليه فيما بينهم بل من الله قتل فانا مولى حقوا
الكراهه من غير سلطان فان عنده 2 دم لالكراهه لا يتحقق من غير السلطان فانه لا يكون مع الكراهه
فيحد فاذا اكره السلطان فرزى له كيد لوجوه الكراهه معنا وعنده ما الكراهه يتحقق من السلطان
وغيره فله كيد في الصور تين **كم** - وهو من نفاذ عرف قولنا انا قال هذا الفرج لا يتحقق في
افعال الجوارح فالصحيح ان الفاعل الغير يجب الضمان وكذا المجنون م وسببه الصف والجنون والبرق فلم يصح

واعادعت بيثونه فقال
انظرتها وقلبه مضطرب
بالتيان صدق

اداءات تف
بدل

[illegible]

رضوانه عليه السلام

بعد نيز فالقاف بيومها ويقض وينه باخصص م ومن افلس ومعه عرض شراء ولم يورى الفين فبايد
 اسوة للقرآن ان افلس ومعه عرض شراء ولم يورى الفين فبايد اسوة للقرآن وقال الشافعي في
 القاضى على المشتري بطلبه ثم للبائع خيار الفسخ **فصل** بلوغ الفلام بالهضام والالهضام
 والالهضام والالهضام بالهضام والالهضام بالهضام والالهضام بالهضام والالهضام بالهضام
 سنة وقاله فيهما بتمام فسخ عشرة سنة وبه يفتى وادنى مائة له الفخ عشرة سنة والباسم سنه فان
 راعها فقالا بلفظا صدقا ومما طاب لالبائع **كتاب ما ذون** الاذن فكل الجرح والخطا الى ما علم
 لزاله صلى الله تعالى لانه يكون حاله للفقير في عرض الرقة وتعلق به هو المولى صار ماله لكونه
 ماله للفقير فاذا سقط المولى فقد المانع عن التفرق وازال جرحه اى نفسه عن التفرق فهو الاذن هذا
 عندنا وعند الشافعي موقوف على انا بانه ثم يفرق العبد نفسه بامليته فان لم يكن موكيل او وكيل موثوق
 يتصرف لغيره فقولته ثم يفرق عطف على محذوف فان قوله الاذن فكل الجرح معناه اذ اذن المولى يملك العبد
 عن الجرح فحطفت على قوله يملك قوله ثم يفرق فلم يربح بالعمدة على سيدنا هذا ان يفرق
 لنفسه فاذا اشترى شيئا لا يطلب الفسخ من المولى لكونه مشتري بالفسخ فلو كان موكيل فانه يطلب الفسخ من
 الموكل لانه الشراء لكونه لم يوفى هذا ان يفرق على ان اسقاط الحق له توكيل فان اسقاطه
 يتوقف على التوكيل يتوقف فبعد اذن يوما ما ذون مع تحج عليه ولم يخصه بنوع فان اذن في نوع
 عم اذنه في انواع من هذا ان يفرق على ان فكل الجرح ليس بتوكيل لانه فكل الجرح ماله طلاقا عن القيد
 يتخصص بغيره وفيه خلاف في الشافعي والمراد انه اذ اذن في نوع من التجارة عم اذنه في انواع
 وكذا اذا قيل قد صباغا فانه اذن بشره ماله بد من هذا العمل فيعم كذا اذا قيل اذ الى الغلة
 كل شهر كذا فانه اذن بشره في شيء معين فان هذا اختار له اذن . ونبه وله فبعد راء
 سيدنا يبيع ويشترى وسكت ما فزر هذا عندنا فله في الفروا في وانما يكون ما ذون فله في الفروا
 وصري فلو اذن مطلقا مع كل تجارة منه اجماعا فان خصصه بشيء بالذكرة الرواية ان اول علي
 نفي الحكم عما عداه فتمت التجارة اجماعا فيصير بما اذا اطلق اما اذا قيد فعندنا يعم التجارة خلافا للشافعي
 فيبيع ويشترى ولو تقييد فاحسن . وله يبيع عندنا بالغير الفاضل لانه يبيع وله ان من باب التجارة
 اذ التجارة عبارة عن شراء الشيء ببيع بالربح وقروجه ولهذا الوصف لا يتجربا في بيعه بالغير
 الفاضل حتى فان قلت الا ان الوصف لا يلحان بالبيع بالغير الفاضل مع انه لا يلحان التجارة قلت
 لان ولا يشترط نظرية ولا نظرية م ويوطل بهما ويرى من غير تميز ويتقبل له رضى راي ياخذ ما قبله بالجملة

والمساقاة م وياضرا من اربعة ويشترى بذارا ويرى وياضرا من اربعة وياضرا من اربعة وياضرا من اربعة
 المعاقاة م ويدفع الماله وياضرا من اربعة ويشترى بذارا ويرى وياضرا من اربعة وياضرا من اربعة وياضرا من اربعة
 نفسه من عندنا وقلنا في م ونقد بودية وغصب ويزيدون طعاما لبيرا ويضيف لمن يطعمه ويخط
 من الفخر بعينه لا عند ولا يزود رقيقا . وعندنا يفسد يزداد الهمة لانه فكل الماله اما ان لم يكن
 التجارة م ولا يكاتبه . ولا يكاتبه لا يعقوب اصله ولا يقرى ولا يقرى ولا يقرى ولا يقرى ولا يقرى ولا يقرى
 له يفسد للمرة ان يصدق بغيره بغيره بيت زوفا . من المسئلة ليست من هذا الكتاب لكن ذكرت
 بمناسبة بان المرأة ما ذون عاتق بهذا . وكله يزداد تجارة او بما ملوفى معناه كسبه وشراء واما
 واليتجار وغم ودية وغصب وامانة جرحها وعقوب بوطى مشرب به بعد الفسخ في يتعلق برقبة
 يباع فيه ويقيم فته باخصص ويكسبه مصل قبل الرز او يعقوب بالاتب من اى وهذا فقبل البتة
 هذا عندنا وقال زفراش في م يباع مولى الرز كذا يباع كسبه غرض المولى فصول ما لم يكن
 لا قوت ما قد كان . والناظر الذي ظهر هو المولى فيقول برقبة فله في الفروا عن الناس لا بما افتر
 منه قبل الرز وطوبى بما بقى بعد عقده . اذا قضى وينه من غير رقبة اذا بيعت ومن كان يبق
 شيء من الرز طويل اذ اعقوب . وللسيد اخذ غلة من ماله وجوده يزداد الفروا ويحجز لربها م
 هذا عندنا وعندنا في م ينجح ان الا باق لا ينافى الاذن فانه يبيع اذن الاتق ولنا ان يملك الجرح
 قايمة له المولى له يرضى له سقاطه حال تركه اما اذا اذنه صري فهو يفتى وله الجرح اوقات
 سيدنا او جز مطبقا او كى بدار الجرح م تدا او جرح عليه بشرط ان يعلم موثوقا من اسل سوقه . دفعا
 للفروا عن الناس . والامة لراستولها اى ينجح الامة ان استولها عندنا وعندنا في م ينجح لانه
 يجوز اذن المستولاة قلنا فيه وله الجرح اذا الظاهر انه لا يرضى لخرجه وتعامل مع الناس كمن اذنها
 فالجرح يفتى وله الجرح . له يزداد . وعندنا قيمتها للفروا . اى في صورة التملك والتدبير لكان على
 المستولاة ومع التدبير ويرحط غم السيد قيمتها وله يغرم فان ادعى القيمة لانه لم يملك الرقبة فعليه قيمتها
 . ولو جرح فاقوان ما بعد امانة او غصب او قربير عليه صح . هذا عندنا م . وقاله يبيع لانه يبيع الفروا
 الاذن وقد زال وله ان يبيع الفروا يبيع على باقية . ولو شغل وينه ماله ورقبة لم يملك سيدنا ما بعد
 هذا عندنا م . ومنه مما يملك الفروا رقبة ملكه فكذا الله كسبه وله ان يملك المولى ثبت فله عن العبد
 عندنا فانه عن صاحبه مكل الوارث ومنه ما شغلها . فلم يعقوب عبيد كسبه باعنا سيدنا راي
 عندنا م . ومنه مما يعقوب ويغرم السيد قيمة للفروا م . وعقوب ان لم يخط وينه من اى برقبة وكسبه

اى مثل ما يخط
 التجارة م

م ويبع من سيوف بثلث القيمة له باقل وسيوف منه بثلثها او باقل من الى كوز بيع الما فون الزل شمل
 وبيعه ماله ورقبته من سيوف واما كوز هز سيوف اجنح عن ماله اذ كان عليه ويزحيط وعند ما ان
 باع باقل من قيمة كوز البيه وتخير للمولى بين ازالة الحياطة وتقصي البيه لان العز عن القوام يرفع
 بذلك واما كوز ابو 2 دم للتمتع كما في الوارث ولا تمة فيما اذا جالى الابن في فلو باع بكثر من حط الوارث
 او تقضي البيه الى يومه السيد بازالة الحياطة او تقضي البيه ويبطل منه لو سلم بيعة قبل
 قبضة ولم يصح بيعه لفته الى السيد وله ان يصح البيه بقبض النخر فان سلم البيه قبل قبض النخر
 يبطل منه في العيز فلم يبق له في الا في الدبر والمولى لا يستوجب على عبده وينا فيبطل النخر وصح
 اعتاقه مديونا الى اعتاق المولى العبد الما فون والكونه مديونا سواد كان الدبر يحيط او لم يكن
 لان ملكه فيه باق 2 ومن السيد اقل من رينه وقيمة الى اذ كان الدبر اقل من القيمة فيفخر الدبر
 اذ له في الوقاة الى الدبر وان كان القيمة اقل من الدبر فيفخر القيمة لان تعلقه بقرنه بالرقبة
 ومولاهما ويوفى فضل رينه الى الما فون الدبر عن فضل رينه عن القيمة فان بيع عبده و
 ويزحيط برقبته ونسبة المشتري اجاز الغريم بيعة ولم تمة او ضمن المشتري او البايه قيمة فان ضمن
 الى البايه 2 وور عليه بمسب رجوع على الغريم ببيعة وعاد حقه في العبد الى رجوع البايه على
 عن الغريم وعاد حقه الغريم في العبد فان باع سيوف معلما بدريه فلم يفرم وبيع من يبيع لفته
 اليه وان وصل له حياطة في البيه 2 واما قال معلما بدريه لان البايه اذ علم ان على العبد الدبر
 والمشتري رضى ذلك يوم لم ينفذ البيه لم يضر البايه والمشتري فنقول لنزيع منه يكون الوقاة
 ولا يبر البيه اذ لم يصل النخر اليهم وان وصل فان لم يكن في البيه حياطة فله وان كانت فاما ان يبر في الحياطة
 او ينفق البيه 2 وله في ضم المشتري منكم او يبر لثواب بايعه الى اذ كان البايه غاييا والمشتري
 منكم الدين فالدايز لا ياتيهم عند 2 دم وجره لفته فضله وعند يبر يوسى موصيه ويقضي للغريم
 بدريه لفته يبر على المكمل نفسه فيكون ضما الكل من ينازع ولها ان الدعوى تفتخ في العقد وفي
 الفسخ قصدا على الغاييب ولو اشترى عبدا باع ساكتا عن اذنه وجره فهو ما فون 2 عبدا قدم
 معا وقال انا عبدا فلان ما فون في التجارة ويبع ويشترى فهو ما فون وكذا اذا سكت عن
 الاذن والجر فان تفرقه وبيع اذنه 2 وله يباع بدريه الى اذ اقر سيوف باذنه لان المولى اذ لم
 يبر بالذن فالدبر لا يبر لفته والمعاملون انا يفرروا لانهم اعتمدوا على حال المولى والمولى
 لم يقرهم 2 وتوفي البيه لنزوعه كالسلام والتهرب منه اذ ان ضمه كالمطلقة والعقود لا وانه

صنفه

واذن اذنه وما نفعه وخرقه البيه واشترى ماله باذنه ويبر على كسفا بسلية القاصرة في المنافع وان اشترى
 للماملة في القارة ووقا للغير بانضامه الى في المنة وبيها وعذات فله لا يبر تفرقه باذنه
 المولى وكذا ان يبيع السلام 2 ونشره ان يبيع البيه سلبا للملك واشترى بالمال ووليه ابوه ثم وصيه ثم غيره
 ثم وصيه ثم القاضى ووصيه رانا قال ثم وصيه في الاولين وقال او وصيه في الاخير لان وصي الاب من اكله
 بعد موته في التعرف في مال والده واما البنى اذن لم يبر في التعرف حال حيوة فوكيل له وصى وكذا الى الجدة اما
 وصى القاضى ومنه النذر ما ببال تعرف في مال اليتيم فهو يعرف حال حيوة القاضى واما سمي وصي مع ان
 الاصل هو الاختلاف بعد الموت لانه يفسر فليقة له بان كان الاب جعله وصيا فان فعل القاضى بغير
 كفعله ففنى الكلام ان ويده ابوه ثم وصيه بعد موته ثم الجدة لم يكن الاب له وصية ثم وصية بعد موته
 ثم القاضى او وصيه اياها توفي مع 2 ولو اقر با مسم من كسبه او ارشده صحح فان المولى اذ اذن
 البيه بالتجارة صح اقراره بكسبه من تمام التجارة اذ لو لم يصح اقراره ليعامل الناس مع ان اقر المولى
 له ببيع لانه اقراره على البيه وقرار البيه اقرار على نفسه والجر ارتفع بالاذن فصار كالبائع فصح اقراره
 بالارث ايضا في ظاهره وانه لا يبر في الارث لانه انما يبيع في الكسب كونه من نواحي التجارة
 وله كذا في الارث **كلمة الفصل** 2 هو اذ مال متقوم محترم به اذن ما كذا يبر بل يبر من
 فالغيب يتحقق في ائنة لانه ليست باله كذا في الارث لانه لا يبر في السلم لانه ليست بمتقومة وله في مال المولى
 لانه ليس لمجتمه وقوله له اذن الما كذا من ارض الوبيعة واما قال يبر بل يبر لانه عند ارضه بياض
 ازالة اليد الممتدة بان شئت اليد المبطله وعذات في مواثبات اليد المبطله ولا يشترط ازالة اليد الممتدة
 قلنا كلهم في الفعل الذي هو سبب للضمان وهو ازالة اليد ويتفرع على هذا مسائل كثيرة منها
 ان زور اليد مقصوب له يكون مضمونة عندنا فله لانه اثبات اليد متحققة بدفع ازالة اليد ومنها
 انه فسخ في غصب العقار وسياق ومنها ما قال في المستر 2 فاستخدام العبد وحر اذنه بنفسه صلو
 على الساطع اذ في اذنه نقل من مكان الى مكان وفي القارب ساطع حاله ولم يفعل فيه شيئا غير اذنه 2
 وقد فرج على هذا الفقه في تعيد المكمل عن المواشع في ملكك وامساك الغيرة صح قلعه الى فرضه 2
 وليس هذا التفرع مستقيم لان اثبات اليد لم يوجد في تميز المستقلين ثم لا بد ان يبر اذنه على هذا التعريف
 له على سبيل الحقيقة لتخرج السرقة منهم لانه لم يملك علم ورو العيز قايمة والفهم هالكة ويجب التمثل في اشلى
 كالمكمل الموزون والعدول المتقارب 2 اعلم انه جعل هذا الفقه لانه متليا مع ان ثمة الموزونات
 بين مثل بل من ذوات اليعق كالتحفة والقدرا فوسا فاقول ليلما بالوزن في مثل ما يوزن سدا بيع بل ما يوزن

١٠ نفل من الحلف على الحاصل والسبب العلم ان ثبوت الشفعة ان متفقا عليه خلاف على الحاصل بانه
 ما استحق هذا الشفع الشفعة على فان كان مختلفا فيه كشفعة الجوار كيف على السبب ثم ما شئت منه
 الدار له نذر بما يخلق على الحاصل بمنزله الشافعي وقد سبق في كتاب الدعوى ٣٠ او بر من الشفع فغيره
 باوان لم يخره الخز وقت الدعوى واذا قضى له لم يلزم اعضاءه والمشتري قبل الدار فبعضه فلو قيل للشفع
 ادبته الخنز فافره يبطل وانضم البايع ان لم يسلم الى ضم الشفع البايع لم يسلم اليه المشتري
 ولا يسلم اليه عليه حتى يخره المشتري فيفسخ بحضوره انما يشترط حضور المشتري لان المكلل والبيد
 للبايع فاذا سلم الى المشتري لا يشترط حضور البايع لانه صار اقبياهم ويقضى بالشفعة والعمرة
 على البايع رضى بيمين الدار على البايع وعند التحقيق يكون علم الخنز على البايع فيطلب منه
 والشفعة ضارا لروية والعيب شرط المشتري البراءة منه وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن صدق
 المشتري راي لان الشفع يدعى تحقيق الدار عند نقضه قل والمشتري يتكلم ولو برهنا في الشفع
 فميزا عند ٢٠ ومحررم وخرها ما ذكرنا ايضا يمكن صدق البينين بخران العقود مبرزين فافتر الشفع
 بالاقول وعند يمينه المشتري الحق له انما اكثر اثباتا وان ادعى المشتري ثمنا وابعاد اقل منه بل
 قبضه فالقول له اي بله قبضه الخنز فالقول للبايع ومع قبضه المشتري اي مع قبضه الخنز
 القول للمشتري واخر في خط الكل بالكل مستند خط البعوض قد مرت في باب المراجعة بقول
 والشفعة ياخر بالقل في الفصلين وفي الشرا بخر مثل غنيله وفي غيره بالقيمة فني عقار عقار
 اخر كل قيمة الاخر وفي ثمن الموهل بالاروط في الحال واخر بعد الاجل من عندنا اما عند زفر
 وات في قول القديم فلم ان ياخر بالخنز الموهل ولو سكت عنه بطلت من اي ان سكت عن
 الطلب وصح حتى يطلب عند الاجل بطلت شفعة وفي شرا وفي بخر او فخرير والشفعة وفي
 بخر الخز وقيمة الخنزير والشفعة السلم بقيمة كل وفي بناء المشتري وغريم بالخنز وقيمة ما يعلقون غير ك
 في الغصب وكلف المشتري قلعها اي اخذ الشفع فيما اذا بخر المشتري او غرس بالخنز وقيمة ما يعلقون غير ك
 او كلف المشتري قلع البناك والمراد بقيمة ما يعلقون غير قيمتها الشفعة الخلع كما في الغصب عن يمينه
 ان لا يخلق بالعلق بخرخير بخر ياخر بالخنز وقيمة البناك ويندر ان يترك ولو قول الشافعي لان التكليف
 بالعلق من اكلهم العذر وان المشتري يبنها في البناك قلنا بخر في موضع تعلق به حتى تتأكد الشفعة من غير
 تسليط ورجع الشفع بالخنز فقط ان بخر او غرس ثم اشقت اي اخذ الشفع الشفعة وبخر او غرس ثم اشقت
 رجوع بالخنز فقط ولا يرد بغير البناك والفرس على اصل الخلاف المشتري فانه يرد بغير بنية البناك او الفرس على البايع

ان اختلف الشفع والمشتري
 في الثمن فالقول للمشتري

لانه مستط من جهة خلاف الشفع فانه يافز بهام وبطل الخنز ان خربت او صحت الشفعة او اشتري ورا فخرت
 او بستانا فخر الشفع ان اراد اياض بالشفعة يافز بيمين الخنز وافتر العرصه لا تنقل بخصه ان حرم
 المشتري راي يافز بالشفعة لان المشتري قصد له ثمن وفي الاله تلف بافتر سماوية ولا يافز التقص لان ليس
 ولم يسبق بيعا وفي شرا ارض مع ثمن خيل فيها اول ثمن عليها فافترها بخرها وبخصه من المشتري ان
 جذه المشتري في الاله وبطل في الثاني من شرا ارض وذكر ثمن الخيل فلا يرد بخر الزكرا وشري
 ولم يخر على الشرا فافتر بخر المشتري فالشفعة يافز مع الخنز والفصلين فان هذا المشتري فالشفعة يافز
 الاله رضى بخر الخنز كخر في الفصل الاول يافز بشفعة الاله رضى من الخنز في الفصل الثاني يافز بخر الخنز
 لغز الخنز لم يخر حرمه وقت العقد فله بقايد من الخنز ١٠ ما ملى فيه او لا وما يبطل في زاي
 باب ما يخر فيه الشفعة او لا يخر وما يبطل الشفعة انما يجب قصد في عقار ملك بغير ماله وان
 لم يتم كرمه ونام ويخر الى الشفعة القصورية فيحق بالعقار بخره في غير القصورية فانه يثبت في غير
 العقار فان الشرا والخز توفد لخر الشفعة بخر العقار رضى له بخر بخر العقار بخر بخره حتى لو
 ملك بخره لا يثبت الشفعة ثم العوض له بخر بخره ماله حتى يوفد بخره ماله لا يثبت الشفعة وانما
 قال وان لم يتم لخر الشفعة لا يثبت عند الشافعي فيما له يتم لخر الشفعة لرفع مؤنة الشفعة
 وعندنا لرفع ضم الجوار له في عرض وفكر بباد وخر بيفاق فخر حتى يرفع البناك والخل
 ببيعة الاله بخر فيها الشفعة وارث وصدقة وبيعة الاله بخره ودار شمت لخر الشفعة معنى
 الافرار او جعلت اجرة او بعد الخلع او شق او صلح عن دم عداوى وان قول بعض مال
 شرف قول او جعلت اجرة فله في الشافعي فان من الاله بخره مستومة عندنا ولا يخر تقوم المناقح فخره
 فله يظهر في حق الشفعة وكذا الترم والعقود واذا قول بعض مال كما اذا تزوجها على دار على ان يخر
 عليه الفاقلة شفعة في بيع الدار عند ٢٠ وقالا في قصة الهلف اذ يخرها بانه ماله ماله ماله
 معنى ابيع ببيع فيه ولذا انفق بلفظ النكاح ٢٠ له بخر بشرط النكاح ٢٠ له شفعة في الاله فخر الخنز
 م او بيعت بخيار البايع وما سقط ضار به حتى اذا سقط خيار ثبوت الشفعة م او بيعا فاسرا
 وما سقط فخره فانه اذا بيع ببيع فاسرا وسقط حق الفسخ بان بخر المشتري فيما يثبت الشفعة
 م او روى خيار روية او شرط او بيعت بغيره ما سكت اي بيع وسكت الشفعة ثم روى ابيع بخيار الروية
 بقضاء القاض فله شفعة لانه فخره لا يبيع ويحب بخره بخره وباقاله راي ثبوت الشفعة في الرق
 بالبيع قضاء القاض لانه لما لم يخر بخره فافتر بخره صار كانه الشرا وكذا تجب الشفعة بالاقالة

لان الاقامة في حيا الفايضة والتفيع في حيا سيرة وليس في حيا سيرة
 للعبد المأذون حال كونه مديونا حيا بقرينة وكسبه فله ان ينفذ فيما باع سيرة
 العبد المأذون ليعز كونه مديونا حيا بقرينة وكسبه فله ان ينفذ فيما باع سيرة
 جالب النفع للمشتري سواء اشتري اصالته او حالته وكذا جالب النفع للمشتري
 الموكل والموكل في حيا النفع وفاليت تارة لو كان المشتري او الموكل باع سيرة
 النفع ولو كان موثرا لكان جاز فله ان ينفذ فيما باع سيرة وكذا لو كان
 وكذا ان ينفذ في حيا سيرة ولو كان باع سيرة فله ان ينفذ فيما باع سيرة
 له ان لا يخله من عليه وله فيما باع سيرة الا اذا كان طول حيا النفع
 ان يباع الدار لا مقدار عرضة وراعي او شرا او اصب وطوله عام ما يله صوة
 فانه اذا لم يبع ما يله صوة وراعي النفع لا يثبت النفع او شرا سها مشرا
 من الف سهم مثلا بالف الا اذا كان موثرا في الباقي بدمهم فالتفيع لا ينفذ
 بنفقة لاني الباقي لان المشتري صار شرا وطوا من اجاز او شرا بغيره
 صيلة اخرى بدم الجوار وغيره وعلى ما اذا اراد بيع الدار بائنة فيشتري
 مقابلة النفع فالتفيع لا ينفذ الا بالانفيم ولا يكره صيلة اسقاط النفع
 في النفع وبضرب في الزكاة ما علم ان صيلة اسقاطها لا يكره عند عدم
 له ان ينفذ في حيا سيرة ولو كان باع سيرة فله ان ينفذ فيما باع سيرة
 بغيره في حيا سيرة ولو كان باع سيرة فله ان ينفذ فيما باع سيرة
 ان كان حيا سيرة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في حيا سيرة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 قبل البيع لا يبطله ولو من الاب او الوصي او الوكيل الى الوكيل بطل النفع
 النفع عند عدمه في حيا سيرة ولو كان باع سيرة فله ان ينفذ فيما باع سيرة
 لرفع النفع لانه في حيا سيرة ولو كان باع سيرة فله ان ينفذ فيما باع سيرة
 بطل النفع لانه في حيا سيرة ولو كان باع سيرة فله ان ينفذ فيما باع سيرة

فان
 كان

من فان النفع اذا كانت تبطل النفع وله يورث عنه فله فالتف في لاني ليست باله
 انقضت اما اذا كانت بعد قضاء القاضى قبل نقد النفع او بعد تيمم النفع
 من الزوال لا يثبت حق قبل التملك فله في ما اذا كان البيع بشرط الخيار
 او بغيره بالبيع فله في ما اذا كان باع او بغيره بالبيع فله في ما اذا كان باع
 من البيع بالبيع فله في ما اذا كان باع او بغيره بالبيع فله في ما اذا كان باع
 له ان ينفذ في حيا سيرة ولو كان باع سيرة فله ان ينفذ فيما باع سيرة
 كانت قيمة اكثر من الاصل فيكون حيا النفع فله في ما اذا كان باع سيرة
 لان النفع ينفذ في حيا سيرة فان كانت قيمة اكثر من الاصل فيكون حيا النفع
 للبيع بالاكتمال بالطريق الاولى وفي حيا النفع حصة احد المشتريين
 ان ينفذ في حيا سيرة وان باع جماعة من واحد لهما فله حصة احد المشتريين
 ه تنفوق وايضا يتحقق في الاول وفي حيا سيرة في الثاني وان تنفوق
 من المشتريين بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 تمام القصة كذا في حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة
 كل شريك حصة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الى المبادلة في حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة
 فيه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة
 وهو احب ان ينفذ في حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة
 له من مؤنة المكل ان له حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة
 فاعلم اصل التيمم ويجوز له عدله عالميا ولا يميز واحدا لان الامر تضييق على الناس
 م ولا يميز في التيمم الى قسم واحد يكون له حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة
 الشراكة الا عند صفة احد منهم اذ لا يميز احد القاضى وقسم ثلثي عرض يتركون
 يتركون شرا او مكره مطلقا فان اقلوا لزمه عن زيد لا حصة به من اقله حصة
 من حصة جماعة عند القاضى وطلبوا حصة ما في اليد منهم فان كان ثلثيا فان اقلوا
 قسم لكن هذا غير مذكور في التمر او لزمه عن زيد قسم ايضا وان كان عارا بان اقلوا

وهو شريك في حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة
 فان باع حصة من حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة
 وان ينفذ في حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة
 في حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة وفي حيا سيرة

وقت سمي فعل الشرط والفلل عامل به المثل سمي ليعلل الى اوراك الخرم ويقع في الكرم والشجر والركاب
واصول البارخان والخيول ونزكان ثم فيه الاء حركها كلمة اربعة فاعندنا وعندنا في له يصح الا
في الكرم والخيول وانما يقع فيها الحديث اخر وفي غير تلك على التقييد وعندنا في جميع ما ذكرنا في الناس
ثم اذا صححت تصح ونزكان ثم على الشجر الا لن يكون النمر مدركا لانه يحتاج الى العمل قبله وراك له بعد
كلمة اربعة ان كان الزرع بقوله ولا تصح اذا استعملت كناية اجابة الاء جازي لا تصح الاء ولن يكون فائدة
عن وزع الملك فان مات احد من اوصفت المدة والنم في فيقوم العامل عليه او وارثه ونزكان
الرافع او ورثة سمي مات العامل والنم في فيقوم ورثة العامل عليه ونزكان والرافع انما
دفع للفرم ولا تنسخ الاء بعذر وكذا العامل من يضا لا يقدر على العمل او سارقا فيا على
سبعة او ثمانية عزرو ووقع قضاء مدة معلومة ليفكر ويكون الاء رضى والشجر بينهما لا يصح
له شاة الشكة فيما هو حاصل قبل الشكة والنم والنفس لرب الاء رضى ولا رقيقة غرسه
واجز عمله ولا في معنى قفزة الطمان لانه استيجار بعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان
وانما يكون النفس لصاحب الاء غرس به فاصحاب الاء رضى فصار تبعا له رضى وصلة
اجواز لن يبيع نصف الاغراس بنصف الاء رضى ويستاجر صاحب الاء رضى العامل ثلث سنين
بشئ قليل ليعلل في نصيبه **كلمة اربعة** وم ذبيحة لم تذكر كرا راد بالذبيحة حيوانا
من ثاة الزرع حتى يخرج السمك والجراد اذ ليس من ثاة الزرع وانما قلناه على ذلك لا على غيره
الحقيقي اذ لو قل على المعنى الحقيقي لكان المعنى وم ذبيحة لم يذكر كرا اسم اسم الله عليه
فلا يتناول ومه ما ليس بمذبح كالخروية والنطحة وخوما والاء اذا قطع من الحيوان الحي
عضو واذا قل على المعنى المجازي ومه ما من ثاة لن يذبح يتناول العور المذكور ثم فسر التذكية
بقوله ونزكان يفروا في ايزكان من البدن والاء فتيار في في الحلو بين اللبنة البنية المنح
من الصدرة وعروق الحلقوم والمرى والودجان الحلقوم جرى النفس المرى جرى الطعام
والشرب وفي المداية على من او موصو من الكاكة وغيره فلم يخرج فوق العقدة والعض
افتوا باجواز فقوله عدم الذكوان ما بين اللبنة والتحيين وحل بقطر ان ثلث من مائة اقامة
لما كثر مقام الكل وبطل ما افرد الاء ودان وانما الاء ولو بليطة ومروية من اللبنة فسر القصب
والمرقة الذي فيه قد الاسنا وظرفا قايين اما اذا كان منقرا ولم يزل الزبيحة عندنا كن
يكز وعندنا في الذبيحة بالمايئة لقوله وم ما فلا الظفر والسن فانهما من مدى الكينة

في مدى الكينة
نكيز العقلة

ونحن نعلم على غير المنزوع فان الجنب كانوا يفعلون ذلك وينب احدا وشرة قبل الاء في كرا
من ارقاق بالمذبح واجز برجلها الى المنزح وقوله واجز بالرفع عطف على الضم في كرا وموافقا لوجود
الفصل ومذبحا من قفاها والشيخ سمي الى ذبح الشريعة يبلغ النخاع وهو بالفارسية ورام مفر من
والشيخ قبل ان يبرو ان يمكن من الاضطراب وشرط كون الذراع سليما او كذا بياد ميا او ربياس
قال الله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وذكر انهم يذكرون اسم الله عليها في كل ذبيحة ما ولو كانوا
او امرأة او صبا يعقل ويضبط حتى لو كان المجنونا او الصبي حيث لا يعقل ولا يفطن التسمية
له كل ذبيحة ما او اقلق او افرس له ذبيحة وثني وجرسي ومترد وتارة تسمية عندنا في
عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فقلت في واقلق فجه قوله تعالى قل لا ابريما
او حي الى محرم الى قوله افسا اصل لغير الله فيحل قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانما لقوله
ما اصل لغير الله به بقرينة قوله وانما لقوله وايضا اذ لم يوجد من ذبيحة في الحرم يكون قوله لا قلنا له ضرورت
في الحل فاذا لم يحل فيكون قوله لا ابريما لا قبل ولا تأكلوا بل لا يلزم الكذب فان تركها ناسيا حل
بعذر النسيان لقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا قوله عدم تسمية الله في قلب كل مسلم محل على حالة
النسيان وعندنا كره في كل من النسيان ايضا وكرا ان يذكر مع اسم الله اسم غيره واصل له عطف لقوله
بسم الله اللهم تقبل من قلته وحرم الذبيحة ان عطف بغير اسم الله واسم الله ان روى في كرا
وفله ان فصل صورة ومعنى كرا دعاء قبل الذبيحة وقبل التسمية له بسم الله وصلى الله عليه
وكرا ذبحا وفي السرة والغنم عكسة من اعدنا وعندنا كرا ذبح الاء بل وخر السرة والغنم في كل ذبح
ذبح الصبر استأنس وكرا في نعم توشر او سقط في بيرة وم يكثر ذبيحة من اعدنا وعندنا كرا
له حل الاء بالذكاة الاء اختيار كرا - ولا حل جنز ميت وجد في بطن احد من اعدنا كرا وم وعندنا
عندنا في اذ تم قلعة الحل وفكوة الاء مام ذكوة له ولا ذوات او غلب من شبع او طير ولا اخر
والحمى الاء ملق والخيول والبغل والضبع والزنبر والسحفات والاء يقع الزن ياكل الجيف والغداف
والغياض الاء يروح وابن غرس وحيوان مائي سوى السمك لم يطف والجرث والمار مائي والنا
بالفارسية دندان بيش وذوات صولن بيش ذوات وذوات الخلب حايير خيطف بالخيول
الحا الاء خلاف ما ذكر وفي الخيل فله فالما وفله في الاء في لنا قوله تعالى والخيول والبغال والحمير
لتركوها الاء وفي البضيع فله في الاء في ومو بالفارسية كفتار اسفات سكر بيش الاء يقع
كله في بيشه الغداف كان في سياه يترك الاء يروح موش وشية ومو على عندنا في ابن غرس

الاضطراب

تسوية وطوس عطف على الضمير في ظل ومثل الجوز
المختص والحق فخره في الاطراف واشرب من ان
او في مصنفنا اني ذاك متفيا موضح الغنى في

فصل

ولا يلبس الرجل حريرا الا قد راى اربعة اصابع في العرض زاد مقدار العلم روى انه لم
يسجد لمكة مكفوفة سجد بالحرير وعندك يكون في لافق بين حالة الحرب وغيره وعند ما يل في الحرب
مفرونة قلنا الصدرة تندفع بالحمة ابرسيم وسدا غيره م ويتوسن ويفترش من عند م
لارون انه عم جلس على حرف من حرير وقاله كبرم ويلبس ما سدا ابرسيم وكنت غير وعكس في رفق
من اما اعتبره في الخوط اليمية حتى لو كانت من ابرسيم لا يلبس ان كانت من غير اعتبره للعللة القوية م وله
يتحلى بدمبل وقصة الة الخاتم ومنطقة وعلية سيف منيا وسما رطب ثقب فص وحل للمراه كلا ولا يتجمل بالجر
والحرير والصفر كمن يجوز ان كانت طلقة من الفضة والفضة من الحرير وترك لغيره كما م الى ترك التخم لغير
السلطان والقاضي ما كانت تكون ريشة السلطان والقاضي يجاب الى الخاتم م وله يتدسنة بدمبل بل فضية م
من عند م م وكس باللبس البصبي ذهبيا او حريرا كالزخرف م رام فكذا شرا با حرام الة فرقة الوضوء
او خياط عند البعض يكن ذلك م نوع جبة وكثير الصبي اذ كانت لى مة لا يلبس ولزفان تكبر كمن اذ انتم
ملوا خيط الذر يعقد على الة صبي من كراشي فعقد لا يلبس له لى يلبس بعث لفرية غرضا صبي او ملوا الذكر
انما ذكر من الفز من عادة بعض الناس شواظيوط على بعض الة عصاد وكذا السلاسل وغيرها وذلك كمن
له مة حصص بعث فقال ان انتم تلبس من هذا البقل م وينظر الرجل من الرجل سول ما ينظر الة
الى تحت الركبة م السرة ليست بعورة عندنا والركبة عورة وعندنا في على العكس م ومن عرسه
وامته اخله الى فرجها ومن يحسد الى الرجل والوجه والصدر والنساء والعقد من ان أمن شهوته والة فل
له الى الظن والبطن والخذامة غير م فان حكم مة حكم الحرم لفرونة ريشة في ثياب اليمية م وماصل النظر منها
ملا مة ولدت م من اراد شراها ومن فاشهوت م وامة بلغت م تعرض في اراد احد ومن الة فضية الى
وجهاها وكثيرا فقطص م في ظمى الرواية وعن م م ان جل نظر الى قدمها وقدمه في كتاب الصلوة له ان القدم ليس
بعورة قلنا في الصلوة ضرورة وليس في نظر الة فضية ان القدم ضرورية بجله في الوجه والكف م وكذا السيد م
فانما في النظر الى قدمها كاجضية م فان خاف الى الشهوة لا ينظر الى وجهها الة حاجب كمن يحكم وث مدريد
عليها ومن يريد نظا مة او شرا مة وان ضيف شهوته وجعل يدويا فان موله لا يلبس لم ينظر مع خوف
الشهوة م الى حاجب م فينظر الى موضع مرضها بقدر الفزورة وينظر المراه من المراه كالرجل من الرجل كذا من
الرجل ان أمن شهوته والخصية والجيب والمخنت في النظر الى الة فضية كالنخل ويغزل عن امته م اذا
ومن عرسه يبر الرجل لزياد فاذا قرب الى الة نزال الفرج ولا ينظر الى الفرج ومن كملته بشر او فحشا كالتوبة عليه
واله م وغير م وان بكرا او مشربة من المراه او عبادا حرمها م ان محرم الة كمن غير ذى رحم محرم لها حتى لا تقبل الة م

او من حال النسيء الى الحائض من حال حيضه ووطئها ووطئها حتى يستمر في حيضته من قبل
 وبتشري في ذوات شهرين وبتوضيع الحمل في الحامل فان الحائض تعرف برادة الرحم صيانة للحمل
 عن الاضطرار وبتوضيع حقيقة الشغل وتوضيع الشغل بما لا يحتمل كمنه امر ضيق به فادركه في كل حال
 وبتوضيع الحائض ان كان عدم وطئ المولى معلوما في الصور التي عدتها ومن قولها ولو لم يكن في الاضطرار فان الحائض
 تراعى في كل حال فتركز برده عليه ان الحائض لا تراعى في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 كانت له من قبل او من بعد من قبل او من بعد من قبل او من بعد من قبل او من بعد من قبل او من بعد من قبل
 لعدم الشغل بما لا يحتمل متيقن في هذه النواحي والحوادث انما ينبت لقوله عدم في سببها او كمن
 له توطأ الحائض حتى يقع من قبله من قبله الحائض حتى يستمر في حيضته فان سببها لا يخلو من تركه في كل حال
 او مسبية من امره وكونه مع هذا الحكم النسيء على ما علمه في كل حال فتركز برده في كل حال
 الحائض بقوله انما يريد الشيطان ان يوقع الالبس فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 عن الصلوة فان كان الصلوة غالبة من تركه فالشرع على العموم لا يفرق في التخصيص له في كل حال فتركز برده في كل حال
 الناس حيث يرتفع الحائض فاذا ثبت الحائض في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 ثم قايد في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 شقها حوله ان الحائض لم يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 وفكر المونة به لم يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 باله وان علم عدم وطئها في ذات الطهر وبانت ان قهرها ومما ان لم يكن حائض في كل حال فتركز برده في كل حال
 بانها لا يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 قضيه من يوثق به ثم يشترى ويبيع او يبيع فيطلق الزوج بعد ما ان كانت حائض في كل حال فتركز برده في كل حال
 ان يتكلم البايع قبل شراء المشتري رجله عليه اعتقاد ان يطلقها ثم يشترى فيطلق الزوج فانه
 له يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 صل على المشتري في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 الزوج فان اشتريه بعد القبض له في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 ومن قبل بشئ اخر وادعى الوطئ بائنه في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 وادعى الوطئ على القبلة والسن بشئ اخر وادعى الوطئ بائنه في كل حال فتركز برده في كل حال
 يكون بازاله الكل كلا او بعضا وبانها لم يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال

من عطف على الضحية في جاز من عند الله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 باله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 وادعى الوطئ على القبلة والسن بشئ اخر وادعى الوطئ بائنه في كل حال فتركز برده في كل حال
 يكون بازاله الكل كلا او بعضا وبانها لم يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 من عطف على الضحية في جاز من عند الله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 باله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 وادعى الوطئ على القبلة والسن بشئ اخر وادعى الوطئ بائنه في كل حال فتركز برده في كل حال
 يكون بازاله الكل كلا او بعضا وبانها لم يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 من عطف على الضحية في جاز من عند الله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 باله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 وادعى الوطئ على القبلة والسن بشئ اخر وادعى الوطئ بائنه في كل حال فتركز برده في كل حال
 يكون بازاله الكل كلا او بعضا وبانها لم يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 من عطف على الضحية في جاز من عند الله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 باله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 وادعى الوطئ على القبلة والسن بشئ اخر وادعى الوطئ بائنه في كل حال فتركز برده في كل حال
 يكون بازاله الكل كلا او بعضا وبانها لم يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 من عطف على الضحية في جاز من عند الله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 باله في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال
 وادعى الوطئ على القبلة والسن بشئ اخر وادعى الوطئ بائنه في كل حال فتركز برده في كل حال
 يكون بازاله الكل كلا او بعضا وبانها لم يتركها في كل حال فتركز برده في كل حال فتركز برده في كل حال

وستر کی فر

فيلفيل

خلاف ما اذا كن الهند فان من اصيله في له صطياد فيكون مصافا في له رسال ٢ وبعلم اعلم بترك
اكل الكلب ثلث مرات ورجوع ابا وبعناية فان اكل منه الباذل اكل لان اكل الطيب لما اكل منه بعد ترك ثلث
مرات واما ما صاد بعد حتى يتعلم او يقيد وبقى في ملكه الى له كل ما صاد الكلب بعد ما اكل منه حتى يتعلم الى تركه
الكل ثلث مرات ولا يلحق ما صاد قبل اكل اذ ابقى في ملكه فان الطيب اكل علم ان لم يكن طيبا فعلى اكل ما صاد
قبل ذلك اكل فهو صيد طيب ما صل فيهم اذ ابقى في ملك الصياد ومن شرط الخلق بالرمي التسمية الى له تركها عاصرا
م ١٩ و ٢٠ وان لا يقعد عن طلبه ان غاب حتى مله سهمه الى ان رمى فغاب عن زجره حتى مله سهمه فاوركه ميتا فان
لم يقعد عن طلبه حر الحكم ان هذا اليس في وسعه وان قعد عن طلبه حرم له ان في وسعه ليربطه وقد قاله عدم لعل
مواهم الله وقد قلتم م فان اذرك الرسال والرامي فياذا كان من اذانه اذرك صيا وفيه من الحيوت فورا ما يكون في الر
بالتذكيرة من ترك التذكيرة يحرم وقد قال في المتر فان تركها عمدا المراد انه ترك التذكيرة مع القدرة عليها اما
ان لم يتمكن من التذكيرة ففي المتر ان ر الى ملكه روى عن ابي بكر وكذا عن ابي يوسف وهو قوله ان في ظاهر
الرواية يحرم وان كان صوته مثل صوت المزبوح فله اعتد راما فله بالتذكيرة اما في التروية واغوارها وفي ان التذكيرة
فانفق على ان الحيوت وان قلت مقبرة حتى لو ذكها وفيها صوت قليلة كل لقوله الله حاكميتهم فان تركها
في التذكيرة عمدا مافات وارسل بجوسي فزجره مسلم فان زجره راي اغتراره بالصياح فاستند او قتل مواضع بجره
في المواضع السهم انزل له ريش له سمي مواضعا له يصلي في بعضه فلو كان في ريشه حدة فاصاب بحدته كل
او بند قد قيل ذات حدة انا قال هذا انه يقتل ان قد قتل بنقله حتى لو كان في صياحه حدة كل ستعين الموت
بالحرم ١٢ ورمى صيدا فوقع في الماء حفاة فحمل ان لم يلقه فمزم ١٠ او على سطح او جبل فتردى منه الى الله ركه م
له ان الله صهر له عن مثل هذا حكمه فان وقع على ركه ابتداء فان الله صهر له عن مثل هذا غير ممكن فكل
م او ارسل مسلم كعبه فزجر بجوسية فان زجر اولم يرسل احد فزجره مسلم فان زجره راعه ان اذا اجمع الله رساله وان زجر
الى السوقة فاه عتبار الله رساله فان كان الله رساله من الجوسية والزجر من السلم حرم وان كان على العكس
حل وان لم يرسل الله رساله ووجد الزجر بعينه الزجر فان كان من السلم حل والزجر من الجوسية حرم ١٣ او اكل
او افذ غير ما ارسل عليه اكل هذا عند م ٢ سم فانه لا يمكن التعليم حيث يافذ ما عينه وعندا كره لا يوظل وان
ارسل فقتل صيدا ثم قتل صيدا آخر اكله الى نورى رساله الى صيد فاصابه واصاب آخره كذا لو ارسل على
صيد كثيرة وسيم مرة واحدة فذبح اثنا عشر بسمية واحدة كصيد رمي فقطعت عضوه
له العضو من هذا عندنا وعندنا في اكله جميعا ونا قوله عدم ما بين من الرمي فهو ميت وان قطع
اخره نا واخره مع جرحه الى قطعه فحقيقين كين يكون الثلث في طرف الرس والثاني في طرف العنق او قطع نصف

ان يرجع المثلث على المثلثين على الراجح برينه م وان لم يشترط التوكيد في الراجح رجع العدل على الراجح فلو
قبض المثلث فلهذا لا يرد ما ذكر من قياس العدل بين قيمتين الراسين او المثلثين فان يكون ذلك كانت التوكيد مشتركة
في عقد الراسين فانه لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
الراجح يكون في التوكيد بالوجه فانه لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
لا يرجع الى على الراجح سواد قبض المثلثين المثلثين وصورة ما لم يقبض ان العدل بالراجح بالراجح بالراجح
وضاح في التوكيد بالوجه فانه لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
الراجح مع المثلثين فاشق وضمير الراجح قيمة ملك برينه وان ضمير المثلثين رجع على الراجح بقيمة وبرينه
ان السحق بالحيان بين قيمتين الراسين او المثلثين فان ضمير الراجح ملكه باو الضمان فهو الراسين وان ضمير المثلثين
على الراجح بالقيمة لا يرد من جهة الراجح وبالدين لا يرد من جهة التوكيد فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
ان كان قرار الضمان على الراجح والملك في الضمان بين قيمتين الراسين فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
وان كان قرار الضمان على الراجح والملك في الضمان بين قيمتين الراسين فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
في رواية والراجح انه لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
ان كانت القيمة على الراجح او رجع الى التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
فعلا غنيا في رينه حاله اخذ رينه في موجد قيمة الراسين برينه الى محل اقل الى اخذ قيمة لاجل ان يكون
رغمنا عوضا عن المثلثين الى زمان حلوله الى محل واثرته تظهر اذا كان القيمة من غير فضل الدين كما اذا
كانت القيمة دراهم والدين كبر كبر رينه وقررت له على اقل الدين في الحال فيكون الدرهم رينه الى محل اقل
م وان فعلا محسرا في العتق سوا العتق في اقل من قيمة ومن الدين ورجع على سيد غنيا وفي اقل من
في كل الدين ورجوع فان الراجح اذا استوفى وهو محسرا فان كان الدين اقل من القيمة سوا العتق في الدين
وان كان القيمة اقل من القيمة في القيمة لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
يتفع بالعتق والعبد لما يتفع بقدر ما يستحق من راسين على السداد الراسين سوا رينه
ومو مضطرب في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
ملك مولى في سعيان في كل رينه ورجوع م وان كان رينه كالتوكيد غنيا الى ان اختلف الراجح والراجح
فعلا التوكيد غنيا الى ان كان الدين اقل من قيمة الراسين وان كان موجد اقل قيمة يكون رينه الى راسين
ملو الى محل في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه

فكسر

بازن صاحب آخر سقط من ان فملكه مع مستقيمة سكت به غني ونظر من ان يرد هذا فانه من الراجح قبل رينه
فالمثلثين اقل من الراسين فان كان حكم الراسين باق في رينه لان يد العارية سكت به غني وكونه غير مضمون بين يدين على انه غير
مضمون فان ولد الراسين مضمون غير مضمون م ومثلثين اذن باستعمال رينه او استعان من راسين لعل ان ملك
قبل غلة وبعد غلة فان كان الراسين ولو سكت مال غلة لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
من قدر وجنس ومثلثين وبلد وان فالف ضمير المستقيمة ويومين ويومين رينه او اياه الضمير رجع الى المثلثين
ومعطوف على المستقيمة ويرجع الى المثلثين ويرينه على راسين وان وافق وسكت مع مثلثين فقد اذطر رينه
ان كانت قيمة مثل الدين او اكثره وضمير مستقيمة قدر رينه او فاه منه لا القيمة او بعض رينه ان كانت اقل وباقي رينه
على راسين اي وافق وسكت الراسين مع المثلثين فان كانت قيمة عشرة والدين عشرة فقد اخذ المثلثين كل الدين
وضمير المستقيمة الراسين او فاه وهو عشرة للمقيم وان كانت قيمة رينه عشرة والدين عشرة فقد اخذ المثلثين كل
الدين فيضمير المستقيمة الراسين او فاه ان العتق ولا يغير القيمة رينه قدر رينه وليس يتعد وان كانت القيمة عشرة
والدين عشرة فقد اخذ المثلثين بعض الدين وهو عشرة وباقي الدين على الراجح ويضمير المستقيمة قدر
ما او فاه من الدين وهو عشرة م ولا يتبع المثلثين اذا اقبض المقيم رينه وفكر رينه اذ موشى في كل رينه
ملكه ويرجع على الراجح باو رينه رينه غير مضمون كما ذكرنا فلو سكت مع الراجح قبل رينه او بعد فلهذا لا يرد
وان اخذ مولى رينه من قبل ماله امير فالف فم عا الى الوفاق فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
على الراسين مضمون وبنية المثلثين عليه يستقل من رينه بقدر رينه وبنية الراسين عليه وعلى مال المثلثين
من راسين غنية م وقاله بنية الراسين على المثلثين معتبرة لانها حصلت على غير ملكه وفي الاصل فائدت وهو
الرفع بالبنية فان كان الراسين والمثلثين ابطا الراسين ودفع بالبنية الى المثلثين وان قال المثلثين لا اطلب
البنية ومنور من على ماله ان البنية حصلت في ضمان المثلثين فعليه فصيله فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
التسليم عليه م ومن راسين عبدا بعدل الغالب موجد فقارت قيمة مائة فقتل رجل وغرم مائة وطل اطل
قبض مائة مائة من صدق وسقط باقية من نقصان السعر لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه
باقيا وير المثلثين يد الراجح فصيله مستوفيا لكل من لا يشترط وان باع بامر وقبض رينه يرجع باقيا
الى ان باع المثلثين بامر الراسين بامانة بعد لز صار قيمة مائة وقبض رينه يرجع باقيا من الدين لم سقط
بنقصان السعر من نقصان السعر ليس ملكه لا قتال العود على ما كان واذا كان الدين باقيا وقدر امر
الراجح ان يرجع بامانة فيكون الباقي في رينه م وان قتل عبدا بعدل مائة قد فزع فكل بطل رينه من راسين
وح يرد رينه موهبا فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه وان شاد فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه فلهذا لا يرد في التوكيد بالوجه

م ولا قود في عظمه في السن فيقطع ان قلعت ويترد ان كسرت وله يميز رجل وامرأة ويزنر وعبد
 وسير عبد يميز في الطرف من عندنا في حق التقصاص الا اذا قطع الطرف فانه قصاص
 عنده ايضا وانما لا يجرى التقصاص عندنا لانه طرف يسلك به مسلكه حوالا فيعدم الحائلة بالتقاء
 في البقية وله في قطع يميز نصف الساعد وباقية براءة فان الجائفة اذا ابراة لا يجرى فيها التقصاص
 لان البراءة فيها تارة وانما يميز في كسرها يعرض الى المكمل اما اذا لم يبرأ فان كانت سارية في التقصاص
 وان لم يبرأ بعد لا يقتصر الى ان يظهر الى حال من البراءة والسرارية واللسان والبراة ان يقطع الخفة
 عندنا عندنا لان الاله مقبلا في الاله نسا طري فيهما فلا يراى الحائفة وعندنا يوسع اذا كان القطع
 من الاله على يتقص وطرف السلم والزمى سواد وفيه الحجة عليه ان كانت يد القاطع مثله او ناقصة الاله
 الاله صاعا باصبع او الشجة لا يستوعب ما يميز في ان 2 واستوعبت ما يميز في الشجر في الشجر
 رجل رطله موضعي في وجهه وجه التقصاص والشجة طولها مقدار شبر مثله ورأس الشجر في صغيره
 الشجة ما يميز في راسه 2 عظيم لا يستوعب الشجة وعلى شبر ما يميز في راسه فان الشجر الذي هو الشجر
 اكثر مما يملك الشاة فالشجر بالخيار ان شاء اقتصر ان شاء فله رطله ويسقط العقود بموت القاتل
 ويعفو الاله وليار ويصلحهم على مال ويجوز له ان اذا لم يترك الحول والتميل يجب على ماله وله
 يجوز له الدية موجه م ويصلحهم من موعود والمزبقي قصه من الدية ما لم يبق من الورثة فان القاص
 والدية في جميع الورثة عندنا طه فالكمل والث في الرزوم فاصح بان ينفذ وكيل سيد عبد
 قتله فالصالح عن دمها به نصف اي ان كان القاتل را وعبد فاصح ان يولى العبد رطله بان يصلح
 من دمها على النصف فله على الرزوم نصفان ويقتل من يفرق وبالعكس ان يفرق وليهم
 من الاله يقتل فرد نجح ويتنق بقتله وله شجرة له ويملكه في ذلك فله فله في فان عندنا يقتل له وله وجب
 لبنا في الماله وان لم يترك الاله قتل له وقسم الدية بينهم وقيل يفرق فيقتل من فرقت فمعه وان فرقت
 الواهر قتل له ويسقط حق البقية ما ان صر في الواهر قتل له ويسقط حق البقية عندنا وله يقطع
 يراى يبرأ ان امره كسنا على يقطع وضما ويها بعدا عندنا وعندنا في اذا افرج له سكتنا
 واحتره على يراف يقطع يراما اعتبارا بالنفس والسان الاله خقطاع وقوع باعتمادها والحل متجزي
 فيضاف الى كل واحد البعوض كجمله في النفس فان رزوم الروح غير مجزى م فان قطع رجل يميز
 رجلين فلهما خمسة ودية يبر فان ضراهما وقطع ودية الدية من عندنا سواء قطعها على اتعاب
 او معا وعندنا في في التعاقب يقطع بالاول وفي القرآن يفرع م ويقا وعبد تروى من عندنا لانه

قتل او جرح

غيرهم

غيرهم فيه من مفرته وله من سبق على اصل الحية في حق الدم وعندنا فله طهر اقراس كان المال ملكا فيه
 كانه في المولود ومن ردى بطله عندا فنقد الى آخره فاما يقتضيه له وله وعلى عاقلة الدية للشاة
 لان الاله وله عمد او خطا ومن قطع يبرأ من قتل امرأته في عمد يميز ويختلص براءتينها اولاه وضلوا بيز
 براء وكفت ودية ان لم يبرأ يميز يميز من مذب ثمانية ما يزل له ان يقطع اما عدا او خطا ثم القتل لانه
 صار ربعة ثم اذا ان يكون بينهما براء اوله يكون مذب ثمانية فان كان كل منهما عامدا فان براء بينهما يقتضيه
 بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عندنا لان يقطع ثم القتل هو المثل ضرر ومعه وعندنا يقتل
 وله يقطع فيرضى الى القطع في جزاء القتل وتحقيق مذب في اصول الفقه في الاله دار والقضاء وان كان
 خطا فان براء بينهما اقرها اي كجبة ية القطع والقتل وان لم يبرأ بينهما كفت ودية القتل له ودية القتل
 القطع لما يجب عند الحكم اثر الفعل وموان يعلم عدم السرارية والفرق يميز من الصورة ويزنر
 له براء بينهما اذا الدية مثل غيره محمول فله على عدم وجوبها كجمله في التقصاص فانه مثل محمول فان
 قطع عدا ثم قتل خطا سواء براء بينهما او لم يبرأ اقر بالقتل والقطع اي يقتص للقطع ويؤخذ ودية
 النفس وان قطع خطا ثم قتل عدا سواء براء بينهما او لم يبرأ اقر بالقتل والقطع ويقتص للقتل له قتله في
 الجناية لانه اضرهما عدا والخطا م كما في ضرب حاية سوط براء من تسعين ومات من عشرة
 فانه يكتفي بدية واحدة له لما يبرأ من تسعين لم يبق معتبرة الاله في حق التوقير وكذا اطل حرام ان يترك
 ولم يبق لها اثر على اصل ي 2 وعن يوسع في مثل مكرمة عدل وعندنا حجة الطيبم وتجب
 مكرمة عدل في حاية سوط ثمانية فخر قاطع ودية من عندنا 2 وقاله لا يجب فيه له ان العفو
 عن القطع عفو عن موجب ومثل القطع ان لم يبرأ القتل ان سري له انه عفى عن القطع فاصح
 علم انه كان قتله له قطعا وانما لا يملك التقصاص لشبهة العفو ولو عفى عن الجناية وعن القطع
 وما يكره منه فهو عفو عن النفس والخطا من ثلث ماله والعفو من كل ما اى كانت الجناية خطا
 وقد عفى عنها فهو عفو عن الدية فيقتصر من ثلث الاله في حق الورثة يقتلوا بها فالعفو
 فيصح من الثلث اما العفو فموجب العقود وموليس بال فلم يقتل به في حق الورثة فيحق العفو عنه على
 الكمال فان قلت العقود انما يجب بعد الموت تشقيا للصدور الاله وليا فيصح عفو المقتول
 قلت السبق في صدق فيصير وسيا في كيفية وجوب العقود وكذا الشجرة ما اى لو كانت مقام
 القطع شجرة على الخلة في المذكور فان قطعت امرأة يدر رجل فكمها على ي 2 ثم ماتت كجبت مثلها
 ودية ي 2 في ماله ان تعوت وعلى عاقلة ان خطا ي 2 اي ان قطعت امرأة يدر رجل عدا

اقطع يدر

حجة دية زوجها
 فبشر مكره
 مائة الف
 مائة الف
 مائة الف

فتملكها عايد ونحوها اماع الموصي الى اصل للقطع العمد وموت القصاص في الطرف فهو له
 من ايجبت المثل وعليه الدية في مالها واما ما ملو واجب بهذا القتل ومو الدية فانه لا قصاص
 بين الرجل والمرأة في الطرف ثم اذا سر من ظهرا وية اليد غير واضية فيجب المثل وان قطعت طمار
 يوجب المثل ايضا لمداد وية النفس على العاقلة فلا تقاصة منها بخلاف العمد فان حكمها
 على اليد وما حدث منها او على الجناية ثم مات ففي العمد المثل وفي الخط رفع عن العاقلة حرم
 مثلها والباقي ومية لم فان خرج عن الثلث سقط والى سقط ثلث المال وانما يجب المثل في العمد
 لان مذكر التزويج على القصاص وقد سقط وموت لا يصح من المثل ولا يشرع عليه سبب القتل لان
 الواجب القصاص وقد سقط وان كان خطا يرفع عن العاقلة مميضا لان مذكر التزويج
 على الدية ومي يصح من ان كان من المثل ما وبالدية ولا مال سوى مذكر التزويج على العاقلة
 لان التزويج من الحوائج الصلية فيعتبر من جميع المال وان كان من المثل اقل فالنكاح ومية
 للعاقلة ويصح لانهم ليسوا بقتل ويعتبر من الثلث فان خرجت من الثلث سقطت الا سقطت من
 ثلث المال ومذكر التزويج بين التزويج على اليد وبين التزويج على الجناية قول في المثل
 فالحكم في التزويج على اليد كما ذكرنا في مذكر المسئلة ومي التزويج على الجناية فان مات القاص
 بقطع قتل القاص منه ساي من قطعت يد فاقصم من اليد مات فانما يقتل القاص منه وعند
 له يوسف لا يقتل لانه لما اقدم على القطع قصاصا لبراه عما وراه قلنا استيفاء القطع لا يجب
 سقوط القود كن له العود اذا قطع يد جز عليه يد القود ومي مذكورة النفس من قطع قود
 فسرى ساي من القصاص في الطرف فاستوفاه فسرى الى النفس بغير وية النفس عند له لان
 صدق في القطع وقد قتل وعندهما لا يفتن شيئا لانه استوفى صدق وموت القاص ولا يكتفى بالقيود بوصف
 اسلمة لما فيه من سدا باب القصاص والى مذكر السراية ليس في وسعه وارث اليد في قطع يده
 لم عليه قود ونفس ففما عني ساي قطع ولي القتل يد القاتل ثم عني عن القتل مذكورة اليد عند له
 لانه لم يستوفى غير صدق كمن لا يفتن شيئا وعندهما لا يفتن شيئا لانه استوفى الله في النفس بجميع جزائه
 فالتف البعوض فاذا فلو عفو عما وراه مذكر البعض فلا يفتن شيئا بارساءه واعتبار
 حال القود يثبت براء للورثة لا ارثا اعلم ان القصاص يثبت للورثة ابتداء عند له لان يثبت
 بعد الموت واليت ليس اسلا لان يكتفى بالمال اليه صاحبه كالمال مثله فمريخ ثبوت الخلة قد وثق
 طريق ثبوت الورثة والنوق بينهما ان الورثة يستدعي سبوا مذكر الورثة ثم الاستعانة منه الى الورثة والخلفه

لا يستدعي فمذكر فالمراد بالقول قد مر منها ان يقوم شخص مقام غيره في اقامة فعله ففي القتل اذا اقتدى
 المقتول فالقوان يقتدى المقتول بمثل ما اعتدى عليه كمنه عاجز عن اقامة فالورثة فاما مقام
 من غير المقتول فكذلك ثم انتقل منه الى الورث ثم اذا ثبت هذا الاصل فسرغ عليه قوله فلا يصح اصرهم
 ضمما عن الباقي اعلم ان لكل ما يملك الورثة فالمرم ضمهم عن الباقي اذ قايم مقام الباقي في الخطوة
 حتى اذا ادعى احد الورثة شيئا من التركة على احد واقام بينة يثبت على الجميع فلا يقبل الباقي الى تحديد
 الدعوى وكذا اذا ادعى احد على احد الورثة شيئا من التركة واقام البينة عليه يثبت على الجميع حتى لا يكتفى
 المرعى الى ان يدعى على كل واحد ما يملك الورثة لا يصح اصرهم ضمما عن الباقي ففرغ على هذا قوله فلو
 اقام في عاقتل ابيه غايبا اخوه فخر يديها على قتلها واقام احد الورثة وافق غاييل فلان قتل اياه
 عداية يد القصاص ثم خرافة يحتاج الى اعانة اقامة البينة عند له في هذه الامام وفي الخطا والدين
 لا ساي اذا كان القتل فطارة يحتاج الى اعانة البينة لان بوضع المال وطريقه معو للميراث وفي الدين اقام
 احد الورثة بينة ان لا يبيد على فلان كذا اخوه لا يحتاج الى اقامة البينة ثم فلو برهن القاتل على عفو
 فالحاضر ضمهم وسقط القود ساي اذا كان بعض الورثة غايبا والبعض حاضر اقام القاتل بينة على
 اى حاضر الغايب قد عفا فالحاضر ضمهم لانه يدعى على الحاضر سقوط صدق في القصاص فانتقال الى مال
 فيكون ضمهم وكذا لو قتل عبد بين رجليه احد غايب ساي عبد مشتكر بين رجليه احد غايب فقتل
 عدا فادعى القاتل على اى من الغايب قد عفا فالحاضر ضمهم وسقط القود كما ذكرنا فان شدد
 وبيان قود بعفوا ضمها بطلت ومي ساي الشرا قد عفو منها فان صدق على القاتل وعرف فكل ضمهم
 ثلث الدية فان كثر بها فلا شيء لهما ولا فز ثلث الدية وان صدقها الا في فقط فلا الثلث فكذا
 ذكر في الداية وفيه نوع نظر لانه ارى بالشرها حقا حقيقتهما فلي لا يكون بد من الدعوى والمرعى وهو
 القاتل فكيف يكون تكذيب من اقسام مذكر المسئلة وان ارى بالشرها قد عفا له فبالا يبع الحكم
 با بطلان اذ ملو محضوهما عا اذ كثر بها وهذا اقسام ما اذا صدقها الا في ولا يبطل الا فيبار
 وايضا الاقام اربعة ولم يذكروا الثلثة فالقوان ان يقال فان افر ولي قود بعفوا ضمها فلو عفو
 للقصاص منها فان صدقها القاتل والا في فلا شيء له ولما ثلث الدية وان كثر بها فلا شيء له
 ان فيها ثلث الدية وان صدقها القاتل وعرف فكل من ثلث وان صدقها الا في فقط فلا ثلث الدية
 اما ان ملو تصدقها فظاهري واما الثاني ومو كثر بها فلان اضرارها بعفوا الا في اقرار بان
 لا صلا في القصاص فلا قصاص لهما ولا مال لتكذيب القاتل والا في ثم لا في ثلث الدية لان هو المحجز

س
 وكذا اذا ادعى
 اصر على احد الورثة

سقط في القصاص سقط صاع الدم في الحرم تحريم واستقل الى المال اذا لم يثبت عفو لانه افضل المحرمين
 بعفو لم يصح لانما يحرم ان يتم نفعاً وموانع انتقال حقها الى المال اما الثالث وهو تصديق القاتل فقط
 فان لم يثبت ذلك ذكرنا وكذا الكل من المحرمين تصديق القاتل ان حقها استقل الى المال واحا الرابع
 وهو تصديق الله في فقط موانع استحقاق القاتل ان لا يكون على القاتل شيء لان ما اعلى المحرمين على
 القاتل بتكذيب المحرمين اقراره بغيرها ثلث الدية لزعم ان القصاص سقط بدعوى العفو على الله
 وانقل الى مال الا لا يصح المحرمين في العفو فقد زعم ان نصيبها القليل ما لا يقصر حقها
 بما اقرب القاتل ووصفها محرمين في الدية فان اختلفت شأماً القتل في زمانه او مكانه او الله
 او قال شأماً مقتله بعضا والاخر جملت آتت قتله لفت وان شراً يقتله وقالوا لعلنا التمس
 الدية في القاتل ان لا يجب شيء لان حكم القتل يختلف باختلاف الآفة وهم لا يحسن انهم
 شربوا بطلوا القتل والطلاق ليس يحل فثبت قتل موجب وموالبية ويجوز الدية في مال لان
 الاصل في القتل الحد فلا يحل العاقلة وان اقرظ من رجلين يقتل زير وقال الولي فتلقاه فله
 قتلها ولو قاتل بينة يقتل زير عمر واواخي يقتل بكر اياه واواخي يقتل بكر اياه واواخي يقتل بكر اياه
 تكذيب الشهود له اثباته في بعض ما شرب له ومذا يبطل شهادته لان التكذيب تيسر وفي الاول
 تكذيب المقر له الحق في بعض ما اقرب وموانع اذ في القتل ومذا لا يبطل الاقرار والعبارة
 بحال الدم لا الوصف فيجوز الدية على من رمى مسلماً فله رتة فوصل من مزا عند رمي ومذا
 لا يجب شيء اذ بالارتداد سقطت مقومه مبرر له اي عن موجب كذا اذا ابراه بعد رمي قبل الموت بان
 ارمي اليه حالة الرمي متقوم والقيمة ليدعبر رمي اليه فاعتقه فوصل من مزا عند رمي وفي يوسف
 وقال محمد فضل ما يبرق من مزا الى عبد رمي والجراد على رمي صيداً فحل فوصل لا على طلال رماه
 فارم فوصل له ولا يفتقر مزا رمي مقفياً عليه برجم فوجه شأماً فوصل ومن صيد رماه مسلم فم فوصل
 له ماره محرم فوصل من لان المعية حالة الرمي **كتاب الديات** الدية من الرضا لثا
 وبنار ومن الورق عشرة الاف درهم ومن الابل مائتة ومنه في شبه العدة اربعة من بنت حي
 وبنت بون وصقة وجذعة ومن الغلظة وفي الخطاء افا من مزا ومن ابن خاض الدية عند
 عند رمي لا يكون الا من مزا الا مولد الغلظة وقالوا لعلنا ومن ابنة ما يتا برة ومن الغنم افا شاة
 ومن الحبل مائتا حلة كل حلة ثوبان لا عمر رمي اسعنه جعل على اصل الحبال منه ولان منه الاشياء بحول
 فله يصح بها التقدير ولم يرد فيها ان مشهور بخلاف الابل وعندنا في من الورق اثنان عشرة الف درهم

ما

في الدية
 في الدية
 في الدية

ثم الدية الغلظة عشرة الف درهم في عشرة بنات مخاض ومنه بنت عليا حول وثلث عشرة بنات
 لبون ومنه بنت عليا حولان وثلث عشرة بنات ومنه بنت عليا ثلث سنين وفي عشرة بنات ومنه بنت
 ثلث عليا اربعة سنين وعند محمد اثنان في ثلثون سنة وثلثون سنة واربعة سنين كل خلفات في نظرها اولا
 الثانية من التي ثلث عليا في سنين والخلقة التي في بطنها والروءفت عليها ستة اشهر والتفليط مختلف فيه بين الصحابة
 رهران اسم وخاضنا بقول ابن مسعود اخذ ودية الخطاء عندنا عشرة بنات ابن خاض وهو ذكر فقت عليه حول ومنه
 مينا في اربعة الكسوة عشرة وعشرون وعندنا في عشرة بنات ابن خاض وكفارتها مائة الف درهم فان عجز عنه
 شهرين ولا ولا اطعام فيها ما لا يبره ودم النقص ومع ضيق الدية مسلم لانه يكون مسلم بالبيعة لا الجنية
 وللمائة نصف ما على الرجل في دية الشغل ما زاد من مزا عندنا وعندنا في دية الثلث لا لا ينصف م وثلثي ما لمسلم
 مينا عندنا وعندنا في دية اليهودي واليهودي نصف دية المسلم عندنا اثنا عشر الف درهم وفي الشغل المانف
 الذكر واخذه والعقل اشهر والزوج واسميه البرم واللسان ان ينع النطق او اذا كان اكره اوف وحية خلقت
 فلم يثبت وشهر البرم الدية الى الدية الطامعة وعندنا كل في الحية وشهر البرم حكومة العدل
 في في الاثني عشر البدر اثنان وفي ادم ما نصفها وكذا في اشعار العينين وفي ادم ما ربعها وفي كل اربعة ادم ما ربعها
 عشرة وفي مقصود من الجسد فيها ما حصل ثلث عشرة الف وفي مقصود من نصف عشرة الف وفي كل سن في مقصود
 ان عشر ما كان عدد الاسنان اثني عشر فثلثين ينقص ان يجب ربع ثلث الدية فاكتمت وجوب نصف العشر في كل سن في مقصود
 الاسنان وان كان اثني عشر فثلثين فالاربعة الف ومنه ثلثان الحكم وقد لا يثبت بعض الناس بعضا وبعضهم كل
 فالعدد المتوسط للاسنان ثلثون فم للاسنان منفعتان الزينة والضغف فذا سقطت يبطل منفعتهما بالكلية
 ونصف منفعة السن التي يقابلها وهو منفعته الضغف وان كان النصف الف وموانع الزينة باقية وان كان العدد المتوسط
 ثلثين فنفعه السن الواحدة ثلث العشر ونصف منفعته سدرس العشر مجموعها نصف واسم العلم بالحقيقة وكل عضو
 نفعه برب فيه ويكيد ثلث وعشر كلف ولا تود في الشجيرة الا في موضحة لمدان لانه يكسر ففقد المائنة في غير الموضحة وفيها
 يكن ومذا عند رمي وقال محمد في القصاص فيما قبل الموضحة بان يسير عورها مسبار ثم يتخذ صديقا بتدريس ويقطعها
 مقدار ما قطع ومن توضع العظم ان يظهر وفيها فمذا نصف عشر الدية وفيها ثلث عشرة ومن توضع العظم الثقيلة
 عشرة ونصف عشرة ومن التي يحول العظم بعد الكسر والامة والجايفة ثلثها الامة التي تصل الى ام الدماغ ومن
 الجذبة التي في الدماغ والجايفة الحماة التي وصلت الى الجوف وفي الجايفة نفدت ثلثها لانا بمنزلة الجايفة
 والخاصة والراصة والرامية والباضعة والمتلافة والسميكة حكومة عدل اي ما يخرج الجذبة الى تحريمه في شدة ولا يخرج الدم
 ولا يغير الدم ولا يسيل الدم ولا يسيل الدم وما يقطع وما يقطع وما يقطع وما يقطع وما يقطع وما يقطع

في الدية
 في الدية
 في الدية

في الدية
 في الدية
 في الدية

لانه يمكن اقامة العمل بها بأربع اعين عينية وعين المشتغل وعند انفق بغير نقصان كفاية النقص
قلنا في ثمة النقصان المقصود بالحق فقط بأنه صيانة من يقيم من يبيع من يبيع
وقد سدد بها اى بالجناية ثم ويملكه ويتا او فداء بارشها فالان من عندنا وعندنا في الجناية في رتبة
يباع الا ان يتفق المولى الارش وثمره الخلاف في اتباع الجاني بعد العتق فان المجنى عليه يتبع الجاني في العتق
عندنا فيم فان فداءه في كماله من فداءه اذا فداه عن الاول في فداه الاول فان لم يكن في الجناية
الدفع او الفداء فان جنى ضاير وقدر بها الى ويتم غيبه ما من بنسبة صوما او فداء بارشها فاقومها او باه
او اعطى او دبروا استولوها من اى الله الجانية ثم ولم يعلم بها من الاقل من قيمة ومن الارش فان علم بها عزم
الارش فان المولى قبل من ذلك استمر في ان كان مختارا بين الدفع والفداء ولما لم يتفق على دفع بل علم المولى
بالجناية لم يصح اختيار الله كمثل فصارت القيمة مقام العبد وقاينة في التخيير بين الاقل والاكثر فيجب ان يقر في
ما اذا علم فانه يصح مختارا للارش من كى لو عتق بعتق بقتل زيرا او جرح ففعل اى فقتل اى فقتل زيرا
فانت حر فقتل او قال ان ربيت زيرا فانت حر فمضى او قال ان شجيت ربه فانت حر فمضى عزم الارش لانه
يصح مختارا للفداء حيث استغنى على تقدير وجود الجناية كى لو قال اذا امرضت فانت حر فقتل فانت حر
يصح فارا وعند زولا يصح مختارا للفداء اذا ضاير وقت تطيم ولا علم بوجوده فانت حر فقتل فانت حر
اليم فاعطى فسر فاعطى ضاير فان لم يتفق بغيره فقتل او يفتق من فانه اذا عتق قال على قصد
تصحيح الصلح اذا لا محالة الا وان يكون ضاير عن الجناية وما يحدث من انا اذا لم يتفق وقد سري تميز
المال غير ايجب ان الواجب هو العتق فظان الصلح باطلا فمضى ويقال لا وليا اقلوه او اغتفوه فان جنى حازون
مدين فخطا فاعطى سيد بلا علم بها عزم. لرب الارش الاقل من قيمة ومن الدين ووليتها الاقل منها ومن الارش
فان السيد اذا عتق العبد الى ذون فليس لرب الدين الاقل من قيمة ومن الدين ووليتها الاقل منها ومن الارش
واذا عتق العبد الجاني ضاير فخطا فاعطى الاقل من قيمة ومن الارش فكذا اعطى الاجتماع اذا لم يرام اصرها
الا فانه لولا الا عتق يترفع الى ذون الجناية ثم يباع للدين م فان ولدت حازون ثم مدينونة ولا اشهرها لربها
ولا يدفع حرمها لجنايتها من قاتل الدين في ذمة الامة متعلق بقتلها فيسرى الى الولد وفي الجناية الدفع في
ذمة المولى لا في ذمتها والمنا بلا فيها انما الفعل الحقيقي وهو الدفع والسرعة في الاجور والسرعة الحقيقية
م فاذا قتل عتق خطا دوى حر زعم ان سيد اعطى فلا شيء له عليه عزم قال رجل من العبد قد اعطى
مولاه فقتل زيرا العبد شحها فخطا وذلك لربها ولي ضاير فلا شيء له لانه لما قال ان مولاه اعطى فادى
الدية على العاقلة وبراءة العبد المولى عن جوب الجناية ثم فان قال فقتل اذا زير بعتق خطا وقال زير بعتق

شجيت به

تعليقه

صدوق الاول من فانه استدق قتل الى حالة من فية للضمان فكان حكمه / فاعطى قوله كى اذا قال طلعت
امرأتى او بعت دارى وانا صير او انا جوز وكان جنونه موقفا فاعطى قوله فان قلت ينبغي ان لا يكون
للعقل اعتبار لان معنى قوله الله ان ذرية القتل على عاقبتكم ومعنى قوله القاتل ان الواجب على مولاه الاقل من
قيمتي ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدية الى ان عالمها ولا اعتبار بقوله العبد في حق المولى قلت الا في
يدعى على القاتل القتل الخطأ بعد العتق ولا بينة له في القاتل ان اقربته كى يلزمه الدية لان ما يثبت بالاقوال
لا يتحملها قلة فهو يمكنه كى يبريقول قتلته قبل العتق فيعتبه قوله في نفي قتله بعد العتق لا في انه يثبت
على المولى شيء لان قوله لا يكون جنى على المولى م فان قال قطعت يد هذا قبل عتاقها وقالت بل بعد عتق
في اخذ من لا في الجاني والخلة من اى اعطى امة ثم قال لها قطعت يدك او اخذت شكري من هذا الحال قبل العتق
وقالت بل بعد فاعطى قوله عند 2 ولا يفسد وعند محمد القتل قوله وموالتين لانه يمكن للضمان ببناء
الفعل الى حالة معروفة من فية للضمان قلنا لم يثبت الى حالة من فية لانه لا يثبت لو فعل من مدينونة
على ان الاصل في هذه الامور الضمان فقد اقر بسبب الضمان ثم اوعى البراءة عنه بخلاف ما اذا قال جاعلها
قبله عتاق او اخذت العتق قبل الا عتاق فان تلك الى حالة من فية للضمان بسبب الجاني واذا العتق ايضا
الظاهر كونها في حالة الرق فانه امر عتق مجوز او جميع صيا بقتل رجل فقتل فالدية على عاقلة القاتل
ورجعوا على العبد بعد عتق لا على الصبي الا امره من المباشرة بنوا جميع الامور فيقتل عاقلة ثم رجعوا على
العبد اذا عتق لانه اوقو الصبي من الورطة كمن قوله غير معتبر كحق المولى فيضطر بعد العتق وبا
يرجعون على الصبي الا امره بقصور اسلته م فان كان المامور العبد منله دفع السيد القاتل او فداءه في
الخطا بل رجوع في الحال ويجوز ان يرجع بعد عتق باقل من قيمة ومن الفداء من اى امر عتق مجوز بعد
مجوزا بقتل رجل في الخطا دفع السيد القاتل او فداءه ولا رجوع على العبد الا امر في الحال وانما قال ويجب
ان يرجع بعد العتق اذ لا رواية لذلك فينبغي ان يرجع باقل من قيمة ومن الفداء لان القيمة اذا كانت
اقل من الفداء فمولى غير مضطر الى اعطى الزيادة على القيمة بل يرجع السيد اقول ينبغي ان لا يرجع
بشيء لان الامر لم يصب والامر لم يوقع في هذه الورطة كى ان عقل المامور بخلاف ما اذا كان المامور
ضمايم وكذا في العمد اذا كان العبد القاتل صغيرا فان كان كبيرا اقتص على اى في نفي السيد القاتل
او فداءه ثم رجع على العبد الا امره باقل من قيمة ومن الفداء ان كان العبد القاتل صغيرا فان علم الصغير
كالحق فان كان كبيرا اقتص على م فان قتل من عمدا تيزر بطل وليان فعلى امر ولي المولى دفع
رضه الى الله وتزير او فداء بدينه وسقط حوائث على في الدية فانقلب عصية من ثم يفتق ما لا فاما ان يدفع

والقياس ان لا يغتر وهو قول زفر ان في لان الغضب لا يتحقق وجهه لا يغتر بالغضب بل بالانفاق
تسببا بنقله الى مكان فيه الصواعق والحيث لم يكن في صبي او وقع عليه فقتله فان اتلف ماله ابله ابله فقتله وان اتلف
بعد له ان لا يغتر بالغضب بل بالانفاق وجهه لا يغتر بالغضب بل بالانفاق
وعلق الصبي فالوديعه عند ان كان عبدا فغضب بالقتل وان كان مالا غير لا يغتر عند 2 وحده ويغتر عند يوسف و
وان في له ان اتلف مالا معصوما غير العبد معصوم كذا المولى وقد قوته حيث وضعه في يد الصبي واما العبد
فمعصومه كذا ان موثق على اصل الحرية في حق الدم **باب القسامة** ميت به 2 او اخر ضرب او ضيق 2 وفرو 2
دم من اذنه او عينه وجر في حكمة او برنه او اكثر او نصفه مع رسله لا يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اسلمها او بعضهم
حلف خنون رجلا منهم فبما رجم المولى باسمه ما قتلناه ولا علمنا له اتلا الاول ثم حلف على اسلمها بالدية الى بريته
فالاتف واللام يتوهم مقام ضميم يعود الى البتراء وعلوميت متراغنا وقال ان في ان كان منكم لوث
الى علامة القتل على واصل بعينه او ظاهرا يشهد للمدعى من عروان ظاهرا وشرا حدة واصل عروان او قاعة غير عروان ان
ان اصل الحلة قتلوه سخطا ولا يار فسين تميز ان اصل الحلة قتلوه ثم يقض بالدية على اسلمها عليه سوار كان
اللعون بالعدا وبالظان وقال مالك يقض بالعدو ان كان اللعون بالعدو وهو اصر قولى ان في وان لم يكن لوث
فخر به مثل من سبنا الا ان لا يغتر بالغضب بل بالانفاق وجهه لا يغتر بالغضب بل بالانفاق
على انكم فاليغتر عندنا يظهر القتل بتميز ميم الكاذب فيقر او في القصاص فاذا اختلفوا حصل ابراهه عن
القصاص وانما يجب الدية لو عود القتل بغير الظاهر وانما يتم فيه من الدية والقسامة في حديث رواه ابن عمر
رواه ابن زياد ابن مريم كذا اجمع عمر بعدهم فان ادعى على واحد من غيره من سقط القسامة عنهم وان لم يكن
فيها ما الى الخنون في الحلة كذا كرر الحلف عليهم الى ان يتم ومن نظر منهم جسده حلف ولا قسامة على صبي
وخنون واسرة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا انز به او خر 2 دم من فمه او ببر او ذكره فان ادم 2
من منب اله عضاء بل اقبل من اصر خلافا لاذن والعيزم وعامة ظله كالكبير من ان وجد سقط تام الخنون
به انما ضرب فهو كالكبير وفي قتل وجر على دابة يسوقها رجل فغضب عاقلة وميته لا اصل الحية وكذا لو قاده
او ركسها فان اجمعتوا صنفوا الى اساق والعاير والركب 2 وفي دابة ينز قريش عليها قتل فحق على اقربها
فان وجر في وار رجل فعليه القسامة وتبدي عاقلة ان ثبت ان له بالبحر وعاقلة ورفته ان وجر في وار نفسه
سعدا عنده 2 فان الدار حال ظهور القتل لورثة فالدية على عاقلة ثم وعندهما وعندهما فلا شيء فيه الخ
معدا الدار ان يرس حال ظهور القتل فحمله كانه قتل نفسه فظان مدورا وان كانت الدار بغيره فاعاقلة انما
يتخون ما عليه كتحفيف لهم ولا يمكن الا على الورثة بغيره 2 والقسم على اسلمها الخصم دون السنان والغشمة ينز

فان باع كالم فضل المشتري من هذا المشتري 2 وحده فان نحره البقرة على اصل الخطه وعنده يوسف اصل الخطه
والشتمون واسنان سواد في القسامة فالدية عليهم لان وله من الشتمين يكون بالملك كمن باع كنهه والمشتري
واصل الخطه سواد في الشتمين وقيل بوجه 2 بين من ادى على ما شاع به بانكوفة 2 فان وجر في وار سبب بعضه 2
اكثر في على الروس 2 ان صا حلف على كليل والكثير سواد في الخطه والنقصيم 2 فان بيعت ولم تقبض على عاقلة
اسباع وفي البيع خيار على عاقلة 2 والدية من هذا عنده 2 وقال ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري فان كان
فعلى عاقلة من قبله سواد كان اظير للبايع او المشتري 2 وفي الفكل على من فيه وفي سبب حلة على اسلمها وينز
الترتيب على اقرها وفي سواد مملوك على المالك من هذا عنده 2 وحده وعنده كوف على السنان 2 وفي غير مملوك
وان شاعروا سجن واجامع له قسامة 2 الدية على بيت المال سوادا عنده يوسف فاقسامة على اصل السجن
له نعم سنان 2 وفي قوم السقوا باسكين واصلوا على قبيل ما اى انكشوا عنه 2 على اصل الحلة الا ان يدعى
المولى على القوم او على معينهم وان وقدر في بريته له عاقلة بقرها او ما يبره فمردرو وتخلف قاله قلة زيد
حليف باسامة ما قتل ولا عرف له قاتلا غير زيد وتطل منها حدة بعقوى اصل الحلة بقتل غيرهم او واصل منهم
ومن جر 2 في صفة فقتل فبق ذافران حدة مات فاقسامة 2 والدية على الحى 2 وفي رجلين من بيت سنان ان
وقد اصد ميا قبلا محمد الى خروية عنده يوسف ظله فالحمد 2 فانه لا يغتر عندنا له عاقلة ان قتل فله الدية يوسف
ان الظاهر ان انسان له يقتل نفسه وفي قتل قريه امره كرر الحلف عليها وتبدي عاقلة 2 هذا عنده 2
وحده وعنده يوسف القسامة على عاقلة ايضا فاقسامة على اصل النقرة والمرأة ليست من اسلمها
باب المعاقلة المعاقلة اصل الدية لمن ماله من سنان الجبل الذي كتبت اسامهم في الدية ومن هذا
عندنا وعندنا فواصل العشرة 2 انه كان لكل على كذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شيء بعد لسنان عمرهم
ما دون الدية ومن هذا جعل العقل على اصل الدية لمن ماله من سنان الجبل الذي كتبت اسامهم في الدية ومن هذا
بل تقرر بعينه ان العقل على اصل النقرة وقد كانت به نواع بالقرابة وخنونها ففادت في عددهم بالديون
وكذا لو كانت بالجر في فاقسامة على اصل الحرة 2 ويوفد من عطايامهم في ثلث سنين 2 وكذا ما يجر في مال العام
بان الارب 2 بنز حذ في ثلث سنين عندنا وعندنا فحق يجب حاله 2 فان حرق كانه من اوقل يوفد منه
ما الى عطايام ثلث سنين بعد القصار بالدية في سنة واحدة مثالا او في اربع سنين يوفد في سنة
واحدة او في اربع سنين 2 وفيه ثلث سنين منهم 2 من اصل الدية ان يوفد من ثلث سنين
ثلثه ورامم او اربعة فقط في سنة ورمم او مئة ثلث ماله 2 ما قاله سوادا 2 ان روية القدر واللا
يزاد الواحد على اربعة ورامم في ثلث سنة كذا الارب 2 اربعة ورامم في ثلث سنين كذا النقص 2

وقال الجيد زيدا والموسى لعمري والردى لعمري فملكوا اهل ولا يدرى ان ملو والورثة يقولون لعلوا اهل ولا يدرى فملكوا
 فالوصية باطله كمن الورثة ان ساءوا وملكوا الثوبين ابائهم الى زيدا وعمرو وبكر اخذ زيدا ثلثي الاصول
 من الثوبين واخذ بكر ثلثي الاول وعمرو ثلث كل واحد وبكر ثلثي الباقي من دار شتركة قسمت فان اصاب
 الموصي ثلثي الموصي له الاقل قدره من اوصيه ثلثي الموصي وبكر ثلثي الموصي من دار شتركة بين زيدا وبكر
 يجران يقسم الدار فان وقع البيت في نصيب زيدا فهو للموصي له وان وقع في نصيب بكر فملكه
 نصف ذراع ذلك البيت من نصيب الموصي ومن اذن من ذراع يوسف وغيره من ذراع نصف ذراع
 البيت من ذراع الاقارب الى ان كان مكان الوصية اقارب فحكمهم كحكمهم بالاجماع وقيل فيه فلا في
 محرم وبالف غير من مال غير له الا اذ كان بعد موت الموصي والمنع بعد ما كان بعده فانه فانه
 ان اجاز فاجازته بشرط فله ان يتخير من التسليم فان اقر احد الابن بعد القسمة بوصية ابيه
 بالثلث فرفع ثلث نصيبه من ماله عندنا والقياس ان يعطيه نصف حاقق يدرى وهو قول زفر لان
 اقرا له بالثلث يوجب اياه وجه الاستحسان انه اقر بثلث ثلثه فيكون مورا بثلث ماله
 يدرى فان ولدت الموصي بها بعد موته فماله من الامة الموصي بها ودرهم ان كان ثلث
 والا فله الثلث من ماله من ماله عندنا لان البع لا يراهم الا اهل وعندهما يدرى من كل واحد
 بالحصصه واذا كان له مستأجرة ورسم وامة تساوي ثلثا ثلثه فوكرت ولذا يساوي ثلثا ثلثه بعد
 موت الموصي حتى صارت حاله الفاقا ما تميز فثلث المال الربعية فقدره في الموصي له الا ان
 الولد وعندهما ثلثا ثلثه من المضاف الى موته من الثلث وان كان في العمة من الثلث فانه في العمة
 فمن كل ماله والا فثلثه من المضاف الى موته من الثلث وان كان في العمة من الثلث فانه في العمة
 او بطلت في الحال والمضاف الى الموت ما اوصى بثلثه بعد موته كانت حصة الموصي او ماله زيدا بعد موته
 في المخرج بغير حاله التفرق فان كان محيا في ثلثه حاله في ثلثه وان كان مريضا ينفذ
 من الثلث فله ان التفرق في الموصي له ويكون فيه معنى التفرق حتى ان الاقارب الذين في الموضع
 ينفذ من كل اهل والنظام في المرض بهي المثل ينفذ من كل اهل اما المضاف الى الموت فيعبر عن
 الثلث سواء كان في زمن الصحة او من المرض من مخرج من الصحة واعتاقه وحياته
 ومبته وصنائه وصية فان حاي فاعق في اوصى ومما في عكس سواء في صورة الحياة فان
 الا عاقا بالغير اقيمة مائتان بائة في العتق عبد اقيمة مائة ولا مال له سواء ما يخرق الثلث
 الى المخابر ويسى العتق في كل قيمة وصورة العكس العتق العبد الذي اقيمة مائة ثم باع العبد

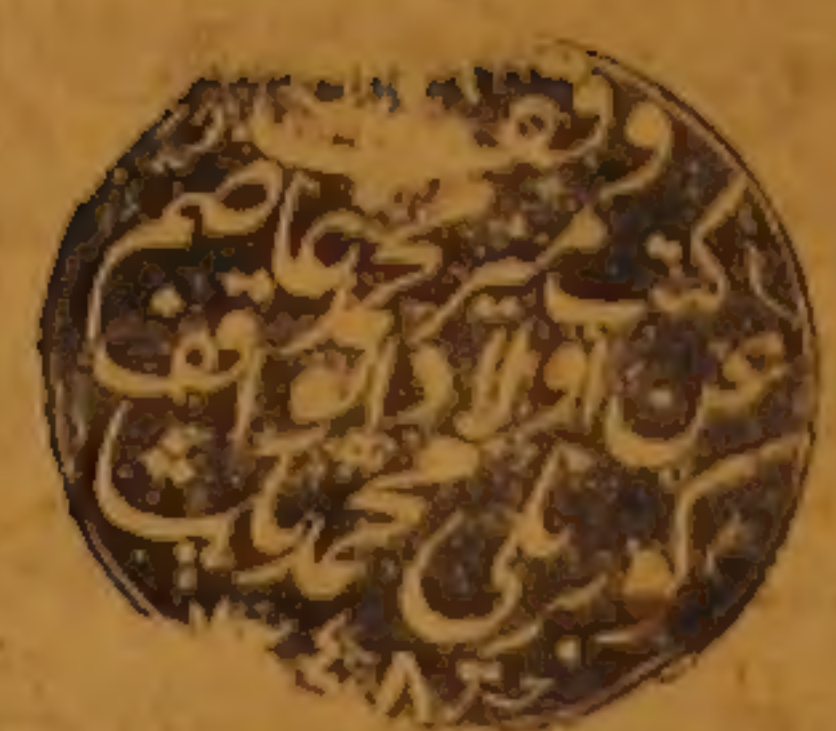
الذي

الذي قيمة
 الى مائتان يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصيبان فالعبد يعتق بعتق نصفه حيا ويسى في نصف قيمة
 وصاحب الحياة ياخذ العبد له خراجا وتبين موقلا لا ينفذ في ماله لا يلحقه شيء من الحياة
 اقوى لانه في حقه عقد المعاوضة كمن ان وجده العتق اولا وهو لا يحفل بالرفع بزام الحياة ثم وفي عقد
 بين الما بائة نصف مائة ولا ينفذ في الحياة من عتق له نصف مائة نصف مائة ونصف مائة ونصف مائة
 فيها وصية بان يعتق عنه مائة مائة عبد لا ينفذ باقية ان ملكه ورسم خلاف الحج من ماله عندنا وعندهما
 ينفذ العتق باقية كما في الحج لانه ان الورثة يتفاوتت بشفاعة قيمة العبد بخلاف الحج ويظهر الوصية بعتق عبد
 ان فيه بعد موته فذوق وان فله لا شيء وهو بان يعتق الورثة عبد بعد موته فخرج في العبد فخرج بطلت
 الوصية لان الذوق خرج من ملكه فبطلت الوصية اما ان فله الورثة كان الفداء في حاله لانهم انتم عوه
 في اذ الوصية له من ماله من ماله فان اوصى له بثلث ماله وترك عبدا فاعق زيدا بعتق في وصية و
 والورثة في حقه صدق الورث وورث زيدا لان ينفصل ثلثه شيء او به من ماله وسواء من ماله
 بثلث ماله واعتق عبدا فاعق زيدا ان الميث قد اعتق العبد في الصحة يطلعون وصية فنفذ وصية
 من ثلث ماله وقال الورث استحق في مرضه والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث ماله فان كان له
 له من ماله استحقاق زيدا في ماله ان يكون زيدا على قيمة العبد فنفذ الوصية بثلث ماله فان كان له
 او به من زيدا ان يعتق في الصحة فيقبل بينه لانه خصم في اثبات فكل اثبت له وصية بالثلث
 م فان اوصى رجل وينا على ميت وعبد اعتق في وصية ومدرهما وارثه سقى العبد في قيمة من ماله عندنا
 وقال يعتق ولا يسى في شيء لان البرية والعتق في الصحة فله ان يعتق بثلث ماله في كل واحد فصار
 كذا وقادعا والعتق في الصحة له يوجب سعاية لانه ان اقر بالدين اقوى لانه في المرض يعتق من كل اهل
 وان اقر بالعتق في المرض بغيره من الثلث فيقبل العتق كمنه لا يحفل بطلان قبيل مائة باقية سعاية
 وان كان له من ماله من ماله عندنا ومن ماله مائة وعشرة سواد مائة وعشرة
 كل ذي رحم من ماله من ماله عندنا ومن ماله مائة وعشرة سواد مائة وعشرة سواد مائة وعشرة
 ونفقة لغيره من ماله من ماله عندنا ومن ماله مائة وعشرة سواد مائة وعشرة سواد مائة وعشرة
 والتم اهل بيته وابوه وولده خنيم واقاربهم واقرباؤه وذوقا بائة واشابه حواه فصار عدا من ذكروا
 انه قرب فانه قرب غير الوالد والولس وانما قاله حواه لان اقل الجمع من اهل البيت فانه قرب في اهل البيت
 ومنه عندنا وقال الوصية لغيره من ماله من ماله عندنا ومن ماله مائة وعشرة سواد مائة وعشرة
 الا بقدوم وجوده قرب ثم يدرى مائة الا لا فو قد قيل من قال للوالد بثلث ماله فانه قرب في اهل البيت

العامي

الی غنہ

فرید و ان ظہر لم ندی
او نزل بس او ماض او جیل
او و علی ح



لعبي التمار والنرد والشطرنج حرام قال عليه الصلاة والسلام
 من لعب عبي التمار والنرد والشطرنج فكأنما غسب بدمه الحنزيب
 لأنها تمنع الخلق عن ذكر الله تعالى والهدى والنجاة فإذا كان
 كذلك فهو حرام وقال دم ما أنتم بكم عن ذكر الله تعالى فهو حرام ويشتر
 وفي تفسير الكبير ينظر الله تعالى في كل يوم إلى عباده ينظر الرحمة ثلاثمائة وستين
 مرة ومن لعب بها لا نصيب من هذه النظر عن ذلك السلام

وعنه رضي الله عنه القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة
 اما الذين في النار فرجل عالم قضى بخلافه ورجل جاهل قضى
 بغير علمه واما الآخر فرجل اتاه الله تعالى حكما فقضى به
 فذلك في الجنة من الخلاصة

هذا الحديث في صحيح البخاري
 ورواه الشيخان في صحيحهما
 ورواه الترمذي في صحيحه
 ورواه ابن ماجه في صحيحه
 ورواه احمد في صحيحه
 ورواه مسند احمد
 ورواه مسند ابن خزيمة
 ورواه مسند ابن حبان
 ورواه مسند ابن عساکر
 ورواه مسند ابن الجوزي
 ورواه مسند ابن الاثير
 ورواه مسند ابن السكيت
 ورواه مسند ابن الجوزي
 ورواه مسند ابن الاثير
 ورواه مسند ابن السكيت

قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 من اكرم غربيا في غربة فكأنما
 سبعين نبيا وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم من اكرم غربيا في غربة
 فكأنما اكرمني صدوق رسول الله
 وصدق حبيب الله

حقیر و ناتوان

عن جابر عن عبد الله بن عمرو عن علي بن ابي طالب

مرید محمد